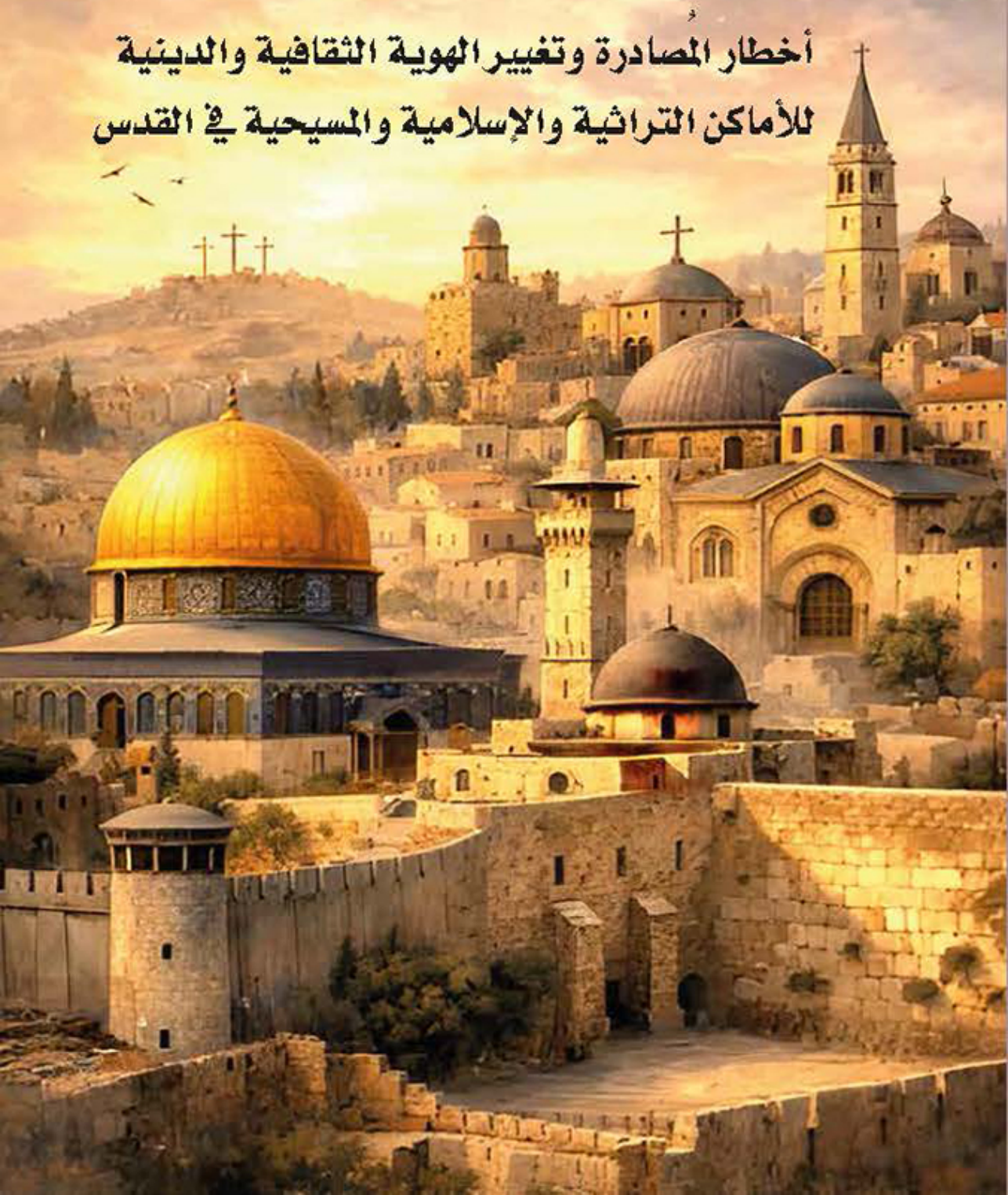




من إصدارات مركز دراسات القدس / جمعية يوم القدس



أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية والإسلامية والمسيحية في القدس



**أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية
والدينية للأماكن التراثية والإسلامية
والمسيحية في القدس**

- أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية والإسلامية والمسيحية في القدس.
- مركز دراسات القدس / جمعية يوم القدس (الأردن).
- الطبعة: الأولى، 2026 م
- الناشر: مركز دراسات القدس / جمعية يوم القدس (الأردن)
- تحرير وتقديم: د. زياد أبو لبن

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2026/2/1182)

عنوان الكتاب : أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية والإسلامية والمسيحية في القدس.

تأليف : مركز دراسات القدس / جمعية يوم القدس (الأردن)

بيانات النشر : عمان: مركز دراسات القدس / جمعية يوم القدس (الأردن)، 2026

رقم التصنيف : 956.411

الواصفات : / الهوية الثقافية // الأماكن المقدسة // القضية الفلسطينية // التاريخ

السياسي // حماية التراث الثقافي // الصراع العربي الإسرائيلي // القدس /

الطبعة : الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

ردمك: (ISBN 978-9923-9431-1-3)

- جميع الحقوق محفوظة للناسر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناسر.

- All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

**أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية
والدينية للأماكن التراثية والإسلامية
والمسيحية في القدس**

مركز دراسات القدس

جمعية يوم القدس (الأردن)

مقدمة

د. زياد أبو لبن

القدس المدينة التي لا تشبه أي مدينة، والموئل الذي يشهد على عبقرية التاريخ وعمق الروحانية، والمسرى الذي يختزل في صمت أزقته وأحجارها آلاف السنين من الصوم والاعتقاد والإبداع البشري. هي ليست مجرد مكان على الخارطة، بل هي قلب الأمة النابض، وذاكرة الشعب الفلسطينية، ومرآة الحضارات التي تعاقبت على هذه الأرض المباركة. في كل زاوية من زواياها، وفي كل مئذنة وكنيسة، تنبض الروح التاريخية، وتُروى قصص الأنبياء والقديسين، وتحتضن حكايات الأجيال المتعاقبة التي صانت القدس رغم الحصار والغزاة ومحاولات الطمس المستمرة.

غير أن هذه المدينة المقدسة تواجه اليوم أخطارًا جمة، تهدد صميم هويتها الثقافية والدينية والحضارية. فمحاولات المصادرة المستمرة للأماكن التراثية الإسلامية والمسيحية، ومحاولات تغيير معالمها التاريخية، ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية، ليست مجرد اعتداء على الحجر والمكان، بل هي استهداف للذاكرة الجماعية، وتهديد للوعي بالقضية الفلسطينية، ومحاولة لتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين. إن القدس اليوم تواجه معركة وجودية، معركة بين الذاكرة والطمس، بين الحق والادعاء، بين التراث والاحتلال.

وفي هذا الإطار، أعلن مركز دراسات القدس عن إطلاق جائزة المركز لعام 2025، بعنوان: "أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية والإسلامية والمسيحية في القدس"، لتكون منصة علمية وأكاديمية ترصد الأخطار المحيطة بالقدس، وتشجع الطلبة في الأردن وفلسطين على البحث والتحليل، واستخدام أدوات العلم

والدراية لتسليط الضوء على المحاولات المستمرة لطمس الهوية، ودحض أي ادعاءات تهدف إلى تحريف التراث الحضاري لهذه المدينة العريقة.

تهدف الجائزة إلى تعزيز وعي الشباب بأهمية حماية التراث، وتنمية الحس الوطني لديهم، وربط العلم بالهوية، والبحث بالممارسة المجتمعية. فهي تدعو الطلبة إلى التعمق في دراسة القدس بكل أبعادها الدينية والثقافية والتاريخية، وفهم السياقات التي تحيط بها، وإبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه كجيل واعٍ في الحفاظ على إرث حضاري خالد. كما تسعى الجائزة إلى صون الحقوق الوطنية، ومواجهة السياسات التي تستهدف تشويه التاريخ، وتثبيت الهوية الفلسطينية في أذهان الأجيال القادمة، من خلال إنتاج أبحاث علمية موثقة، أصيلة، وحديثة، وقادرة على التأثير في الواقع المعرفي والثقافي.

وخضعت الأبحاث المقدمة للتحكيم العلمي من قبل لجنة متخصصة، وتم اختيار الفائزين الثلاثة، الذين كُرِّمت أبحاثهم وتنشر في هذا الكتاب الذي يصدر عن المركز، إلى جانب الأبحاث الأخرى التي شاركت في المنافسة لأهميتها، لتكون مرجعاً أكاديمياً وثقافياً، وتشكّل جسراً لنشر الوعي حول قضية القدس، ودعوة للمجتمع الأكاديمي والشبابي للانخراط في صون التراث وحماية الهوية.

إن هذه الجائزة ليست مجرد تكريم علمي، بل هي رسالة وطنية، ودعوة أخلاقية، وتأكيد على أن القدس باقية في قلوبنا وعقولنا، وأن التراث الفلسطيني هو ملك لكل من يؤمن بالحق والعدالة والتاريخ. هي فرصة للطلبة ليكونوا سفراء للقدس، حاملين قناديل المعرفة والوعي، ليكتبوا بحبر البحث العلمي فصلاً جديداً من صمودها، ويؤكدوا أن الهوية الفلسطينية لا تُمحى، مهما حاول الزمن والظلم أن يمحوا آثارها، وأن القدس ستبقى دائماً رمزاً للثقافة والتاريخ والحياة، في صمودها كما في وعينا.

الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في القدس

خلال حكومة الاحتلال الـ (السابعة والثلاثون)

محمد محمد عبد العزيز المصري

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

مقدمة:

سيطرت العصابات الصهيونية على مدينة القدس على مرحلتين؛ استولت في الأولى على القسم الغربي من المدينة عام 1948م، واحتلت في المرحلة الثانية كامل المدينة عام 1967م. وشهدت هاتان المرحلتان أشكالاً متنوعة من الاعتداءات التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد المقدسات والوجود المسيحي في مدينة القدس، مثل: حرق الكنائس وسرقة محتوياتها، وتجريف المقابر وتدميرها، بالإضافة إلى الاستيلاء على أملاك الكنائس في مدينة القدس وفرض الضرائب عليها. وهناك نوع آخر من الاعتداءات يتمثل في شتم الرهبان والراهبات والبصق عليهم، والهجوم عليهم وضربهم بأدوات حادة. واتخذ العدوان شكلاً ثالثاً بلغ حدّ منع المصلين من الوصول إلى الكنائس للصلاة. وجاءت هذه الدراسة لتكشف طبيعة وحجم الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في عهد حكومة الاحتلال (السابعة والثلاثين) المتطرفة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تقدّم للرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي حجم الإجرام "الإسرائيلي" ضد المقدسات المسيحية في مدينة القدس، وما يتهددها في اللحظة الراهنة على يد أشد غلاة التطرف الصهيوني.

تضع بين يدي الباحث دراسة موثقة لجرائم حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين ضد الوجود المسيحي في مدينة القدس.

ثانيًا: مشكلة الدراسة وتسؤولاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول رصد وتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية والوجود المسيحي في مدينة القدس، في ظل وجود حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين المتطرفة، التي شهدت فترتها هجوماً كبيراً ضد الوجود المسيحي في مدينة القدس. وفي ضوء مشكلة الدراسة ينبثق السؤال الرئيس: ما الأسباب وراء الاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة والمتكررة ضد المقدسات والوجود المسيحي في مدينة القدس خلال حكومة الاحتلال (السابعة والثلاثين)؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة عدة، منها:

ما موقف القوى المشاركة في حكومة الاحتلال الـ(37) من الوجود المسيحي في فلسطين ومدينة القدس؟

ما هي أشكال الاعتداءات "الإسرائيلية" ضد المقدسات المسيحية في مدينة القدس، وما هي مستوياتها؟

ما موقف القيادات المسيحية من سياسة حكومة الاحتلال الـ(37) تجاه المقدسات والوجود المسيحي في فلسطين؟

ثالثًا: أهداف الدراسة:

وتسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

إيضاح دور القوى المشاركة في حكومة الاحتلال الـ(37) في تصعيد الهجوم على المقدسات المسيحية والوجود المسيحي في مدينة القدس.

إبراز أشكال الاعتداءات الإسرائيلية في ظل حكومة الاحتلال الـ(37) ضد المقدسات المسيحية في مدينة القدس، ومعرفة مستوياتها.

بيان موقف القيادات المسيحية من سياسة حكومة الاحتلال الـ(37) تجاه المقدسات والوجود المسيحي في القدس.

رابعًا: حدود الدراسة:

الحد المكاني: مدينة القدس.

الحد الزمني: يبدأ من تاريخ 29/12/2022م، وهي بداية عمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي السابعة والثلاثين، وتنتهي الدراسة مع نهاية شهر ديسمبر 2023م، أي العام الأول فقط من عمل الحكومة.

خامسًا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على منهج البحث التاريخي، ورصد الأحداث والوقائع التي وقعت في فترة الدراسة، من خلال المصادر المتوفرة، مثل: اليوميات الفلسطينية، وتقارير صادرة عن المواقع الإخبارية والإلكترونية العربية والعبرية والإنجليزية.

سادسًا: تقسيمات الدراسة:

قسّم الباحث الدراسة إلى أربعة محاور:

تناول المحور الأول نبذة تاريخية حول الاعتداءات "الإسرائيلية" على المقدسات المسيحية في مدينة القدس، وسلّط هذا المحور الضوء على الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية ما بين عامي (2019م-2022م). ودرس المحور الثاني موقف القوى المشاركة في حكومة الاحتلال الـ(37) من الوجود المسيحي في فلسطين، وتناول أسباب

عداء القوى المشاركة في الحكومة للوجود المسيحي في فلسطين. وبحث المحور الثالث الاعتداءات العملية على الوقف والكنائس المسيحية في ظل حكومة الاحتلال الـ(37)، وبيّن هذا المحور أن الاعتداءات الإسرائيلية ضد المقدسات المسيحية جاءت على مستويين: الأول، حيث قام بالعدوان أفراد ومجموعات من المستوطنين، أما المستوى الثاني فهو العدوان الذي مارسته الجهات الرسمية في حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين. وتناول المحور الرابع موقف القيادات المسيحية من سياسة حكومة الاحتلال الـ(37) تجاه المقدسات والوجود المسيحي في فلسطين، وسلّط هذا المحور الضوء على موقف القيادات المسيحية الدينية والسياسية من طبيعة الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات.

المحور الأول: نبذة تاريخية حول الاعتداءات "الإسرائيلية" على المقدسات المسيحية في مدينة القدس

قام الاحتلال الإسرائيلي بالهجوم على ثلاث دول عربية: مصر وسوريا والأردن بتاريخ 5/6/1967م، وعلى أثر هذه الحرب سقط الجزء الشرقي من مدينة القدس بيد الاحتلال الإسرائيلي. وتزامنت اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المقدسات المسيحية في مدينة القدس فور احتلاله القسم الشرقي للمدينة، وشهد عام 1967م اعتداءات على عدد من الكنائس وتدمير ممتلكاتها، مثل: الاعتداء على كنيسة يوحنا المعمدان في عين كارم بالقدس، وتحطيم أبواب ونوافذ الكنيسة. وفي العام نفسه تم الاعتداء على كنيسة القيامة ودير الروم الأرثوذكس، حيث صعد جنود الاحتلال على سطحها، كما اعتدوا على رجال دين مسيحيين في كنيسة القديس قسطنطين. وتعرضت كنيسة القديس جورج للاعتداء والسرقعة على يد جنود الاحتلال الإسرائيلي، حيث سرقوا تاج السيدة العذراء، ونزعوا عنه اللآلئ الثمينة ثم أعادوه، وضربوا بالقذائف ممتلكات الكنيسة، مما اضطر بطريرك اللاتين إلى إغلاق الكنائس الثلاث بعد سرقعة محتوياتها. وحوّلت سلطات الاحتلال الكنيسة

الأرمنية إلى ثكنة حربية، كما سيطر الاحتلال على كنيسة مار جريس للروم الأرثوذكس، وحوّلها إلى بناية سكنية⁽¹⁾. ومنذ ذلك الوقت، وصولاً إلى حكومة نتنياهو الـ(37)، لم تتوقف الاعتداءات والانتهاكات "الإسرائيلية" ضد المقدسات المسيحية والإسلامية. وفي هذا المحور سنعرض الاعتداءات "الإسرائيلية" ضد المقدسات المسيحية في مدينة القدس ما بين عامي (2019م-2022م).

اقتحم مستوطن كنيسة القيامة بسكين وهاجم المصلين بتاريخ 25 / 12 / 2019م⁽²⁾، وقام مستوطن بإحراق كنيسة الجسمانية بتاريخ 4 / 12 / 2020م، وأتت النار على المقاعد الأمامية. واعتدى المستوطنون على كنيسة "أم الأوجاع" للمعاقين وكبار السن في القدس، واعتدى أحد المستوطنين على الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية في مدينة القدس بتاريخ 3 / 2 / 2021م. وقام ثلاثة مستوطنين بضرب رجال دين مسيحيين من كنيسة الأرمن الأرثوذكس بتاريخ 20 / 5 / 2021م، وذلك خلال سيرهم قرب كنيسة القيامة في القدس المحتلة⁽³⁾.

وقامت محكمة الاحتلال الإسرائيلي بإلزام البطريركية الأرثوذكسية بدفع مبلغ مالي يُقدَّر بـ13 مليون شيكل، أي ما يقارب (4.2 مليون دولار أمريكي)، بتاريخ 5 / 1 / 2022م، إلى ما يسمى "الصندوق القومي اليهودي"⁽⁴⁾. كما هاجم مستوطنون فندق البتراء التابع للبطريركية الأرثوذكسية، واستولوا على جزء منه بتاريخ 29 / 3 / 2022م⁽⁵⁾. واستمرت

(1) حليبي، محمود: على درب الآلام المسيحيون والمقدسات المسيحية في القدس (91-92ص).

(2) يعقوب، هشام: التقرير السنوية حال القدس 2019، مؤسسة القدس الدولية، (ص64)

(3) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): أبرز الاعتداءات "الإسرائيلية" على المقدسات المسيحية الفلسطينية منذ عام 1967م، <https://cutt.us/JyLvA>.

(4) محسن محمد صالح، ربيع محمد الدنان، وائل عبد الله وهبة (محررون) اليوميات الفلسطينية، 2022م (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023م) (ص18)

(5) محمد الغفري، فندق البتراء بالقدس. القصة الكاملة، موقع الترا فلسطين، بتاريخ 29 / 3 / 2022م،

<https://cutt.us/dGW64>

الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات على المسيحيين، حيث هاجمت شرطة الاحتلال المصلين المشاركين في احتفالات سبت النور بتاريخ 24 / 4 / 2022م. ووُضعت الحواجز لإعاقة وصول الفلسطينيين إلى كنيسة القيامة⁽¹⁾، واستولى مستوطنون على أرض الحمرا التابعة لدير الروم الأرثوذكس في سلوان بالقدس المحتلة بتاريخ 30 / 12 / 2022م، وذلك تحت حماية شرطة سلطات الاحتلال الإسرائيلي⁽²⁾.

المحور الثاني: موقف القوى المشاركة في حكومة الاحتلال الـ(37) من الوجود المسيحي في فلسطين:

تشكلت حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين بموجب اتفاقيات ائتلافية مع عدد من الأحزاب اليمينية المتطرفة، وهي: حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وحزب عوتسما يهوديت بزعامة إيتمار بن غفير، وحزب الصهيونية الدينية بزعامة يتسلييل سموتريتش، وحزب شاس بزعامة أرييه درعي، وحزب يهودوت هتوراة برئاسة موشيه غافني، وباشرت عملها بتاريخ 29 / 12 / 2022م⁽³⁾.

تضم هذه الحكومة أكثر الأحزاب تطرفاً في "إسرائيل"، حيث ترفض الوجود الفلسطيني، سواء كان مسيحياً أو إسلامياً، ولا تؤمن بأي حلول سياسية للقضية الفلسطينية. أما من حيث العداء للمسيحيين ووجودهم، نذكر أن عضوي الكنيست والقياديين في حزب يهودوت هتوراة، موشيه غافني ويعقوب آشور، قدما مشروع قانون بتاريخ 22 / 3 / 2023م، ينص على حظر التبشير بالمسيحية في "إسرائيل"، ويُجرّم التحول الديني، ويقضي مقترح

(1) المركز الفلسطيني للإعلام، العليا لشؤون الكنائس تدين اعتداء الاحتلال على المحتفلين بسبت النور، بتاريخ 24 / 4 / 2023م، <https://palinfo.com/news/2022/04/24/13757/>

(2) نشرة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد (6019) (ص16)

(3) بروهوم جرايسي، حكومة نتنياهو الجديدة ستكون تحت سطوة قادة المستوطنين في الضفة واليمين المتطرف!، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار كانون الأول 2022م)

القانون بفرض عقوبة الحبس لمدة تتراوح من عام إلى عامين بحق كل من يشير بالمسيحية في "إسرائيل"⁽¹⁾.

وهذا يعني أن هذه الحكومة الإسرائيلية لا تكتفي بمجرد الاعتداء على المقدسات المسيحية وتنغيص حياة المسيحيين في المدينة المقدسة، بل إنها تسعى لتجريم عمل المؤسسات والكنائس المسيحية في المدينة المقدسة.

ورفضت حكومة الاحتلال الـ(37) الاستجابة للمبادرة التي أطلقتها الباحثة المسيحية ياساكا هاراني بتاريخ 31/5/2023م، والتي تدعو فيها رؤساء الكنائس المختلفة والدبلوماسيين الأجانب وممثلي الوزارات الحكومية لدى سلطات الاحتلال وبلدية القدس للمشاركة في مؤتمر يحمل عنوان: «لماذا يبصق اليهود على المسيحيين؟». وبرت حكومة الاحتلال ذلك الرفض بالقول إن عنوان المؤتمر لا يعبر عن حقيقة الأمر على أرض الواقع⁽²⁾.

لكن الباحثة هاراني أكدت أن شرطة الاحتلال تملك كاميرات أمنية في كل أرجاء القدس، وبإمكانها كشف هوية المعتدين (الذين يبصقون على المسيحيين في القدس)، كما أنها تملك وثائق مصورة لتلك الاعتداءات، لكنها لا تفصح عنها. واستعرضت هاراني شهادة أدلى بها طالب دكتوراه مسيحي اقترب منه مستوطن مسلح في القدس الشرقية، وبصق في وجهه بعد أن تأكد أنه مسيحي⁽³⁾.

(1) إيتمار أيشنر، سيفان هيلاي، مشروع القانون الذي أغضب المسيحيين وتوضيح نتيماهو، موقع كيكار (عبري)، <https://cutt.us/QUoOL>.

(2) باراك رافيد، وزارة الخارجية تقاطع مؤتمرا حول التحرش بالمسيحيين في القدس، موقع والا (عبري)، بتاريخ 31/5/2023م، <https://cutt.us/HL9FS>.

(3) لماذا يبصق اليهود على المسيحيين في القدس؟ إجابة إسرائيلية، الترا فلسطين، بتاريخ 23/6/2023م، <https://cutt.us/rzUkT>.

يمكن القول إن رفض ممثلي الاحتلال لهذا المؤتمر راجع إلى وجود أحزاب دينية متطرفة في الحكومة تتبنى العداء للوجود المسيحي في فلسطين، مثل حزب يهودوت هتوراة الذي سعى لسن قانون يجرم التبشير بالمسيحية في فلسطين المحتلة، كما أشرنا آنفاً. ويُضاف إلى ما تقدّم أن هذا الموقف من الحكومة الإسرائيلية يعني أنها لا ترفض فقط تجريم أو معاقبة الاعتداءات الفردية والجماعية بحق المسيحيين، بل إنها ترفض مجرد الحديث عن هذه الجرائم والاعتداءات، الأمر الذي يؤكد أن هذه الاعتداءات والمعتدين محمية من الحكومة.

أشارت صحيفة "هآرتس" بتاريخ 8/6/2023م إلى أن إيتمار بن غفير، الذي يشغل منصب وزير الأمن القومي لدى حكومة الاحتلال الـ(37)، يستعين بالمتطرف بنتزي غوبشتين في اتخاذ العديد من القرارات المهمة المتعلقة بعمل وزارته وشؤون الشرطة⁽¹⁾. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة العليا صادقت بالإجماع على دخول حزب عوتسما يهوديت إلى الكنيست بتاريخ 25/8/2019م، ورفضت ترشيح غوبشتين، وأشارت رئيسة المحكمة العليا إستر حاويوت إلى أن هناك "عشرات الأدلة على تحريض غوبشتين بشكل منهجي على العنصرية ضد الجمهور العربي"⁽²⁾. ونود الإشارة إلى أن غوبشتين هو رئيس منظمة لاهافا المتطرفة، وكان له تصريح متطرف بتاريخ 5/8/2015م دعا فيه إلى حرق الكنائس في "إسرائيل" بدعوى وجود تلك التوجيهات في التوراة. وقال خلال كلمة له في مؤتمر بالقدس: "أنا أؤيد حرق الكنائس المسيحية؛ لذلك أعلن دعوتي لحرق الكنائس الموجودة في إسرائيل". وفي رده على منتقديه، قال غوبشتين في كلمته: "لماذا تتفاجأون من

(1) جوشوا (جوش) براينر، بنتسي غوبشتين، المتهم بالتحريض على العنصرية والإرهاب، يقدم المشورة لبن غفير بشأن مسائل الشرطة والأمن، صحيفة هآرتس (عبري) بتاريخ 8/6/2023م،

<https://cutt.us/cqtIH>

(2) دانيال دوليف، استبعدت المحكمة العليا ميرزل وغوبشتين. بن غفير سيكون قادراً على الترشح في الانتخابات، موقع والا (عبري)، بتاريخ 25/8/2019م، <https://cutt.us/NZffY>

حديثي؟ وأين الغريب في ذلك؟ يجب أن نحرق الكنائس، لأن هذا الحديث ورد في التوراة"⁽¹⁾.

إن وجود غوبشتاين في هذه المهمة الاستشارية في وزارة الأمن القومي يعني بوضوح أن العدوان على المسيحيين واحد من مكونات السياسة العلنية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية الـ(37).

ومن الأشخاص المتطرفين الذين يعملون ضمن هذه الحكومة نائب رئيس بلدية القدس لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أرييه كينغ، الذي تم تصويره بتاريخ 2023 / 5 / 30م وهو يهاجم مجموعة من المسيحيين الإنجيليين الوافدين إلى أماكن عبادتهم، وبالقرب من حائط البراق هاجم كينغ ومجموعة من المستوطنين الوفد المسيحي، وطالبهم بمغادرة البلاد قائلاً: "عودوا إلى دياركم"⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الإنجيليين معروفون بدعمهم "لإسرائيل"، إلا أن ذلك لم يشفع لهم، فالتطرف الصهيوني يرفض كل ما هو غير يهودي في مدينة القدس.

ويضم هذا الائتلاف الحاكم وزراء متطرفين ينقمون على الوجود المسيحي، منهم: أوريت ستروك، وزيرة البعثات الوطنية لدى الاحتلال الإسرائيلي، التي نادت عام 2022م بعدم السماح بمظاهر الاحتفالات بأعياد الميلاد في مدينة القدس، حيث قالت: "يتوجب فقط إبراز الأعياد اليهودية، لأن إسرائيل دولة يهودية، ولا يجوز ربطها بأي أمر آخر". ويشمل هذا المنع نصب شجرة عيد الميلاد في جبل المشارف بالقدس. وقد شارك ستروك في هذا الموقف المتطرف والعنصري أرييه كينغ المشار إليه آنفاً، حيث وصفا شجرة الميلاد - وهي ذات رمزية مقدسة عند المسيحيين - "بالقبح"⁽³⁾.

(1) وكالة قدس نت للأنباء، ماهي منظمة لاهافا الإسرائيلية، بتاريخ 2022 / 5 / 30م، <https://cutt.us/jX4Nc>

(2) كنعان ليدور، متطرفون يهود يصرخون على مسيحيين إنجيليين بالقرب من حائط المبكى "عودوا إلى دياركم"، موقع تايمز أوف إسرائيل (عبري)، بتاريخ 2023 / 5 / 30م، <https://cutt.us/BUyTZ>

(3) مسؤول في بلدية الاحتلال وعضو كنيسة غاضبان من شجرة الميلاد في القدس الترافلسطين، بتاريخ

<https://cutt.us/bSjKj>، 2023 / 12 / 28م

ويلاحظ أن العداء الإسرائيلي للوجود المسيحي في فلسطين ومدينة القدس مبني على ركيزتين: الأولى، أن "الإسرائيليين" يرفضون الوجود المسيحي على أرض فلسطين، كونه دليلاً واضحاً على تجذر الفلسطينيين في أرضهم، بالإضافة إلى أن وجودهم يكرّس الوجود الوطني والسياسي للفلسطينيين في مدينة القدس. والركيزة الثانية: عداء قائم على أسس دينية توراتية، وهذا ما صرح به المتطرف غوبشتاين حين برر تصريحاته لحرق الكنائس بأن التوراة أمرت بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التصريحات والمواقف الواردة أعلاه تؤكد أن عداء هذه الحكومة ومكوناتها للوجود المسيحي في مدينة القدس هو عداء عقائدي وأيديولوجي بالدرجة الأولى، ولهذا لا يُتوقع أن يتراجع هذا العداء أو تخف وتيرته إلا بسياسات مضادة تفرض تحديات حقيقية على الأمن الإسرائيلي، وكذلك على المصالح السياسية الكبرى لهذه الحكومة.

المحور الثالث: الاعتداءات العملية على الوقف والكنائس المسيحية في ظل حكومة الاحتلال الـ(37):

أشاع تشكيل حكومة نتنيا هو الـ(37)، وما اشتملت عليه من قوى مغالية في عنصريتها وتطرفها، أجواءً من الرعونة في أوساط المستوطنين، وأخرج حقيقة ما تستبطنه عقولهم ومشاعرهم من حقد وكرهية تجاه المسيحيين الفلسطينيين. وقد شهد عهد هذه الحكومة منذ بدايته توسعاً في الاعتداءات على المسيحيين ومقدساتهم في مدينة القدس، وجاءت هذه الاعتداءات على مستويين: المستوى الأول، الاعتداءات على يد الأفراد ومجموعات من المستوطنين، والمستوى الثاني، يتمثل في الاعتداءات على يد الجهات الرسمية لحكومة الاحتلال. وسندرس في هذا المحور الاعتداءات في ضوء هذين المستويين.

المستوى الأول: الاعتداءات على يد مجموعات المستوطنين والأفراد

ظهر ذلك منذ الأيام الأولى التي بدأت فيها حكومة الاحتلال الإسرائيلي الـ(37) بالعمل، وبدأ معها عدد من الاعتداءات على الأماكن المسيحية المقدسة في مدينة القدس. وسجلت المصادر أول اعتداء على الأماكن المسيحية المقدسة بتاريخ 4 / 1 / 2023م، حيث قام مستوطنون "إسرائيليون" باقتحام المقبرة البروتستانتية في جبل صهيون داخل مدينة القدس المحتلة، وقاموا بتدمير صلبان وشواهد 30 قبراً في المقبرة البروتستانتية التابعة للكنيسة الإنجيلية واللوثرية، مستهدفين تكسير الصلبان بشكل خاص. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاعتداء جاء بعد خمس أيام فقط من تولي الحكومة الـ(37) مهامها بتاريخ 29 / 12 / 2022م⁽¹⁾.

إن بداية الاعتداء على المقدسات المسيحية البروتستانتية، التي يُفترض أنها جزء من تيار حليف لـ"إسرائيل"، يؤكد أن هذه التيارات الدينية جادة في ترجمة معتقداتها وأفكارها، وأنها لا تُعطي أية أهمية للرأي العام أو للجهات والأطراف الحليفة أو الصديقة لـ"إسرائيل". قام عدد من المستوطنين "الإسرائيليين" بالاعتداء على بطريركية الأرمن في القدس بتاريخ 13 / 1 / 2023م، وذلك من خلال كتابة عبارات وشعارات كراهية باللغة العبرية، وشملت عبارات أخرى: "الموت للأرمن، الموت للمسيحيين، الموت للعرب والجويم (غير اليهود)، والموت للمسيحيين"، وُجدت هذه العبارات على جدار البطريركية بالقدس. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من المسؤولين في البطريركية قد وجهوا الاتهامات إلى المنظمات المتطرفة في "إسرائيل"، ومنها منظمة "تدفع الثمن"، التي سبق وأن ثبت عليها الاعتداءات على المقدسات المسيحية في القدس وخارجها⁽²⁾.

(1) نشرة فلسطين اليوم، مستوطنون يعتدون على مقبرة مسيحية بالقدس ويحطمون شواهد 30 قبراً، العدد (6052)، (15).

(2) معاً، القدس. شعارات كراهية بالعبرية على جدار بطريركية الأرمن، 13 / 1 / 2023م، <https://cutt.us/qhTOj>

ويتضح من خلال هذه العبارات والشعارات الواردة أعلاه أن هذه التيارات تستخدم في التعبير عن عدائها للمسيحيين عبارات وكلمات توراتية، مثل كلمة "الجويم" - وهي كلمة من التوراة تعني غير اليهود -.

ومع نهاية الشهر الأول لتولي حكومة الاحتلال الـ (37)، قام عدد من المستوطنين بالاعتداء على البطيركية الأرمنية في القدس بتاريخ 31 / 1 / 2023م، وصعدوا على سطح البطيركية محاولين إزالة علمي البطيركية وجمهورية أرمينيا. كما قاموا بالاعتداء على الشبان الأرمن بغاز مسيل للدموع، وقد حملت الهيئة الإسلامية المسيحية سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات.

وهنا نجد أن مجموعات المستوطنين تستخدم أدوات لا توجد إلا في حوزة الدولة، مثل الغاز المسيل للدموع، الأمر الذي يُعطي أدلة إضافية على أن عمل هذه المجموعات يأتي بتنسيق كامل مع حكومة الاحتلال.

ومع بداية الشهر الثاني، قام مستوطن "إسرائيلي" بالهجوم على كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة بالقدس المحتلة بتاريخ 2 / 2 / 2023م، وحطم تماثلاً وبعض محتويات الكنيسة، وحاول إحراقها، وتصدى له حارس الكنيسة ومنعه من تنفيذ جريمته، وتم تسليم المستوطن إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي ادعت في بيان لها أن هذا المستوطن سائح أمريكي وليس "إسرائيليًا". وعلى العكس مما جاء في بيان سلطات الاحتلال، أفادت الكنيسة التابعة لبطيركية اللاتين بأن مستوطناً يرتدي القلنسوة اليهودية اقتحم الكنيسة وبدأ بتحطيم محتوياتها، بينها تماثال للسيد المسيح عليه السلام، قبل أن يتمكن الحراس من احتجازه وتسليمه للشرطة⁽¹⁾.

(1) الجزيرة، مستوطن إسرائيلي يقتحم كنيسة "حبس المسيح" في القدس ويحطم بعض محتوياتها، بتاريخ <https://2u.pw/iKEI9M>، 2 / 2 / 2023م

ويظهر من الواقعة أنفة الذكر أن الحكومة الإسرائيلية لا تكتفي بتشجيع وتبني الاعتداءات، بل إنها توفر الحماية للمعتدين في حال تم ضبطهم وتسليمهم لجهات إنفاذ القانون في دولة الاحتلال.

واستمرت الاعتداءات من المستوطنين "الإسرائيليين" ضد الكنائس المسيحية، حيث قام مستوطنان بالاعتداء على كنيسة قبر العذراء في القدس بتاريخ 2023 / 3 / 19م محاولين تدمير محتويات الكنيسة، فتصدى لهم الشاب الفلسطيني المسلم حمزة عجاج وتمكن من القبض على أحدهما وسلّمه إلى سلطات الاحتلال، والثاني لاذ بالفرار⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن أحد المعتدين حاول مهاجمة المطران يواكيم بأداة حادة أثناء رئاسته لقداس يوم الأحد في تلك الكنيسة التاريخية، التي تعتبر من أهم الأماكن المقدسة المسيحية في العالم، وأدان التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة برئاسة ديمتري دلياني هذا الاعتداء، وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تقف وراء هذه المجموعات الإرهابية ورعايتها⁽²⁾.

كما قامت مجموعة من المستوطنين بالاعتداء على راهبات أمام باب كنيسة في طريق الآلام بتاريخ 2023 / 4 / 13م بالثتم والبصق عليهن، وقد سجّلت كاميرات الكنيسة هذا الاعتداء⁽³⁾. وتكرر الاعتداء في اليوم التالي بتاريخ 2023 / 4 / 14م، حيث قام مستوطن بالبصق على الحجاج المسيحيين وتعمد البصق على الصليب الذي كان يحمله الحجاج. وأشار المطران وليام الشوملي من الكنيسة اللاتينية في تصريح إلى أن هذا النوع من الاعتداءات على الحجاج والرموز الدينية يتكرر بشكل دوري، وأضاف أن ذلك راجع لوجود 300 عائلة من اليهود الأشكناز المتدينين مزروعة في البلدة القديمة يتعمدون البصق

(1) ضوء على القدس، مؤسسة القدس الدولية، مستوطنان يحاولان الاعتداء على قبر العذراء مريم في القدس، (15) العدد 187، (ص17).

(2) عرب 48، مستوطنان يعتديان على كنيسة الجثمانية بالقدس، بتاريخ 2023 / 3 / 19م، <https://cutt.us/DzkZD>

(3) الميادين، مستوطنون يصبقون على راهبات أمام كنيسة ويشتمونهن، بتاريخ 2023 / 4 / 13م،

<https://cutt.us/iCoIb>

على الحجاج والصلبان والمشاركين في التطواف الرسمي الذي ينطلق من البطركية اللاتينية إلى كنيسة القيامة مرورًا بشارع عمر بن الخطاب وباب الخليل⁽¹⁾. وفي هذا الصدد، أشار أحد الرهبان الأرمن إلى أنه تعرض للاعتداء أكثر من مرة، وخصوصًا (البصق)، حيث يذكر أنه تم البصق عليه أكثر من 90 مرة منذ بداية عام 2023م⁽²⁾.

وفي تاريخ 28/5/2023م، قام عدد من المستوطنين اليهود المتطرفين بالهجوم على المصلين الفلسطينيين المسيحيين في كنيسة "رقاد العذراء" في القدس القديمة، خلال احتفالهم بعيد أحد العنصرة واثني العنصرة، وشمل الهجوم شتائم وألفاظًا نابية للسيد المسيح والمسيحيين. وتم توثيق هذه الاعتداءات بالفيديو من قبل مستشار رؤساء الكنائس في الأرض المقدسة وديع أبو نصار، لكي يثبت حقيقة ما يتعرض له المسيحيون ويضع ذلك أمام شرطة الاحتلال التي تراوغ في كل مرة وتتصل من مسؤوليتها في وقف جرائم المستوطنين⁽³⁾.

وفي إطار استمرار عدوان المستوطنين المتطرفين على المسيحيين في مدينة القدس، وثقت "القناة 13 العبرية" بتاريخ 28/6/2023م بالفيديو هجوم مستوطنين على أحد الأديرة الموجود بالقرب من حي "ميا شعاريم" في مدينة القدس المحتلة، وقام المستوطنان برشق الحجارة على الدير، وأشارت الراهبة المسؤولة عن الدير إلى أنها اتصلت بشرطة الاحتلال أكثر من مرة، ولكن الشرطة لم تأت رغم وعود المفوض بالتعامل مع الظاهرة، وقالت: "الأمر صعب، لكن لا أحد يأتي"⁽⁴⁾.

(1) صحيفة الأيام، يهود متدينون يتعمدون الإساءة إلى الصليب وراهبات في القدس القديمة، بتاريخ 14/4/2023م، <https://cutt.us/AejDd>

(2) نير حسون، أعمال الزعزعة تجاه المسيحيين بالقدس، صحيفة الغد، بتاريخ 26/3/2023م، <https://cutt.us/YKn66>

(3) محسن محمد صالح، ربيع محمد الدنان، وائل عبد الله وهبة (محررون) اليوميات الفلسطينية أيار مايو 2023 (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023م) ص 32.

(4) يوسي إيلي، الشرطة لا تتدخل: جرائم الكراهية ضد رجال الدين المسيحيين مستمرة، موقع القناة 13 العبرية (عبري) بتاريخ 28/6/2023م، <https://cutt.us/TGns3>

ووثقت المصادر اعتداءً آخر بتاريخ 20 / 7 / 2023م، حيث قامت مجموعة من المستوطنين بافتراش غصباً أراضي أحد العقارات التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس بجبل صهيون في مدينة القدس، وعندما طُلب منهم المغادرة رفضوا وشتموا أصحاب المكان⁽¹⁾.

كما اقتحم مستوطنون مسلحون برفقة حراس أمن حديقة البقر في الحي الأرمني بالقدس القديمة يومي 15-16 نوفمبر، وتكررت الحادثة في 28 ديسمبر 2023م، حيث تعرض مجموعة من رجال الدين المسيحيين الأرمن للهجوم من قبل حشد من المستوطنين الذين حاولوا إخراج الأرمن من حديقة البقر (جوفيرو بارديز)، مما أسفر عن إصابات في صفوف رجال الدين. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحديقة تمثل 25٪ من الحي الأرمني في محاولة لتغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي لمدينة القدس⁽²⁾.

وهذا يشير بوضوح وجلاء إلى أن هذه الحكومة نجحت في إحداث حالة من الفلتان في أوساط المستوطنين، وذلك بسبب شعورهم بالأمن، وبأن هذه الحكومة تُصفي شرعية على ما يقومون به من جرائم فردية في حق المسيحيين الآمنين، كما يدل هذا على وجود جريمة منظمة من عصابات سرية تستهدف الوجود المسيحي في مدينة القدس.

أما المستوى الثاني من العدوان، فيتمثل في العدوان الذي مارسته الجهات الرسمية لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي. ومن الأمثلة على ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 15 / 1 / 2023م، بالسيطرة على أرض الحمرا التابعة لكنيسة الروم الأرثوذكس في سلوان بالقدس المحتلة، وتبلغ مساحتها 5 دونمات، بقوة السلاح، وقاموا بتجريف الأرض

1) Middle East Eye، Israelis occupy Jerusalem church garden, refuse to leave and verbally harass Christians، 2023 / 7 / 20 تاريخ <https://youtu.be/ewlfBaCNkaI>

2) وكالة المعلومات الفلسطينية (وفا)، أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المقدسات المسيحية الفلسطينية منذ بداية العام 2023م، بتاريخ 22 / 12 / 2023م، <https://m-r.pw/nxfv>

والسيطرة عليها. ويرجع استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على هذه الأرض إلى عدة أسباب، وهي:

- 1- تعتبر أرض الحمرا موقعاً استراتيجياً حيوياً مهماً، فهي الأقرب إلى المسجد الأقصى وحائط البراق، وتعد هذه القطعة النادرة قلب سلوان وخط الدفاع الأول عن المسجد الأقصى، ومدخلاً لمعظم الأنفاق والحفريات الإسرائيلية التي تُجرى أسفل الأقصى.
- 2- تقع على مفترق طرق لبعض الأحياء في مدينة سلوان، فهي مفرق بين وادي الحلوّة والربابة، وبالسيطرة على هذه الأرض سيتم فصل الأحياء العربية عن بعضها بعضاً.
- 3- أهمية الأرض من الناحية السياحية، حيث توجد أقدم عيون القدس الكنعانية، عين سلوان، التي تغمر الأرض بالماء طوال العام، بالإضافة إلى كونها من أكثر الأراضي انخفاضاً في منطقة القدس⁽¹⁾.

قامت بلدية القدس بتاريخ 7 / 2 / 2023م بحجز أموال كنيسة نوتردام بالقدس، والتي بلغت 5 ملايين دولار أمريكي، بحجة عدم تسديد فندق نوتردام ضريبة "الأرنونا" للبلدية، حيث ادعت سلطات الاحتلال أن بعض التجار الإسرائيليين في القدس يعتزمون التوجه إلى المحكمة العليا والادعاء بأن البلدية مارست تمييزاً ضدهم بسبب عدم جباية ضريبة الأرنونا من الكنيسة⁽²⁾.

ويرجع اهتمام سلطات الاحتلال بفندق نوتردام إلى موقعه الاستراتيجي، حيث يقع في البلدة القديمة بالقرب من باب الحديد والمسجد الأقصى؛ لذلك تحاول سلطات الاحتلال السيطرة على هذا الفندق ضمن برنامجها التهويدي للبلدة القديمة في مدينة القدس.

(1) رغبة عتمه، "أرض الحمراء" ساحة شد وجذب جديدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، موقع "اندبندنت عربية"، بتاريخ 3 / 1 / 2023م، <https://cutt.us/l6fEe>

(2) منظمة التحرير الفلسطينية المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، بلدية القدس تحجز على حساب كنيسة نوتردام، بتاريخ 7 / 2 / 2023م، <https://cutt.us/7kYJA>

ويُضاف هنا بُعد إضافي في أهداف السياسة العدوانية ضد المسيحيين في القدس، وهو البعد الاستراتيجي الهادف إلى إحكام السيطرة على أحياء المدينة وفصل الأحياء العربية الفلسطينية عن بعضها البعض، لإضعاف هذا الوجود، وبالتالي التقدم خطوات على طريق تهويد المدينة وطرده الفلسطينيين من داخلها.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتضييق على المسيحيين وانتهاك حرمة مقدساتهم، وحرصت على حرمان المسيحيين الفلسطينيين والأجانب من الوصول إلى كنيسة القيامة لاحتفال عيد "سبت النور" بتاريخ 15/4/2023م. ونصبت شرطة الاحتلال الحواجز العسكرية داخل البلدة القديمة وفي محيط كنيسة القيامة وسور القدس القديم، وعززت من تواجد عناصرها وقوات «حرس الحدود» في تلك المناطق، بهدف التنغيع على المسيحيين ومنع وصولهم إلى الكنيسة، وضاعفت سلطات الاحتلال هذا العام من قيودها وإجراءاتها المشددة على وصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة، وحددت عدد المسموح لهم بدخول الكنيسة بـ1800 شخص، وسمحت لـ1600 مسيحي موزعين بين الطوائف، وتحديدًا الحجاج القادمين من الخارج، وليس أهل القدس⁽¹⁾.

وطالبت الإدارة المشرفة لدى سلطات الاحتلال على حائط البراق، الذي يسمى زورًا "حائط المبكى"، عبر مندوبة الإدارة بتاريخ 19/7/2023م، من الأب نيكوديموس من الدير البندكتي في القدس، الذي يرأس دير جورميتيون (رقاد السيدة العذراء)، أن يقوم بإخفاء "الصليب" باعتباره يهين المكان المقدس. وجاء ذلك أثناء مرافقة الراهب لوزيرة التعليم والعلوم الألمانية، يتينا شتارك واتزينغر، خلال زيارتها لحائط البراق⁽²⁾.

(1) ملح الأرض، قوات الاحتلال تعتدي على المسيحيين وتضييق عليهم احتفالاتهم بـ "سبت النور" في

القدس - صور وفيديو بتاريخ 15/4/2023م، <https://cutt.us/BLYo3>

(2) عرب 48، العنصرية الإسرائيلية ضد الوجود المسيحي: مطالبة راهب بإخفاء صليبه في القدس، بتاريخ

<https://cutt.us/WtgSf>, 2023 /7 /19

وبتاريخ 19/ 8/ 2023م أصدرت حكومة الاحتلال قرارًا عسكريًا يقضي بمنع وصول المصلين إلى جبل الطور في عيد التجلي، واقتصر الاحتفال على رجال الدين. وبنفس الشهر، يوم 28، قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على الشبان المسيحيين خلال مسيرة تقليدية لعيد رقاد السيدة العذراء، ومنعوا الفلسطينيين من الدخول إلى مدينة القدس، وقاموا بإلقاء قنابل الغاز عليهم⁽¹⁾.

وهذا يكشف وجود عنصرية وسلوك عدواني متعدد المستويات يمارسه مجتمع المستوطنين في مدينة القدس - حكومة وأفرادًا وجماعات - ضد المسيحيين، ويستهدف إخراجهم من المدينة والسيطرة على الأماكن الاستراتيجية التي يمتلكونها تاريخيًا. ويتضح مما تقدم أن السلوك الحكومي تجاه المسيحيين يهدف إلى التضييق عليهم من خلال الضرائب والتقييدات الإدارية المتعددة، إضافة إلى الاستيلاء على ممتلكاتهم لأنها تقع في مواضع استراتيجية في مدينة القدس، ومن شأن السيطرة عليها أن يُعزز قدرات الاحتلال على السيطرة على المسجد الأقصى ومحيطه، إلى جانب إضعاف الوجود العربي في المدينة من خلال وضع كُتل يهودية عازلة بين الأحياء العربية الإسلامية والمسيحية داخل المدينة المقدسة.

المحور الرابع: موقف القيادات المسيحية من سياسة حكومة الاحتلال (37) تجاه المقدسات والوجود المسيحي في فلسطين.

صدرت عدة تصريحات عن قيادات سياسية ودينية مسيحية عبّرت من خلالها عن طبيعة التحدي الذي تُشكله حكومة الاحتلال (37) وسياستها تجاه الوجود المسيحي في القدس. من هذه الشخصيات، بطريرك اللاتين بيبرباتيسا بيتسابالا، وهو كبير رجال الدين

(1) وكالة المعلومات الفلسطينية (وفا)، أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المقدسات المسيحية الفلسطينية

منذ بداية العام 2023م، بتاريخ 22/ 12/ 2023م، <https://m-r.pw/nxfv>

الكاثوليك ورئيس الكنيسة الكاثوليكية في القدس، الذي أكد على أن وصول الأحزاب المتطرفة سالفة الذكر للحكومة ساهم بشكل كبير في انتشار العنف والعنصرية ضد المسيحيين، وقال: "إن المتطرفين اليهود يشعرون بجراحة أكبر بسبب وجود ممثلين لهم في السلطة، مما يؤدي إلى تصاعد الهجمات على المسيحيين"⁽¹⁾، وأضاف بأن المناخ السياسي والثقافي السائد في ظل هذه الحكومة يبرر ويتسامح مع الإجراءات ضد المسيحيين⁽²⁾.

ونتيجة للسياسات العنصرية والإرهابية التي مارستها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد المسيحيين ومقدساتهم، أرسل الفاتيكان —الذي قلما تصدر عنه بيانات عما يحصل في القدس القديمة— رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية من خلال الأب فرانيسكو فاتون (حارس الأراضي المقدسة ومندوب الفاتيكان)، طالب فيها بوقف فوري للاعتداءات الإسرائيلية على المسيحيين ومقدساتهم ومعاقبة المعتدين. وناشدت عدة جهات كنسية أخرى المجتمع الدولي للتدخل لوقف الهجمات الإسرائيلية عليهم، موضحين أن السلطات الإسرائيلية لا تعالج هذه الظواهر العنصرية والتمييزية⁽³⁾.

وأكد المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، أن ظاهرة التطرف والعنصرية متجذرة في المجتمع الإسرائيلي، وأن السياسات العنصرية الصهيونية تستهدف الشعب الفلسطيني كله، بمسيحييه ومسلميه، وأن هناك تيارات من المتدينين اليهود، وخاصة المستوطنين منهم، يعادون المسيحيين والكنائس وقاموا بالبصق على

(1) بطريك اللاتين: الحكومة الإسرائيلية الجديدة جعلت الحياة أسوأ للمسيحيين في الأراضي المقدسة،

تايمز أف إسرائيل (عبري)، بتاريخ 14 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/GwWuD>

(2) Holy Land Christians say attacks rising in far-right Israel، BY ISABEL DEBRE، بتاريخ

13 إبريل، <https://cutt.us/q1Vrs>

(3) أسعد عبد الرحمن، الكراهية الإسرائيلية المتوازية ضد المسيحيين والمسلمين، موقع القدس، بتاريخ

23 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/HY7qm>

رجال الدين. وأضاف بأن وصول هؤلاء المتطرفين الفاشيين إلى السلطة سيزيد من حالة العنف ضد الوجود الفلسطيني المسيحي والمسلم، وسيكشف أمام العالم مدى عنصرية هذا النظام وكرهه للفلسطينيين، وسياساته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، أكد ديمتري دلياني، رئيس التجمع الوطني في بيت المقدس، أن التصريحات التي تُطلق بشكل يومي من قبل شخصيات قيادية في حكومة الاحتلال الـ(37) تمنح الضوء الأخضر للمستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم ضد الكنائس والمقدسات الإسلامية على حد سواء⁽²⁾. وأرجع دلياني سبب الهجمات المتكررة على المقدسات المسيحية إلى أمرين: الأول، وصول المتطرفين إلى السلطة، وهم بدورهم يشجعون المستوطنين على العنف؛ أما الثاني، فيعود إلى الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات الإسرائيلية للمنظمات التي تبني العنف ضد الوجود المسيحي والعربي⁽³⁾.

وفي هذا الصدد، أكد رمزي خوري، رئيس اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي الحالية غير معنية بتحقيق الهدوء في مدينة القدس، وتعمل على زيادة حالة العنف والتصعيد، مثل: ضرب المصلين ورجال الدين، وتعمل بكل أجهزتها لاستفزاز مشاعر المصلين المسلمين والمسيحيين من خلال الاقتحامات المستمرة للأماكن المقدسة لهم⁽⁴⁾.

(1) المطران عطا الله حنا: ظاهرة التطرف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي ليست حديثة، موقع Sputnik،

عربي، تاريخ 11/ 4/ 2023م، <https://cutt.us/ymUCR>

(2) دلياني الاعتداء على الكنائس يتم برعاية كاملة من حكومة الاحتلال، موقع شهاب، بتاريخ 19/ 3/ 2023م، <https://cutt.us/5W6U1>.

(3) مقابلة أجراها الباحث محمد المصري مع ديمتري دلياني بتاريخ 5 مارس 2023م.

(4) ديفيد أزار، اعتداء شرطة الاحتلال على المشاركين في احتفالات سبت النور انتهاك للقوانين والشرعيات الدولية، الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين، بتاريخ 15/ 4/ 2023م،

<https://www.hcc.ps/archives/9348>

وأكد الأب عيران، رئيس مكتب البطريركية الأرمنية في القدس، أن حكومة اليمين المتطرف التي يقودها بنيامين نتنياهو هي السبب في زيادة حوادث البصق عليهم، حتى أن الحُجاج يسألون عن هذا السلوك، مبيناً أنهم أرسلوا فيديوهات توثق هذه الاعتداءات إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية⁽¹⁾.

وفي هذا المضمار، أشار الأب دون بيندر، وهو قس بكاتدرائية القديس جورج الأنغليكانية في القدس، إلى أن القوى اليمينية في حكومة الاحتلال تسعى إلى تهويد المدينة، وأضاف بأن لا شيء بات يمنع تنفيذ مخططاتهم، حيث كانت الكنائس العقبة الرئيسية أمامهم، أما الآن فقد أصبح الاعتداء عليها علنياً، ولا يستدعي أن يحرك أحد ساكناً⁽²⁾. أشار الأب أغان غوغشيان، مستشار البطريركية الأرمنية في القدس، إلى أن أغلبية الجرائم التي ارتكبتها المستوطنون ضد المقدسات المسيحية والاعتداءات على الرهبان ورجال الدين لم يتم تنفيذ عقوبات بحق مرتكبيها، وأكمل أن سلطات الاحتلال في أغلب الأحيان تبرر هجوم هؤلاء المستوطنين بأنهم يعانون من أمراض عقلية، وأنهم غير مدفوعين بكرهية دينية⁽³⁾.

وأكد وديع أبو نصار، مستشار رؤساء الكنائس في الأرض المقدسة، أن الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين تبث في الأجواء حالة مسمومة، وهذا يعطي شعوراً لدى مجموعات من اليهود المتدينين بأنها فوق القانون ولديها حصانة من العقاب في حال إقدامها على ارتكاب جرائم ضد المسيحيين ومقدساتهم. وأوضح أن هناك علاقة غير

(1) لماذا يصق اليهود على المسيحيين في القدس؟ إجابة إسرائيلية، موقع الترا فلسطين، بتاريخ 23 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/rzUkT>

(2) تقرير: تصاعد اعتداءات المستوطنين على كنائس القدس بتشجيع حكومة نتنياهو، موقع عرب48، بتاريخ 13 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/rI6lg>

(3) يقول مسيحيو الأرض المقدسة إن الهجمات تتصاعد في أقصى اليمين في إسرائيل، موقع وطن نيوز، بتاريخ 13 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/MQeCm>.

مباشرة بين الأجواء السائدة وما يحصل على أرض الواقع من اعتداءات ضد الوجود المسيحي، مثل: البصق على رهبان وراهبات في البلدة القديمة بالقدس، والاعتداء على الكنائس والمقابر⁽¹⁾.

وفي هذا المضمار، أوضح أمير دان، المتحدث باسم الحراسة الفرنسيسكانية في الأرض المقدسة، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحاول تصوير الاعتداءات على الكنائس ورجال الدين والراهبات على أنها أحداث منفردة، كما أنها تحاول تصوير المهاجمين على أنهم غير مستقرين عقلياً، بحيث تتبرأ سلطات الاحتلال من أي مسؤولية تلاحقها. وأكمل أن هذه الاعتداءات تصاعدت منذ انتخاب حكومة الاحتلال الـ(37)، وقال: "للأسف، منذ انتخاب هذه الحكومة يشعر البعض (من اليهود) بأنهم قادرون على فعل ما يريدون، وأنه يمكن تركهم ولن يحدث لهم شيء"⁽²⁾.

وأكد الأب ألبرتو باري، سكرتير حراسة الأراضي المقدسة، أن حالة العنف والعدوان ضد الكنائس ورجال الدين المسيحيين راجعة لوجود أشخاص متطرفين في الحكومة الجديدة، مثل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وقال باري: "بسبب وضع الحكومة، يشعر بعض المتطرفين أن لديهم من يحميهم. لن يوقفهم أحد إذا فعلوا شيئاً ربما كانوا يفكرون في فعله من قبل أيضاً، ولكن آنذاك كانت هناك سيطرة أكبر من قبل الشرطة أو أنهم لم يحظوا بدعم بعض القادة السياسيين".

وهذا يكشف بوضوح أن رؤساء الكنائس المسيحية في فلسطين وخارجها قد استشعروا خطر هذه الحكومة على الوجود المسيحي في فلسطين، وفي القلب منها مدينة القدس، وقد شملت هذه المواقف كل المذاهب المسيحية من بروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس.

(1) أمير علي بويرات، المقدسات المسيحية في البلاد. ارتفاع في الاستفزازات والاعتداءات، موقع عرب 48 بتاريخ 14/6/2023م، <https://cutt.us/XTEIM>

(2) ماهر الشريف، الفلسطينيون المسيحيون: تقييد حرية عبادتهم والاعتداء على مقدساتهم، موقع الهدف، بتاريخ 19/4/2023م، <https://cutt.us/2ZZ7R>

ولم يقتصر الأمر على خشية القيادة الدينية المسيحية على المقدسات، بل إن القيادات السياسية المسيحية، أمثال ديمتري دلياني ورمزي خوري ووديع أبو نصار، أعلنوا مواقف تكشف الخطورة السياسية لهذا السلوك الإسرائيلي.

إن مجمل التصريحات السابقة تعكس حالة الضرر التي يعاني منها الوجود المسيحي في مدينة القدس، وتبرز حالة القلق التي يعيشها قادة الكنائس والمؤسسات المسيحية في القدس، لأنهم لا يمتلكون الأدوات التي تمكنهم من حماية وجودهم ومقدساتهم وأملأهم وأوقافهم.

الخاتمة:

بعد أن أنهى الباحث هذه الدراسة، خلص إلى عدد من النتائج والتوصيات كان أبرزها ما يلي:

1- تبني قوى الائتلاف في حكومة الاحتلال السابعة والثلاثين العداء للوجود المسيحي في فلسطين، ولهذا العدوان أبعاد عقائدية وأيديولوجية لا تتردد أطراف الحكومة في التعبير عنها، كما ظهر داخل البحث.

2- تعددت مستويات الاعتداء على المقدسات المسيحية في مدينة القدس، فهناك اعتداءات على مستوى الأفراد تعكس حالة الانفلات التي أشاعتها وجود هذه الأحزاب في الحكومة، إضافة إلى وجود عصابات منظمة تعمل بتنسيق كامل مع الحكومة، وتستخدم الأدوات الحكومية، وتتمتع بحماية الحكومة حتى في حالات ضبط هؤلاء المعتدين متلبسين بالجريمة.

3- أما الجهات الحكومية، فإنها تمارس العدوان بذات الدوافع العقائدية، إلا أن ما تقوم به يكتسب بُعداً استراتيجياً يهدف إلى الاستيلاء على العقارات والممتلكات والأوقاف، التي يمكن للسيطرة عليها أن تجعل سلطات الاحتلال أكثر قدرة على السيطرة على

المسجد الأقصى، إضافة إلى وضع كتل بشرية يهودية استيطانية في قلب الأحياء العربية في مدينة القدس.

4- تنوعت أشكال الاعتداءات على الكنائس المسيحية ورجال الدين، منها: تحطيم التماثيل المقدسة، الهجوم على الكنائس، رشق الأديرة بالحجارة، ضرب الرهبان والراهبات، والبصق عليهم.

5- أجمع قادة المسيحيين السياسيون والدينيون على أن زيادة اعتداء المستوطنين على المقدسات المسيحية في مدينة القدس ناتجة عن وجود حكومة تدعمهم وتوفر لهم الحماية من المساءلة القانونية، وعكست هذه المواقف ضعف المسيحيين داخل المدينة، وعدم تمكنهم من حماية أنفسهم ومقدساتهم وأوقافهم.

أهم التوصيات:

- 1- إنشاء مركز دراسات يختص بتوثيق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في مدينة القدس وفلسطين.
- 2- إنشاء ائتلافات شعبية على المستوى الوطني لحماية المقدسات المسيحية داخل مدينة القدس.

المصادر والمراجع:

المقابلات:

1. مقابلة أجراها الباحث محمد محمد عبد العزيز المصري مع ديمتري دلياني بتاريخ 5 مارس 2023م.

المراجع العربية:

1. حليبي، محمود على درب الآلام المسيحيون والمقدسات المسيحية في القدس (بيروت، مؤسسة القدس الدولية، 2016م).
2. جرايسي، برهوم، حكومة ننتيا هو الجديدة ستكون تحت سطوة قادة المستوطنين في الضفة واليمين المتطرف (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار كانون الأول 2022م).
3. محسن محمد صالح، ربيع محمد الدنان، وائل عبد الله وهبة (محررون) اليوميات الفلسطينية يناير 2023 (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023م).
4. يعقوب، هشام، كتاب التقرير السنوية حال القدس ط1 (بيروت: مؤسسة القدس الدولية 2019م).

الصحف والدراسات:

1. صحيفة الأيام، يهود متدينون يتعمدون الإساءة إلى الصليب وراهبات في القدس القديمة، بتاريخ 14 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/AejDd>
2. محمد بلاص، هكذا حول الاحتلال كنيسة دير اللاتين في جنين كتلة من السواد، صحيفة الأيام، بتاريخ 13 / 7 / 2023م، <https://cutt.us/u6SaL>
3. "مستوطنان يحاولان الاعتداء على قبر العذراء مريم في القدس"، ضوء على القدس، مؤسسة القدس الدولية، (15) العدد 187، 2023م.
4. نشرة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد (6019) م 2023.
5. نشرة فلسطين اليوم، مستوطنون يعتدون على مقبرة مسيحية بالقدس ويحطمون شواهد 30 قبراً، العدد (6052) 2023م.

المواقع الإلكترونية:

1. أسعد عبد الرحمن، الكراهية الإسرائيلية المتوازية ضد المسيحيين والمسلمين،
موقع القدس، بتاريخ 23 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/HY7qm>
2. أمير علي بويرات، المقدسات المسيحية في البلاد. ارتفاع في الاستفزازات
والاعتداءات، موقع عرب 48 بتاريخ 14 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/XTEIM>
3. الترا فلسطين، لماذا يبصق اليهود على المسيحيين في القدس؟ إجابة إسرائيلية،
بتاريخ 23 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/rzUkT>
4. الترا فلسطين، مسؤول في بلدية الاحتلال وعضو كنيسة غاضبان من شجرة الميلاد
في القدس، بتاريخ 28 / 12 / 2023م، <https://cutt.us/bSjKj>
5. الترا فلسطين، لماذا يبصق اليهود على المسيحيين في القدس؟ إجابة إسرائيلية،
بتاريخ 23 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/rzUkT>
6. الجزيرة، مستوطن إسرائيلي يقتحم كنيسة "حبس المسيح" في القدس ويحطم
بعض محتوياتها، بتاريخ 2 / 2 / 2023م، <https://2u.pw/iKEI9M>
7. ديفيد أزار، اعتداء شرطة الاحتلال على المشاركين في احتفالات سبت النور انتهاك
للقوانين والشرعيات الدولية، الرئاسة العليا لشؤون الكنائس في فلسطين، بتاريخ
15 / 4 / 2023م، <https://www.hcc.ps/archives/9348>
8. رعدة عتمه، "أرض الحمراء" ساحة شد وجذب جديدة بين الفلسطينيين
والإسرائيليين، موقع — اندبندنت عربية"، بتاريخ 3 / 1 / 2023م،
<https://cutt.us/l6fEe>
9. الغفري، محمد، فندق البتراء بالقدس. القصة الكاملة: موقع الترا فلسطين، بتاريخ
29 / 3 / 2022م، <https://cutt.us/dGW64>
10. عرب 48 تقرير: تصاعد اعتداءات المستوطنين على كنائس القدس بتشجيع حكومة
نتنياهو، بتاريخ 13 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/rI6lg>

11. عرب 48، العنصرية الإسرائيلية ضد الوجود المسيحي: مطالبة راهب بإخفاء صليبه في القدس، بتاريخ 19 / 7 / 2023، <https://cutt.us/WtgSf>
12. عرب 48، مستوطنان يعتديان على كنيسة الجثمانية بالقدس، بتاريخ 19 / 3 / 2023م، <https://cutt.us/DzkZD>
13. فلسطين أون لاين، تجمع حيفا: اعتداء المستوطنين على كنيسة "مار إلياس" استهداف للوجود العربي، بتاريخ 18 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/2eHLG>
14. ماهر الشريف، الفلسطينيون المسيحيون: تقييد حرية عبادتهم والاعتداء على مقدساتهم، موقع الهدف، بتاريخ 19 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/2ZZ7R>
15. المركز الفلسطيني للإعلام، العليا لشؤون الكنائس تدين اعتداء الاحتلال على المحتفلين بسبت النور، بتاريخ 24 / 4 / 2023م، [/https://palinfo.com/news/2022/04/24/13757](https://palinfo.com/news/2022/04/24/13757)
16. معاً، القدس. شعارات كراهية بالعبرية على جدار بطريركية الأرمن، 13 / 1 / 2023م، <https://cutt.us/qhTOj>
17. موقع شهاب، دلياني الاعتداء على الكنائس يتم برعاية كاملة من حكومة الاحتلال، بتاريخ 19 / 3 / 2023م، <https://cutt.us/5W6UI>
18. موقع SputnikK عربي المطران عطا الله حنا: ظاهرة التطرف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي ليست حديثة، تاريخ 11 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/ymUCR>
19. موقع وطن نيوز، يقول مسيحيو الأرض المقدسة إن الهجمات تتصاعد في أقصى اليمين في إسرائيل، بتاريخ 13 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/MQeCm>
20. ملح الأرض، قوات الاحتلال تعتدي على المسيحيين وتضيق عليهم احتفالاتهم بـ "سبت النور" في القدس- صور وفيديو بتاريخ 15 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/BLYo3>
21. منظمة التحرير الفلسطينية المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، بلدية القدس تحجز على حساب كنيسة نوتردام، بتاريخ 7 / 2 / 2023م، <https://cutt.us/7kYJA>

22. الميادين، مستوطنون يبصقون على راهبات أمام كنيسة ويشتمونهن، بتاريخ 13 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/iCoIb>
23. النجاح الإخبارية، "الإسلامية المسيحية" تحذر من التداعيات الخطيرة للاعتداء على مقر بطريركية الأرمن، بتاريخ 31 / 1 / 2023م، أنظر: <https://nn.najah.edu/9HHM>
24. نير حسون، أعمال الزعرنة تجاه المسيحيين بالقدس، صحيفة الغد، بتاريخ 26 / 3 / 2023م، <https://cutt.us/YKn66>
25. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، أبرز الاعتداءات "الإسرائيلية" على المقدسات المسيحية الفلسطينية منذ عام 1967م، <https://cutt.us/JyLvA>
26. وكالة قدس نت للأنباء، ماهي منظمة لاهافا الإسرائيلية، بتاريخ 30 / 5 / 2022م، <https://cutt.us/jX4Nc>
27. وكالة المعلومات الفلسطينية (وفا)، أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المقدسات المسيحية الفلسطينية منذ بداية العام 2023م، بتاريخ 22 / 12 / 2023م، <https://m-r.pw/nxfv>

مراجع أجنبية:

1. Middle East Eye، Israelis occupy Jerusalem church garden, refuse to leave and verbally harass Christians، بتاريخ 20 / 7 / 2023، <https://youtu.be/ewlfBaCNkaI>
2. BY ISABEL DEBRE ،Holy Land Christians say attacks rising in far-right Israel، بتاريخ 13 إبريل، <https://cutt.us/q1Vrs>

مراجع عبرية:

1. إيتمار أيشنر سيفان هيلاي، مشروع القانون الذي أغضب المسيحيين وتوضيح نتياهو، موقع كيكار (عبري)، <https://cutt.us/QUoOL>

2. باراك رافيد، وزارة الخارجية تقاطع مؤتمرا حول التحرش بالمسيحيين في القدس، موقع والا(عبري)، بتاريخ 31 / 5 / 2023م، <https://cutt.us/HL9FS>
3. بطريك اللاتين: الحكومة الإسرائيلية الجديدة جعلت الحياة أسوأ للمسيحيين في الأراضي المقدسة، تايمز أف إسرائيل(عبري)، بتاريخ 14 / 4 / 2023م، <https://cutt.us/GwWuD>
4. جوشوا (جوش) براينر، بنتسي غوبشتين، المتهم بالتحريض على العنصرية والإرهاب، يقدم المشورة لبن غفير بشأن مسائل الشرطة والأمن، صحيفة هآرتس(عبري) بتاريخ 8 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/cqtIH>
5. دانيال دوليف، استبعدت المحكمة العليا ميرزل وغوبشتاين. بن غفير سيكون قادرا على الترشح في الانتخابات، موقع والا(عبري)، بتاريخ 25 / 8 / 2019م، <https://cutt.us/NZffY>
6. كنعان ليدور، متطرفون يهود يصرخون على مسيحيين إنجيليين بالقرب من حائط المبكى "عودوا إلى دياركم"، موقع تايمز أف إسرائيل(عبري)، بتاريخ 30 / 5 / 2023م، <https://cutt.us/BUyTZ>
7. لازار بيرمان، أزمة تلوح في الأفق بالنسبة لإسرائيل مع تزايد الاعتداءات على المسيحيين، بتاريخ 30 / 3 / 2023م، موقع إسرائيل أف تايمز (عبري)، . <https://cutt.us/hwp5r>
8. يوسي ايلي، الشرطة لا تتدخل: جرائم الكراهية ضد رجال الدين المسيحيين مستمرة، موقع القناة 13 العبرية (عبري) بتاريخ 28 / 6 / 2023م، <https://cutt.us/TGns3>

باب الخليل وتحولاته منذ العهد العثماني

ساجدة سامي حسين دريعات

جامعة القدس - أبو ديس

المقدمة:

باب الخليل بين الملكية والذاكرة: مأزق المصادر الثقافية في القدس

(دراسة تاريخية رمزية عمرانية من العهد العثماني إلى الحاضر)

تتجاوز مدينة القدس كونها موقعاً جغرافياً لتصبح سجلاً مفتوحاً على التاريخ، محتفظةً بمكانتها كأكثر المدن تعقيداً من حيث الهوية وتضارب الروايات. فالمدينة تتنازعها ثلاث ديانات كونية، وتتراكم في أزقتها طبقات من الحضارات، حيث كل حجر يحمل دلالة، وكل اسم يخضع للتأويل. وفي هذا السياق، يحتل باب الخليل — المعروف أيضاً باسم "باب يافا" في الأدبيات الغربية — مكانة استثنائية، ليس فقط كأحد أبرز مداخل البلدة القديمة من الغرب، بل أيضاً لموقعه الجغرافي الذي يربط القدس بطريق يافا غرباً والخليل جنوباً، ما يعكس العلاقة بين المدينة والإقليم الفلسطيني وبلاد الشام.

كما يوضح تشبيه تسمية باب العامود بـ "باب دمشق" الارتباط التاريخي بالشمال، فإن تسمية باب الخليل / باب يافا تكشف عن شبكة علاقات جغرافية ورمزية تتجاوز أسوار المدينة، تجعل مداخلها بوابات للهوية والتاريخ والسيادة. ومن هذا المنطلق، يُعد الباب نموذجاً حياً للصراع القائم على الفضاء المقدسي، بين التعدد والتوحيد، بين الذاكرة والنسيان، وبين الحفظ والمصادرة.

منذ العهد العثماني، ارتبط باب الخليل بالوظائف الإدارية والدينية والاقتصادية للمدينة، وكان معبراً للحجاج والتجار والبعثات الدبلوماسية، ونقطة وصل بين قلب

القدس وأسواقها والعالم الخارجي. غير أن الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967 أدخل الباب في مرحلة من "إعادة الإنتاج الرمزي"، إذ بدأت سياسات معمارية ومكانية تهدف إلى تفكيك رمزيته الأصلية وإعادة ترميزه ضمن سرديّة سلطوية أحادية. ولم تعد المسألة مقتصورة على ترميم عمراني، بل تحوّلت إلى مشروع متكامل لتهويد الذاكرة والمكان، عبر مصادرة العقارات الوقفية، وتغيير لوحات الشوارع، وفرض رموز بصرية عبرية محل العربية والإسلامية والمسيحية.

يرتكز هذا البحث على فرضية أن باب الخليل يشكّل فضاءً رمزيّاً مركزياً تُمارَس من خلاله أدوات السيطرة الثقافية على القدس. ومن خلال تحليل أرشيفي معمق للوثائق العثمانية وسجلات الأوقاف ووثائق المحاكم الشرعية، إلى جانب تحليل بصري مقارنة بين الخرائط والصور القديمة والمعاصرة، يسعى البحث إلى:

- تفكيك آليات المصادرة المعمارية والرمزية التي طالت هذا الموقع؛
- إبراز الدور السياسي للمعمار كأداة لإنتاج الذاكرة أو طمسها؛
- إعادة تأريخ تحولات باب الخليل بوصفه شاهداً على تغيّر السيادة وتحول الرموز في القدس.

تعتمد الدراسة مقارنة متعددة التخصصات، تشمل التحليل التاريخي الرمزي، والمقارنة المعمارية المكانية، مع الاستئناس بشهادات الرحالة العثمانيين مثل أوليا جلبي، والدراسات الوثائقية الحديثة لأعمال د. نظمي الجعبة ود. يوسف التنشة، بالإضافة إلى أرشيف الطابو وسجلات المحاكم العثمانية والمراجع المتخصصة في الأوقاف والعمران العثماني.

تستهدف الدراسة النظر إلى باب الخليل كموقع معماري مقاوم، يمكن عبره تتبع مقاومة المدينة لمحاولات التذويب والتهويد، وفهم آليات السلطة في تشكيل الحيّز الرمزي. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت أبواب القدس من زاوية وظيفية

أو سياحية، إلا أن باب الخليل لم يُدرس بشكل مستقل يعكس آليات المصادرة الرمزية والمعمارية كجزء من المشروع الاستعماري المعماري.

تأتي هذه الدراسة في سياق "التهويد الناعم" للقدس، حيث تتضافر أدوات التخطيط المعماري والسياسات الرمزية وعمليات إعادة التسمية والمشهد البصري لإعادة إنتاج الفضاء المقدسي بمعزل عن ذاكرته الثقافية والدينية. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى باب الخليل ليس كبوابة حجرية عادية، بل كنقطة ارتكاز استراتيجية تتقاطع عندها المسارات الدينية والتجارية والسياسية، وتشكل مرآة للصراع الأكبر حول السيادة على القدس.

فمن الناحية الدينية، كان الباب معبراً رئيسياً للحجاج المسيحيين المتجهين إلى كنيسة القيامة، والمسلمين المتوجهين إلى المسجد الأقصى، ما منحه طابعاً متعدد الأبعاد. أما تجارياً، فقد مثل شرياناً حيوياً يربط القدس بأسواق المدن الساحلية والتجارية مثل يافا والخليل، وسياسياً فقد شهد مرور البعثات الرسمية والجيوش والاحتفالات السلطانية، معززاً بذلك رمزيته كساحة للسيطرة وإنتاج المعنى السياسي والديني.

إن موقع باب الخليل الجغرافي والاستراتيجي يحوِّله إلى نقطة مفصلية لفهم التحولات العمرانية والثقافية والسياسية في القدس، ويجعل من دراسته مفتاحاً لتحليل علاقات القوة والذاكرة في المدينة المقدسة عبر العصور.

مرتكزات البحث: الإشكالية، الفرضيات، المنهجية، وسياق الدراسة

أولاً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في فهم الكيفية التي تمّ من خلالها تفريغ باب الخليل من رمزيته التاريخية والاجتماعية والدينية، وتحويله من مركز للحياة المقدسية المتعددة إلى موقع يخضع لرقابة أمنية مشددة، ورمزية مفرغة يُعاد تشكيلها وفق خطاب أحادي تفرضه السلطة الاحتلالية. هذا التحول لا يقتصر على التغيرات المادية في البنية المعمارية، بل يشمل إعادة تشكيل المعنى المرتبط بالمكان، عبر تحويل الوظيفة الرمزية للباب ونزع الطبقات التاريخية والثقافية التي تراكت عبر قرون.

ويُقترح أن ما يحدث في باب الخليل يُعد جزءاً من مشروع أوسع يُعرف بـ "الاستعمار المعماري"، حيث يُعاد بناء المدينة ليس بالحجارة فقط، بل بالمعنى، في سياق ما أشار إليه إدوارد سعيد بمفهوم "احتلال السردية". ويقصد بذلك السيطرة على الرواية التاريخية والثقافية للمكان، وإعادة إنتاجها بما يتوافق مع أيديولوجيا السلطة المسيطرة، بحيث يتحول الخطاب إلى أداة لإعادة إنتاج الواقع وفق تصور استبعادي، يحدد ما يُقال وما يُنسى، ومن يُمثّل ومن يُقصى.

ثانياً: فرضيات البحث

- 1- ما طرأ على باب الخليل منذ الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967 ليس مجرد تحول في البنية العمرانية، بل فعل سياسي ممنهج يهدف إلى تفكيك المعمار كحامل للهوية وإعادة تشكيله لخدمة خطاب الهيمنة.

2- يمتلك المعمار نفسه قدرة على المقاومة، إذا ما أعيد توثيقه واستُعيد في المخيال الثقافي والوطني، استناداً إلى مقولة يوسف النتشة: "التوثيق هو خط الدفاع الأول عن المعنى" (النتشة، 2022).

3- الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والنمذجة ثلاثية الأبعاد، يمكن أن تسهم في استعادة الذاكرة المكانية والرمزية كبنية مضادة للاستعمار الرمزي، وتمكين المجتمع من مواجهة سياسات التهويد المعماري والثقافي.

ثالثاً: منهجية البحث

- يعتمد البحث على منهجية متعددة المستويات تشمل:
- التحليل التاريخي الرمزي للوثائق العثمانية، وسجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر الطابو، لتوثيق الوضع القانوني والاجتماعي للباب عبر القرون.
 - المقارنة المعمارية والمكانية بين الخرائط والصور الفوتوغرافية القديمة والحديثة لبيان التحولات في الشكل والوظيفة والمعنى.
 - التحليل الخطابي للنصوص الإسرائيلية الرسمية المصاحبة لمشاريع الترميم أو التطوير، لكشف استراتيجية المصادرة الرمزية المستترة وراء مفردات مثل "التنمية السياحية" و"الاستثمار الثقافي".
 - الاستعانة بالأدوات الرقمية لإعادة بناء الفضاء كما كان، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية والنمذجة ثلاثية الأبعاد، بهدف استعادة المشهد التاريخي والثقافي وتحليل الفقد والهدر في الرمزية.

رابعاً: سياق الدراسة

- زمنياً: يمتد البحث من مطلع العهد العثماني في القرن السادس عشر، حين أعيد تنظيم القدس إدارياً وعمرانياً مع الحفاظ على خصوصيتها الدينية، حتى ما بعد عام 1967، حيث بدأت سياسات التهويد تأخذ طابعاً منهجياً يستهدف بنيتها الرمزية.
- مكانياً: يتركز البحث على باب الخليل بوصفه بوابة العبور الأساسية نحو شبكة من الفضاءات الدينية والتجارية، الممتدة من سوق القطانين إلى حارة الأرمن، ومن طريق النبي داوود إلى الكنائس والأديرة والمواقع الوقفية المحيطة به.

خامساً: أسئلة البحث المحورية

- 1- هل يمثل ما يحدث في باب الخليل امتداداً للاستعمار الكلاسيكي المبني على القوة المادية والسيطرة المباشرة، أم أنه نموذج حديث للاستعمار الناعم الذي يستخدم الرموز والمعمار والخطاب لإعادة إنتاج الهيمنة؟
 - 2- كيف تُسهم عمليات إعادة التسمية، وتغيير الوظائف الرمزية، و"تغليف" التدخلات بمفردات التنمية أو الترميم في تنفيذ استراتيجية محو تدريجي لهوية المكان؟
 - 3- إلى أي مدى يمكن استثمار السرديات التاريخية والدينية والأرشفية في بناء ذاكرة مضادة قادرة على مقاومة هذا المحو الرمزي؟
 - 4- هل يمكن اعتبار الأدوات الرقمية وتقنيات إعادة البناء البصري جزءاً من المقاومة الثقافية واسترداد الحق في التسمية والمعنى؟
- بهذا، يضع البحث إطاراً واضحاً لفهم العلاقة بين المعمار والهوية والذاكرة في القدس، ويركّز على باب الخليل كنموذج يُبرز آليات السيطرة الرمزية والتدخل الاستعماري، مع إمكانية استثمار التوثيق والمعمار الرقمي كأداة للمقاومة واستعادة الذاكرة الثقافية.

القدس بين نيران الانتداب ومحو المعالم: الإطار النظري

لسياسات التهويد والاستعمار الرمزي

لا يمكن فهم المشروع الصهيوني في فلسطين بمعزل عن السياق الاستعماري الذي مهد لقيام الدولة على الأرض الفلسطينية، والمتمثل خصوصاً في مرحلة الانتداب البريطاني (1917-1948)، الذي وفر الغطاء القانوني والسياسي لإنشاء وطن قومي لليهود على حساب السكان الأصليين وهويتهم الحضارية. فقد شكّل هذا الانتداب، المستند إلى وعد بلفور (1917) وصكّ عصبة الأمم لعام 1922، الأرضية القانونية والسياسية التي قامت عليها البنية الاستيطانية في فلسطين، ليس فقط عبر الاستيلاء على الأرض وتغيير التركيبة السكانية، بل أيضاً من خلال المساس بالرموز الثقافية والدينية والتاريخية التي شكّلت العمق الحضاري للقدس وهويتها الموروثة عبر القرون.

وقد بدأت ملامح هذا المشروع الاستعماري بالظهور بشكل جلي مع دخول القوات البريطانية إلى القدس في 9 ديسمبر 1917 (29 صفر 1336هـ) بقيادة الجنرال إدmond أللنبي، الذي ترجّل عند دخوله المدينة من باب الخليل، في مشهد محمّل بالرمزية السياسية والدينية، يشكّل نموذجاً مبكراً لاستخدام الطقوس الرمزية في فرض السيطرة الاستعمارية. وقد نُسب إلى أللنبي قوله: "الآن انتهت الحروب الصليبية"، وهو تصريح ورد في التقارير الصحفية والمذكرات الرسمية للمرحلة، ويعكس بوضوح العقلية الاستعمارية ذات الأبعاد الدينية التي لم تعد القدس بالنسبة لها مدينة عربية إسلامية، بل موقعاً تاريخياً يُعاد "استعادته" ضمن سرديّة غربية توراتية، مما أسس لثقافة مهيمنة تهدف إلى إعادة إنتاج المكان وفق تصورات استعمارية-أحادية.

يمكن النظر إلى هذه المرحلة باعتبارها نقطة انطلاق للاستعمار الرمزي الذي استخدم القدس كفضاء لإعادة تشكيل المعنى التاريخي والديني، عبر تحويل الرموز والمكانات المقدسة إلى أدوات شرعية للسيطرة. فالتدخل البريطاني لم يكن مجرد إدارة إدارية أو عسكرية، بل شكل المرحلة التأسيسية لمشروع تهويد رمزي للمدينة، يمهّد لاحقاً لعمليات المصادرة والتغيير الهيكلي والرمزي التي مارسها السلطة الإسرائيلية بعد عام 1967، بما في ذلك إعادة تسمية الشوارع، وتغيير الوظائف الرمزية للأماكن، والتدخل في العمارة المقدسية، ضمن استراتيجية أوسع للسيطرة على الهوية الثقافية والدينية للمدينة.

(J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics: A

Documentary Record, Vol. 2; وكذلك المصادر الصحفية البريطانية من تلك الفترة)

عقب انهيار الدولة العثمانية، التي وُصفت مجازاً بـ "الرجل المريض"، بدأت القوى الاستعمارية، وفي طليعتها بريطانيا، بتقاسم إرثها السياسي والجغرافي عبر اتفاقيات مثل سايكس-بيكو (1916)، التي أعادت رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها، متجاهلة الحقوق التاريخية للشعوب الأصلية. وقد كُلفت بريطانيا بإدارة فلسطين تحت ما سُمي بـ "الانتداب"، الذي وُضع رسمياً موضع التنفيذ عام 1923، إلا أن السيطرة الفعلية بدأت منذ عام 1917 مع دخول الجنرال إدموند أللنبي إلى القدس، في مشهد رمزي شديد الدلالة عند باب الخليل، بوصفه المدخل الغربي الحيوي للمدينة. إذ أشار أللنبي في تصريح له إلى أن "الآن انتهت الحروب الصليبية"، في إشارة واضحة إلى إعادة كتابة التاريخ وإعادة إنتاج السيطرة الاستعمارية، من خلال توظيف الرمزية الدينية والسياسية للمكان.

وقد تجسّدت النيات البريطانية في سلسلة إجراءات إدارية ورمزية هدفت إلى إعادة تشكيل هوية المدينة، عبر إعلان الأحكام العرفية بالتوازي مع وعود شكلية باحترام الأماكن المقدسة. غير أن هذه "الطمأنة" الرسمية أخفت مشروعاً طويل الأمد لإعادة صياغة البنية الرمزية للمدينة، من خلال منح أولوية صريحة لإنشاء وطن قومي لليهود، كما نصّت المادة الثانية من صك

الانتداب، مع اقتصار حقوق العرب الفلسطينيين على ما وُصف بـ "الحقوق المدنية والدينية"، دون أي سلطة سياسية، ما أتاح إطاراً قانونياً لمحو المعالم الإسلامية والتاريخية وإحلال رموز صهيونية مكانها، متوائمة مع السردية الاستعمارية والتوراتية للقدس.

وعد بلفور وصك الانتداب: تأسيس القانوني والسياسي لمشروع التهويد

في 2 نوفمبر 1917، أي قبل دخول القدس بشهر تقريباً، أصدرت بريطانيا وعد بلفور، من وزير الخارجية آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، أحد قادة الحركة الصهيونية، متعهداً فيه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع وعد شكلي بعدم الإضرار "بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية". وقد أُدرج هذا الوعد رسمياً ضمن صك الانتداب البريطاني على فلسطين (1922)، الذي صادقت عليه عصبة الأمم، ليكتسب صفة قانونية وسياسية ويصبح أساساً لتشجيع الهجرة اليهودية والاستيطان، وتأسيس "وكالة يهودية" للتنسيق مع السلطات البريطانية، ما يعكس التواطؤ البنيوي بين الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني.

باب الخليل: مسرح التهويد الرمزي والعمراني

شهد باب الخليل (باب يافا) خلال فترة الانتداب تغييرات ملموسة، تمثلت في هدم المباني الواقعة على الجدار الخارجي للصور القديم، التي كانت جزءاً من النسيج العمراني المقدسي، بحجة الحفاظ على معالم السور التاريخية. تُظهر الصور الأرشيفية من عشرينيات القرن العشرين إزالة هذه المباني، ما يعكس بداية مشروع إعادة تشكيل المدينة لصالح مصالح الاستعمار والصهيونية، من خلال تفكيك المظاهر العمرانية التي تعبّر عن الوجود العربي والإسلامي في القدس القديمة، وتهيئة المدينة لاستيعاب رمزية جديدة تخدم رواية التهويد المبكر.

استراتيجيات التهويد: من محو الرموز إلى هندسة المدينة

لم تكن السياسات التهويدية خلال الانتداب البريطاني مقتصرة على الجوانب الديموغرافية والسياسية فحسب، بل امتدت إلى الرموز الحضريّة والمعماريّة والتاريخيّة، في محاولة ممنهجة لصياغة رواية جديدة للقدس تُلغي حضورها الإسلامي وتعيد تشكيل هويتها وفق السردية الصهيونية.

تمثّلت أبرز صور هذه السياسات في إزالة المعالم الإسلاميّة والعثمانيّة، مثل ساعة باب الخليل التي أقيمت عام 1907 كرمز لدخول العصر الحديث ولتأكيد السيادة المركزيّة. لم يكن هدم هذه الساعة تصرّفًا إداريًا عابرًا، بل فعلًا رمزيًا مكثفًا يهدف إلى طمس ذاكرة المدينة الإسلاميّة ومسح آثار الدولة العثمانيّة كآخر تجليات الحكم الإسلامي لفلسطين. في موازاة ذلك، شملت الإجراءات إعادة تسمية المواقع بما يتوافق مع السردية التوراتيّة، مثل تغيير اسم القلعة العثمانيّة قرب باب الخليل إلى "قلعة داود"، في محاولة لإضفاء طابع "يهودي أصيل" على المكان وخلق انقطاع زمني ووجداني مع القرون الإسلاميّة التي شكّلت هوية القدس ووجدانها.

كما شملت استراتيجيات التهويد العمراني إزالة أو إهمال الأحياء العربيّة القديمة، وتعزيز البناء الاستيطاني اليهودي في مواقع استراتيجيّة، وإعادة تصميم المشهد الحضري لإبراز الرموز الدينيّة اليهوديّة على حساب التراث الإسلامي والمسيحي. ويشير مايكل دامبر في كتابه *Power, Piety, and People: The Politics of Holy Cities in the Twenty-First Century* (2020) إلى أن هذه العمليات تمثل "صراعًا معقدًا على الفضاء المقدس، حيث يتم استخدام الدين والرمزية كأدوات للسيطرة السياسيّة، مع محاولات مستمرة لتطهير وتشكيل المشهد الحضري بما يتوافق مع روايات سلطويّة مهيمنة" (Dumper, 2020, p. 114).

يتضح من هذا السياق أن ما جرى في القدس منذ عام 1917 وحتى نهاية الانتداب البريطاني عام 1948 لم يكن مجرد تغييرات عمرانية أو سكانية، بل جزء من مشروع إمبريالي متكامل استخدم الدين والتاريخ والرمزية المعمارية كأدوات في يد المشروع الاستيطاني. لم يكن الاحتلال البريطاني محايداً أو إدارياً فحسب، بل حمل في جوهره رؤية استعمارية تهدف إلى تحويل القدس من مدينة عربية إسلامية إلى "عاصمة يهودية" متخيلة، كما عبّر الجنرال أللنبي بعبارته الشهيرة: "انتهت الحروب الصليبية"، دلالة على أن الاحتلال العسكري كان أداة للسيطرة الرمزية والثقافية على المدينة، وليس هدفاً مستقلاً بحد ذاته.

بذلك يتضح أن التهويد في مرحلته الأولى كان مشروعاً إستمولوجياً ومعرفياً، يتمثل في استبدال الرموز، وتحريف الأسماء، وإعادة دلالات المكان، ضمن خطة شاملة لإعادة كتابة التاريخ، وترسيخ واقع استيطاني يمحو وجود السكان الأصليين ويستبدلهم بهوية غريبة عن الجغرافيا والتاريخ المحلي.

الفصل الأول: الباب في العهد المملوكي والعثماني

يشكّل باب الخليل (باب يافا) أحد أعمدة الجغرافيا المقدسية، وواجهة المدينة الغربية التي لطالما استقبلت المسافرين والتجار والحجاج من السهل الساحلي وبلاد الشام. وهو ليس مجرد فتحة في سور حجري، بل عتبة رمزية تجتمع عندها الوظائف الدينية والاقتصادية والسياسية، ما يجعل الباب نصّاً عمرانياً يعكس تحولات السلطة والهوية في القدس على مر العصور.

الجزور المملوكية: باب مفتوح على الحياة والعبور

يعود تاريخ باب الخليل إلى ما قبل العهد العثماني، وقد أشار إليه الرحّالة ابن بطوطة (1326م) باعتباره فضاءً نابضاً بالحياة، حيث قال: "دخلنا من باب داود، وهو باب الخليل، فرأينا به ازدحام الزوار والمتسوقين" (ابن بطوطة، 1997، ص. 247). هذه الإشارة توضح دور الباب كممر تفاعلي يربط المدينة بمحيطها، ويستقبل الحجاج المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

وعلى الرغم من أن المماليك لم يعيدوا بناء سور المدينة بالكامل، فقد حافظوا على أبوابها، بما فيها باب الخليل، من خلال الصيانة والإشراف الإداري، مع التركيز على الوظائف الدينية والتجارية والاجتماعية للمدينة.

المشروع العثماني: إعادة إنتاج المعمار بوصفه خطاباً سلطوياً

مع دخول العثمانيين إلى القدس عام 1517، شرع السلطان سليمان القانوني في مشروع تحصيني شامل، أعاد من خلاله بناء سور المدينة وأبوابها، وكان من أبرزها باب الخليل

(1538م). لم يكن البناء عملاً دفاعياً بحثاً، بل تجسيداً للسلطة العثمانية، إذ جمع بين الوظيفة السياسية والشرعية الدينية، وحمل نقوشاً حجرية تضم اسم السلطان وسنة التشييد، وعبرة دينية تقول: "لا إله إلا الله، إبراهيم خليل الله"، لتوسيع دلالة الباب إلى فضاء متعدد الأديان. كما أشارت بعض النقوش إلى السلطان باسم "سليمان الثاني"، في تماهٍ مع النبي الملك سليمان، مما يعكس استراتيجية توظيف الرموز الدينية لشرعنة الحكم السياسي. وقد وصف المؤرخ مصطفى نعماني الباب بأنه "بوابة الخلافة إلى المدينة المقدسة، يجسد قوة الدولة وحضارتها، ويرحب بزوار القدس من كل أنحاء العالم الإسلامي" (الجبعة، 2009، ص. 66). من المعالم البارزة المرتبطة بالباب برج الساعة العثماني الذي أزيل لاحقاً في عهد الانتداب البريطاني، في خطوة رمزية تمس الهوية البصرية للمدينة وتضعف حضور الدولة العثمانية الإسلامية في الفضاء الحضري.

من بوابة إلى عقدة حضرية:

شكل الباب جزءاً من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، إذ يقع على شارع يافا الرئيسي الذي يربط القدس بساحل البحر المتوسط، ويتصل بسوق القطنين وبحارة الأرمن وقريب من طريق النبي داوود والحرم الشريف، مما يجعله مفصلاً مدينيًا مركزيًا. كما عمل الباب كمركز جمركي لتحصيل الرسوم من القوافل والبضائع، واستُخدم لاحقاً لممر العربات ضمن مشروع توسعة العهد العثماني، بالتوازي مع زيارات دبلوماسية مثل زيارة قيصر بروسيا وافتتاح قصر المطلع.

المفارقة: من استقبال الزوار إلى مراقبتهم

إذا كان باب الخليل يمثل في العهد العثماني مدخلاً مرحباً بالزوار والحجاج، فإنه تحوّل لاحقاً، خاصة مع الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، إلى نقطة مراقبة أمنية تكاد تفقد وظيفتها الرمزية الأصلية، لتصبح جزءاً من نظام هيمنة يفرض الرقابة على العبور.

يشكّل باب الخليل مثالاً حيّاً على كيفية إعادة إنتاج المعمار كأداة سلطة، وساحة رمزية للصراع على المعنى، حيث تتقاطع الرؤى المملوكية والعثمانية والحدائية في سردية معمارية متراكبة. ويظهر الفصل الأول كيف تحوّل الباب من بوابة عبور تعددية إلى فضاء رمزي مركزي يستخدمه السلطان لإنتاج خطاب معماري للسلطة، تمهيداً لفهم التغيرات الرمزية والعمرانية التي جرت لاحقاً في ظل الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني: باب الخليل في ظل الانتداب البريطاني وما بعد 1948

إعادة تعريف المعمار والهوية: من "باب الخليل" إلى "Jaffa Gate"

مع انتهاء الحقبة العثمانية وسقوط الدولة الإسلامية المركزية، دخلت القدس مرحلة جديدة من تاريخها الحضري والسياسي مع بدء الانتداب البريطاني عام 1917. وقد شهدت المدينة تحولات كبيرة على الصعيدين السياسي والمعماري، إذ انتقلت من نظام إمبراطوري مركزي إلى إدارة استعمارية حديثة، وهو ما انعكس بوضوح على الفضاء الرمزي للمدينة.

مثل باب الخليل نموذجاً حياً لكيفية إعادة إنتاج الفضاء الرمزي في سياق استعماري؛ إذ لم يعد مجرد معبر جغرافي، بل تحول إلى ساحة لإعادة التسمية، الهدم، وإعادة تحديد الوظيفة والدلالة وفق سرديّة استعمارية جديدة.

أولى التحولات كانت تغيير التسمية من "باب الخليل" إلى "Jaffa Gate"، في خطوة استعمارية تهدف إلى فصل الباب عن رمزيته الدينية المرتبطة بالنبي إبراهيم (خليل الله)، وربطه بدلاً من ذلك بشبكة وظائف اقتصادية وتجارية تخدم مشروع التحديث البريطاني للمدينة. وقد لاحظ إدوارد سعيد أن الاستعمار يستخدم اللغة والرمزية كأدوات لإعادة تعريف الأماكن ضمن منظومة السيطرة المعرفية والإدارية (سعيد، 1978، ص. 273).

اختيار "باب يافا" بدلاً من "باب العامود" - الذي يربط القدس بالشرق العربي - يعكس رغبة الاستعمار في توجيه المدينة نحو الغرب اقتصادياً وسياسياً ورمزياً، بما يتماشى مع مشروع إعادة صياغة المكان وفق أولويات استعمارية بعيدة عن الوعي المحلي العربي - الإسلامي.

الهدم والتعديل: إزالة الذاكرة المكانية

سعت السلطات البريطانية، تحت غطاء "التحسين العمراني"، إلى توسيع المدخل الغربي للقدس القديمة عند باب الخليل لتسهيل حركة العربات والسيارات نحو البلدة القديمة. بدأت هذه الإجراءات بمرحلة مبكرة في أواخر العهد العثماني (حوالي 1900) وواصلت بشكل فعلي في عشرينيات القرن العشرين، وشملت:

- هدم برج دفاعي صغير كان جزءاً من النظام الدفاعي للبوابة.
- فتح طريق مباشر يصل بين الشارع الجديد المؤدي إلى محطة القطار وداخل البلدة القديمة، بما أسهم في فقدان السكان وأصحاب المحلات لمصادر رزقهم وخلق توترات اجتماعية.
- تحويل الأبنية الوقفية المحيطة إلى مراكز إدارية استعمارية، وإعادة تسجيل الأراضي وفق قوانين جديدة تُعزز تدخل الانتداب في إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية، بما يتجاوز التقاليد العثمانية.
- أدت هذه التعديلات إلى قطع رمزي مع التصميم العثماني الأصلي (L-Shape)، الذي كان يعتمد الانحراف للسلامة والأمن، واستُبدل بممر مفتوح يسهل التحكم والمراقبة، ما يعكس استخدام المعمار كأداة للسيطرة.

من حماية التنوع إلى هندسة التفرقة: السياسات البريطانية تجاه التراث والسكان

لم يكن الهدف من هذه التحولات تحسين البيئة العمرانية فقط، بل إعادة تشكيل الطابع الديموغرافي والرمزي للمدينة.

- تبنّت سلطات الانتداب ما سُمّي "الموازنة الديموغرافية" بين العرب واليهود، لكنها عملياً دعمت مشاريع تهويد سياسي وبصري، مثل تطوير أحياء يهودية حديثة باتجاه الغرب.
- أصبح باب الخليل بوابة فاصلة بين "القدس التاريخية" و"القدس الحديثة"، وأداة فرز طبقي وثقافي، تمارس عندها آليات السلطة من تفتيش ومراقبة وتنظيم حركة السكان.

بعد 1948: الباب في قلب التمرّق السياسي والجغرافي

مع نكبة عام 1948 وانقسام القدس:

- أصبح باب الخليل نقطة تماس حساسة بين الجزء الغربي الخاضع لإسرائيل والجزء الشرقي بقيادة الأردن والفلسطينيين.
- المحيط بالباب تحول إلى منطقة حدودية معزولة (No Man's Land)، بفعل أسلاك شائكة ونقاط مراقبة تحدّ من حرية العبور، ما أدى إلى فقدان السكان ومحالهم التجارية، وانهار النسيج الاجتماعي والتجاري للحى.
- بعد نكسة 1967 واحتلال إسرائيل للقدس الشرقية:

- خضع الباب للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتحول تدريجيًا إلى مدخل أمني مدجج بالكاميرات ونقاط تفتيش، مقيد الحركة ومراقب الدخول إلى المدينة القديمة.
- أصبحت التحولات جزءًا من مشروع شامل لإعادة هندسة هوية القدس، مستكملًا ما بدأه الانتداب البريطاني: إعادة رسم الخرائط والتسميات، وفرض الحواجز، والسيطرة على الفضاء العام.

خلاصة الفصل:

يبين هذا الفصل كيف تحوّل باب الخليل من عقدة حضرية جامعة وممر تعددي إلى رمز للسيطرة والانقسام، عبر سلسلة من الإجراءات المعمارية والسياسية الرمزية التي بدأت بالانتداب البريطاني واستُكملت بالاحتلال الإسرائيلي. لقد أصبح الباب أداة لإعادة صياغة الوعي والمكان، متجاوزًا وظيفته التاريخية كممر مفتوح متعدد الدلالات، ليصبح نقطة محورية في الصراع على الهوية والسلطة في القدس.

الفصل الثالث: تهويد باب الخليل بعد 1967

سياسات الاستعمار المعماري الرمزي:

منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967، لم تقتصر السيطرة الإسرائيلية على الهيمنة العسكرية فحسب، بل امتدت إلى مشروع أشمل لإعادة تشكيل المدينة عبر أدوات رمزية. ويُعد باب الخليل نموذجاً حياً لكيفية استخدام المعمار، الملكية، واللغة لإعادة تعريف الهوية الحضرية والسياسية للمدينة، ضمن ما يمكن تسميته بـ "الاستعمار المعماري الرمزي".

بعد 1967، تحوّل الباب من معبر حضري مفتوح ومتعدد الوظائف إلى نقطة أمنية محصنة بالحواجز والكاميرات ومراقبة الحركة. هذا التحول لم يكن مجرد إجراء أمني، بل سياسة رمزية تهدف إلى تحويل المدينة إلى "متحف توراتي"، مع إعادة تشكيل الفراغ بما يتوافق مع المخيال الصهيوني الذي يعطي الأولوية للهوية اليهودية، وينفي الآخر العربي الإسلامي والمسيحي. (Nitsan-Shiftan, 2002)

المشاريع العمرانية والتفتيت الرمزي:

- استخدمت إسرائيل بعد 1967 التخطيط العمراني كأداة سياسية للتهويد، من خلال:
- إعادة تأهيل الأحياء المحاذية لباب الخليل، وإضفاء رمزية يهودية عليها مع تهميش المعالم العربية والإسلامية.
- فرض أنماط معمارية جديدة تُخفي التاريخ المحلي وتبرز المشهد التوراتي المتخيل (Yiftachel, 2023).
- تحويل البوابات إلى أدوات ضبط وتحكم، بدلاً من كونها عقدًا حضرية جامعة.

كما شملت المشاريع العقارية والسياحية، مثل فندقي "بتر" و "إمبريال"، اللذين استُثمرا بهدف جذب السياحة الصهيونية وخلق نص بصري جديد يغطي على الرواية المقدسية الأصيلة. وتمت هذه الاستثمارات غالبًا بصفقات معقدة ومثيرة للجدل، إذ تعود ملكية العقارات إلى البطيركية الروم الأرثوذكسية وتمت استغلالها من قبل جمعيات استيطانية مثل "عطيرت كوهانيم"، عبر عقود طويلة أو شركات وهمية، ما يعكس استيطانًا رمزيًا ناعمًا يعتمد على القوة القانونية والاقتصادية بدل العنف المباشر.

مصادرة العقارات الدينية والتحكم بالملكية:

تم استهداف العقارات الكنسية والإسلامية لتحويل وظائفها، فباتت ساحات الانتظار ومحلات تجارية تخدم المشاريع الاستيطانية، بعيدًا عن ملكيتها التاريخية والدينية، ضمن استراتيجية إفراغ الزخم الديني من المكان.

- أدى ذلك إلى تحول الطابع العام للحي من مشهد متعدد ثقافيًا إلى مشهد أحادي يعكس الهوية اليهودية، عبر:

- النقوش العبرية على الواجهات والمؤسسات.
- رفع أعلام إسرائيل على المباني المستولى عليها.
- برامج الإضاءة الليلية التي تبرز الرموز التوراتية.

هذه السياسات تمثل ما يُعرف بـ "الاستعمار البصري"، حيث تتحكم الرموز واللغة واللافتات في إعادة تشكيل الإدراك الجمعي للمكان. (Dumper, 2020; Seidemann, 2021)

الجمعيات الاستيطانية: نموذج "عطيرت كوهانيم":

تُعد جمعية "عطيرت كوهانيم" مثالًا على الفاعلين الاستيطانيين الرمزيين:

- الاستيلاء على عقارات تاريخية قرب باب الخليل، وتحويلها إلى مراكز سياحية وثقافية تعكس رواية "القدس اليهودية".
- تنفيذ ما يُعرف بـ "إعادة التأطير الرمزي (Symbolic Reframing)"، عبر تغيير الأسماء، اللافتات، ونمط الاستخدام، ما يؤدي إلى إقصاء الرموز التاريخية للآخرين.
- هذه الممارسات تمثل استيطاناً رمزياً يمارس النفوذ عبر الصفقات والمحاكم والعلامات البصرية، بدل القوة العسكرية المباشرة.

إعادة تشكيل اللغة والرموز:

- من أبرز سياسات الاحتلال الرمزية:
 - إزالة النقوش العثمانية، مثل عبارة "لا إله إلا الله، إبراهيم خليل الله"، واستبدالها بلافتات إسرائيلية. (Dumper, 2020)
 - لوحات إرشادية ثلاثية اللغات، لكن بصرياً تُفضل العبرية على العربية والإنجليزية (Seidemann, 2021).
 - تسمية الشوارع بأسماء صهيونية، مثل "شارع تسفيكا تسور" و"ساحة داود الملك".
 - تثبيت أعلام إسرائيلية ضخمة على السور القريب، خاصة خلال المناسبات الرسمية (OCHA, 2019).
- نتيجة هذه الإجراءات، أصبح باب الخليل نقطة سيادية تُدار وفق سياسات رمزية تُقصي الآخرين وتفرض هوية قومية واحدة، بينما يُصبح تاريخ المدينة وتنوعها الثقافي محوًا أو مختزلًا ضمن سرديّة أحادية.

الخلاصة:

يبين الفصل الثالث كيف تحول باب الخليل بعد 1967 من معبر تعددي وحضري إلى أداة للسيطرة الرمزية والمعمارية، ضمن مشروع تهويد أوسع يشمل التملك، التخطيط العمراني، اللغة، والعلامات المرئية. يعكس الباب اليوم تواشج المعماري بالسياسي، والرمزي بالسلطوي، ويُعتبر شاهداً حياً على معركة الذاكرة والهوية المستمرة في القدس، التي لا تزال تواجه محاولات الإلغاء الصامت لتاريخها وتراثها المتعدد.

الفصل الرابع: آثار المصادرة والتهويد على الهوية الثقافية والدينية

لا يمكن فهم التحولات العمرانية التي شهدتها القدس بمعزل عن الصراع على الهوية الثقافية والدينية، إذ لم تكن مجرد تغييرات مادية أو هندسية، بل عملية متكاملة لإعادة تشكيل الوعي الجمعي وتشويه العلاقة العضوية بين الإنسان والمكان. فالقدس ليست مجرد فضاء مادي، بل نص حضاري تُعاد قراءته من قبل قوى الاحتلال، سطرًا بعد سطر، بهدف إعادة تعريف التاريخ والذاكرة وفق منظور أحادي يُهمش الرواية الأصلية. (Dumper, 2015)

بداية التهويد الرمزي: باب الخليل كنموذج

مثّلت منطقة باب الخليل، المدخل الغربي للبلدة القديمة، مسرحًا أوليًا للتحول المنهجي. فقد بدأت ملامح التغيير منذ أواخر العهد العثماني، عبر عمليات الردم والبناء لاستثمار الموقع لصالح الإدارة المدنية والعسكرية، كما كشفت وثائق عثمانية من أواخر القرن التاسع عشر. (Kark & Oren-Nordheim, 2001)

- مثال بارز: هدم خندق القلعة التاريخي وإنشاء منشآت جديدة لاستقبال الزوار الرسميين، مثل زيارة إمبراطور ألمانيا عام 1898، وهو ما مثّل بداية علمنة المشهد المقدسي وتفكيك الطابع الدفاعي والروحي للمدينة.

وقد وصف الرحالة العثماني أوليا جَلْبِي القدس في القرن السابع عشر بأنها "تحف معمارية تجمع بين الحصانة والجلال"، مع الإشارة إلى أبوابها، ومنها باب الخليل، كممرات مقدسة تفصل بين العالم الخارجي والمقدس الداخلي. لكن مع صعود نموذج المدينة الأوروبية الحديثة، تم إقصاء هذه الوظيفة الرمزية لصالح منطق الربح والسلطة، عبر توسعة الطرق وفتح الممرات أمام العربات، وهدم الدكاكين القديمة. (Abu El-Haj, 2001)

تأثير التهويد على المجتمع المحلي:

- التغيرات لم تقتصر على البنية العمرانية، بل امتدت إلى البعد الوجودي للسكان: أظهرت مقابلات مع سكان البلدة القديمة ورجال الدين المسيحيين والمسلمين شعورًا بالاغتراب وفقدان الذاكرة الجمعية.
- عبر أحد الكهنة الأرمن عن ذلك قائلاً: "نحن هنا... لكن المدينة كما نعرفها لم تعد هنا"، في إشارة إلى تفرغ الحي الأرمني لصالح مشاريع استيطانية بواجهة سياحية (UN Habitat, 2020).
- وفي مدينة الخليل، يظهر نموذج صارخ لتطبيق سياسات تهويد عمرانية مرتبطة بالإقصاء الديني والتطهير الثقافي، عبر:
 - تحويل محيط المسجد الإبراهيمي إلى منطقة عسكرية مغلقة.
 - تقسيم المدينة القديمة بالحواجز والمستوطنات.
 - إغلاق عشرات المحال التجارية. (Amnesty International, 2019)
- هذه التجارب في القدس والخليل تعكس استراتيجية موحدة لتطويق الأماكن المقدسة، وعزل السكان الأصليين، واستبدال الوجود العربي الإسلامي والمسيحي بسردية مدنية أمنية صهيونية.

البيانات الديموغرافية وآثار المصادرة:

- تشير الإحصاءات إلى أن:
- مصادرة الأراضي في القدس الشرقية بلغت أكثر من 30٪ من إجمالي مساحة المدينة.
- عدد السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة انخفض بنسبة تصل إلى 60٪ خلال العقود الأخيرة بسبب التهجير والسياسات الاستيطانية.
- الاحتلال أغلق مئات المحال التجارية في محيط باب الخليل، مما أدى إلى تغيير ديموغرافي واضح واحتواء المكاني. (B'Tselem, 2022; OCHA, 2021)

التهويد كعملية تفريغ للذاكرة:

تُظهر الوثائق العثمانية، التي تبدو مجرد أرشيف تاريخي، أنها شهود صامتون على اللحظة التي بدأت فيها المدينة تفقد ذاتها، ويتم انتزاعها حجراً بعد حجر وذاكرة بعد ذاكرة. فالتهويد لا يُقاس فقط بعدد المستوطنات أو المصادرات، بل بمدى تفريغ المدينة من معناها التاريخي والرمزي.

استعادة هذه الوثائق ليست مجرد حنين إلى الماضي، بل فعل مقاومة معرفية يعيد ربط الحاضر بجذوره التاريخية، ويكشف كيف بدأ مسار التهويد منذ إعادة تعريف المدينة كموقع قابل للإدارة وليس كمكان حاضن للهوية.

- باب الخليل اليوم: من مدخل للبلدة القديمة وعقدة حضرية جامعة، إلى مدخل مُعاد تشكيله بأدوات القهر والهيمنة، حيث يُدار المكان وفق سياسات تهدف إلى اقتلاع المعنى قبل اقتلاع الجغرافيا.

- استعادة الوعي بالمكان تصبح ضرورة وجودية لمواجهة عملية إعادة صُنع المدينة، التي تستهدف الإنسان والحجر معاً، وتحويل القدس من فضاء للهوية الحية إلى مشهد خاضع لسردية أحادية.

الفصل الخامس: ردود الفعل والمقاومة

كان باب الخليل، بما يحمله من قيمة رمزية وتاريخية، في قلب التنازع على القدس، باعتباره أحد المفصل العمرانية والدينية الحساسة التي تتقاطع فيها مشاريع الهيمنة مع أشكال المقاومة المتعددة. ومع تصاعد التعديات على نسيجه العمراني، بدأت تبلور ردود فعل متنوعة، تراوحت بين الإدانات الكنسية والمواقف الشرعية، والاحتجاجات الشعبية، والتحركات الدولية المحدودة، وصولاً إلى جهود توثيقية تمثل اليوم أحد أشكال المقاومة المعرفية الأكثر فاعلية.

المقاومة الدينية والمؤسساتية

- لعبت المؤسسات الدينية الكبرى، مثل البطريركية الأرثوذكسية والبطريركية الأرمنية، دوراً بارزاً في رفض محاولات السيطرة على الأملاك الكنسية.
- تجسّد هذا الرفض بشكل واضح في معارضة صفقة "فندق إمبريال" قرب باب الخليل، والتي مثلت نموذجاً لمحاولات اختراق العقارات الكنسية عبر وسائل قانونية مشبوهة، وتحولت إلى رمز صراع أوسع على السيطرة الرمزية داخل البلدة القديمة.
 - رافق هذه المواقف احتجاجات ميدانية نظّمها الطائفة الأرمنية، فيما حذّرت دائرة الأوقاف الإسلامية من مشاريع عمرانية تُفرض تحت ذرائع تنظيمية، لكنها تهدف إلى فصل الأحياء الإسلامية والمسيحية عن بعضها البعض، ربطاً بما حدث سابقاً في حي المغاربة من تهجير وتجريف وانتهاك للأوقاف.

المواقف والتحركات الدولية

على الصعيد الدولي، اكتسبت قرارات منظمة اليونسكو أهمية رمزية، رغم محدودية أدوات التنفيذ:

- في تموز/ يوليو 2017، أصدرت المنظمة قرارًا يؤكد أن القدس الشرقية، بما فيها البلدة القديمة، هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- وثّق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة انتهاكات مرتبطة بمصادرة العقارات وتغيير المسارات التاريخية وتقييد التنقل، وهو ما يسلط الضوء على التداخل بين السياسة الرمزية والسيادة الدولية.

المقاومة المعرفية والتوثيقية

برزت المقاومة المعرفية كأداة مواجهة فعّالة، حيث تصاعدت جهود التوثيق المؤسسي والشعبي:

- لعبت مؤسسات مثل مؤسسة القدس الدولية ومركز القدس للدراسات دورًا محوريًا في أرشفة الصور والروايات وتوثيق الاعتداءات المعمارية، واستخدامها في تقارير حقوقية ومعارض ومنصات توعية محلية ودولية.

استندت هذه الجهود إلى وثائق عثمانية أصلية تم الحصول عليها من الأرشيف العثماني في إسطنبول، عبر المركز الثقافي التركي في رام الله، تضمنت:

- مراسلات وأوامر من الصدر الأعظم حول الأهمية الاستراتيجية لباب الخليل كمدخل رئيسي إلى القلعة وكنيسة القيامة، وتعيين مسؤولين رسميين لمتابعة تنفيذ القرارات (BEO.1088-81555).

- طلبات توسعة الطريق المحاذي لباب الخليل لتسهيل مرور العربات، ما شكّل أول تحول نحو علمنة المدينة وتحويلها من فضاء روحي إلى فضاء قابل للإدارة الحديثة (BEO.1171-87765).

- أوامر بهدم محال ودكاكين تقليدية لتنفيذ التوسعة، ومراسلات لإعادة تنظيم محيط القلعة لأغراض دفاعية وإدارية، ما أبرز تغليب الوظيفة العسكرية على الطابع الرمزي BEO.1613-120952)؛ (BEO.1168-87544
- وثائق متعلقة بخندق باب الخليل وقرار بردمه وتحويله إلى موقع استثماري مشترك بين الجيش والبلدية (BEO.1845-138357)؛ (BEO.2283-171154)
- قرار بناء الساعة المقابلة لباب الخليل، رمز إمبراطوري وزمني حديث ضمن المشهد العمراني. (BEO.2547-190999)

المقاومة الشعبية والقانونية

تجلّت المقاومة الشعبية في:

- اعتصامات ووقفات احتجاجية، ومرافعات قانونية بقيادة محامين مقدسيين مثل زياد الحموري.
- لجان دفاع عن الأملاك المقدسية تابعت قضايا الإخلاء والتسريب العقاري.
- مبادرات ثقافية وجولات ميدانية لربط الأجيال بتاريخ باب الخليل وأبعاده الحضارية.
- رغم أن هذه التحركات لم توقف المشروع التهويدي، إلا أنها ساهمت في فضح أسسه القانونية الهشة وتقديم سردية توثيقية متماسكة.

المقاومة المعرفية كأداة استراتيجية

- لقد أظهرت تجربة باب الخليل أن المقاومة ليست دائماً مادية أو عسكرية، بل تبدأ من:
- استعادة الرواية التاريخية.
 - إحياء الذاكرة.
 - تثبيت العلاقة بين الإنسان والمكان.

وما يُدَوِّنه الباحث، ويوثقه المؤرخ، ويرفعه المحامي، وما يُردّد في الخطب والعظات، هو فعل مقاومة يتجاوز الحجر ليصل إلى المعنى والوعي، ويؤكد أن حماية القدس من مشروع "الإلغاء الرمزي" تبدأ بالوعي التاريخي والمعرفي قبل التدخل المادي.

الخاتمة

يمثّل باب الخليل أكثر من مجرد مدخل تاريخي إلى البلدة القديمة في القدس؛ فهو مرآة للصراع العميق على الهوية والسيادة والذاكرة. أظهر هذا البحث أن التحولات التي طرأت على هذا الفضاء الرمزي ليست مجرد تغييرات عمرانية، بل تفريغ مقصود لمعناه التاريخي والاجتماعي، في سياق مشروع استعماري يسعى إلى إعادة تشكيل المدينة وفق سرديّة أحادية، تُقصي التعددية الثقافية والدينية التي شكّلت عبر العصور جوهر القدس.

وكشفت الدراسة أن العمارة لم تعد عنصراً جمالياً أو حضارياً فحسب، بل أداة للصراع الرمزي. فقد كشف تاريخ باب الخليل، كما توثّق الوثائق العثمانية والتحليلات البصرية، عن طبقات متراكمة من محاولات السيطرة، تبدأ من مصادرة المعالم العمرانية، ولا تنتهي عند محو الرموز الدينية وتغييب اللغة العربية. وقد تحقّقت فرضية البحث بأن التحولات العمرانية والسياسات التخطيطية في محيط الباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات الهيمنة الثقافية والسياسية.

وأظهر البحث أن التوثيق التاريخي والمعماري، إلى جانب أدوات التحليل الرقمي، يشكّل وسائل مقاومة فعالة لإعادة سرد القصة من منظور محلي، يعيد الاعتبار للذاكرة الجمعية، ويواجه محاولات الطمس الرمزي المستمر.

انطلاقاً من هذه النتائج، توصي الدراسة بـ:

1- تحمّل المجتمع الدولي والمؤسسات الثقافية والهيئات الدينية مسؤولية حماية الموروث الرمزي في القدس، عبر سياسات واضحة تدعم التعدد الثقافي وتتصدى لمحاولات فرض هوية واحدة على حساب التنوع التاريخي.

2- دعم المشاريع التوثيقية والرقمية كأشكال من المقاومة المعرفية، تسهم في الحفاظ على السردية الأصلية وتمنح الأجيال القادمة أدوات لفهم المكان والدفاع عنه.

3- تعزيز التعاون بين الدول والجهات الحقوقية والثقافية لكسر احتكار الرواية المهيمنة، وفتح المجال لخطاب بديل يُعلي من شأن الحق في الهوية وفي الوصول إلى الأماكن المقدسة، عبر جهد تشاركي يجمع البحث الأكاديمي والعمل الحقوقي والمبادرات المجتمعية.

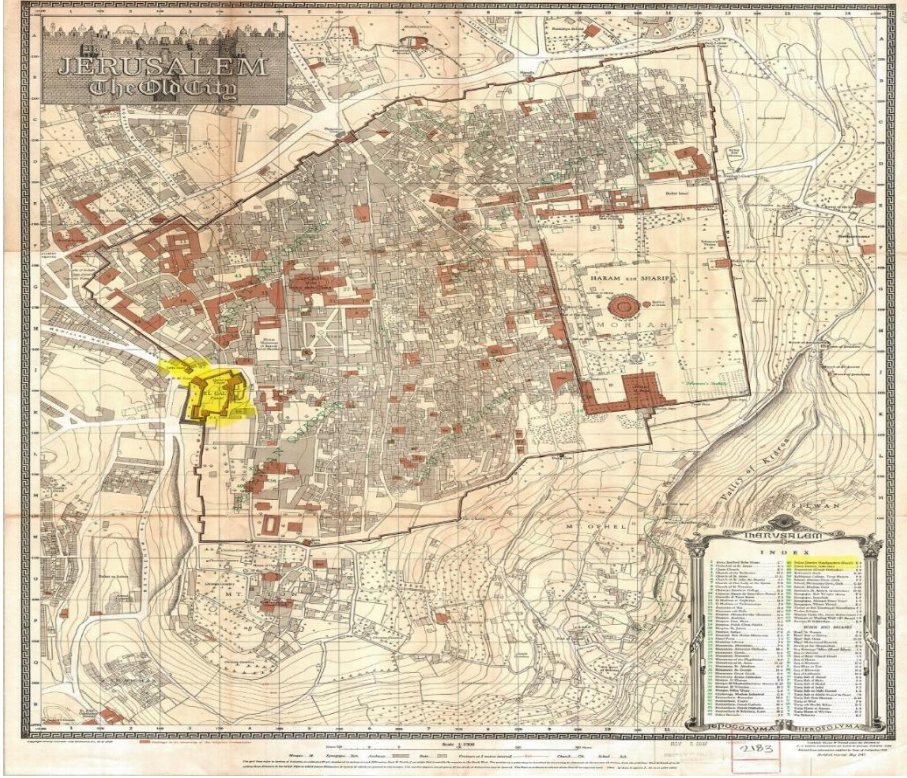
كما تفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية جديدة، أبرزها:

- إجراء مقارنات مع مواقع أخرى تتعرض لاستعمار عمراني مماثل، لبلورة نماذج مقاومة قابلة للتطبيق.
- التعمق في العلاقة بين التخطيط العمراني والسياسات الثقافية في المدن المتنازع عليها، واستكشاف أثر التكنولوجيا الحديثة في توثيق التراث وتعزيز الذاكرة الجماعية كجزء من معركة الهوية.

في النهاية، لا ينبغي النظر إلى باب الخليل كبوابة حجرية فقط، بل كـ فضاء روحي وحضاري يتصارع فيه النسيان مع الذاكرة، والاحتلال مع الحق، والسطو الرمزي مع السردية الأصلية. إن الدفاع عن هذا الباب هو دفاع عن المعنى، وعن الحق في التسمية، وعن حضور الإنسان في المكان الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تاريخه وكيانه. ويظل واجب الباحث والمؤرخ والحقوقي أن يسهم كلٌّ من موقعه في صون هذا الإرث وربط الماضي بالحاضر، حفاظاً على قدسية المدينة وتعددتها الأصيل.

ملحق (أ): خارطة وصور أرشيفية أصلية خاصة بالبحث:

يتضمن هذا الملحق خارطة ومجموعة من الصور الأرشيفية ووثائق عثمانية أصلية تدعم الدراسة من خلال توثيق التحولات العمرانية والرمزية التي طرأت على باب الخليل في القدس، باعتباره أحد أهم مداخل المدينة التاريخية. تُبرز المواد البصرية السياق المكاني والوظيفي للباب خلال العهد العثماني وفترة الانتداب البريطاني، وتُستخدم هنا كأدلة داعمة للتحليل حول مصادرة الهوية الثقافية والمكانية في القدس.



الشكل 1 - خريطة عثمانية تفصيلية لمدينة القدس تُظهر باب الخليل ومحيطه.

تعرض هذه الخريطة التكوين العمراني لمدينة القدس القديمة كما كان في عام 1915م (1333هـ)، وقد أُنشئت في الأصل ضمن السجلات العثمانية الرسمية.

يُعتبر باب الخليل، المظلل باللون الأصفر، المدخل الرئيسي للمدينة خلال العهد العثماني، لما له من أهمية استراتيجية وعمرانية. لاحقاً، أُعيد استخدام هذه الخريطة وتحديثها ضمن مشروع تعريبي/ إنجليزي نُشر عام 1924 خلال فترة الانتداب البريطاني، دون تغيير جوهري في المضمون المكاني. تم الحصول على هذه النسخة من أرشيف رئاسة الأرشيفات الحكومية في تركيا، وتمت إعادة تصويرها بواسطة الباحث زافر صاليه أوغلو بتاريخ 5 أغسطس 2023. المصدر:

Palestine Exploration Fund. (1924). Jerusalem: The Old City [Map, originally produced 1915]. Library of Congress. <https://www.loc.gov/item/2008628282>



الشكل 2 - باب الخليل أثناء احتفال رسمي في القدس خلال العهد العثماني.

تُظهر الصورة باب الخليل مزداناً بالأعلام العثمانية خلال مناسبة رسمية، ويُرى برج الساعة بوضوح، مما يعكس رمزية الحكم والسيادة في الفضاء العام.. التجمّع المدني أمام البوابة يبرز دور المكان كبؤرة سياسية وثقافية.

المصدر:

Ottoman Archives. (c. 1910). Jaffa Gate during official Ottoman celebration [Photograph]. Public Domain.



الشكل 3 - باب الخليل في مشهد يومي من أوائل القرن العشرين.

تعكس هذه الصورة البعد المدني لباب الخليل كمركز تجاري وعمراني نشط في القدس العثمانية. يظهر برج الساعة كذلك، قبل أن تتم إزالته لاحقاً في عهد الانتداب، مما يبرز التحولات الرمزية التي طالت المعالم العثمانية في المدينة.

المصدر:

Jerusalem: Jaffa Gate (c. 1910) [Photograph]. Ottoman Archives, Public Domain.



الشكل 4 - باب الخليل من زاويتين مختلفتين في أوائل القرن العشرين - القدس.

تُظهر هاتان الصورتان الأرشيفيتان مشهدين متقاربين لباب الخليل في القدس خلال أواخر العهد العثماني أو بدايات الانتداب البريطاني، حيث يبدو الباب محاطًا بالحياة المدنية النشطة. نلاحظ وجود عربات تجرها الخيول، ومحال تجارية مثل المطاعم والمقاهي ذات الطابع الأوروبي والعثماني، مما يُبرز الطابع المدني-التجاري للمنطقة. تظهر اللافتات باللغتين الفرنسية والعثمانية، وهو ما يُعزز صورة التعدد الثقافي والهوية العثمانية للقدس في تلك الفترة. تُعد هذه الصور توثيقًا بصريًا دقيقًا لمحيط باب الخليل، بوصفه مركزًا مدينيًا نابضًا لا مجرد مدخل رمزي.

المصدر:

Unknown photographers. (c. 1900–1910). Jaffa Gate from different photographs]. Public Domain.



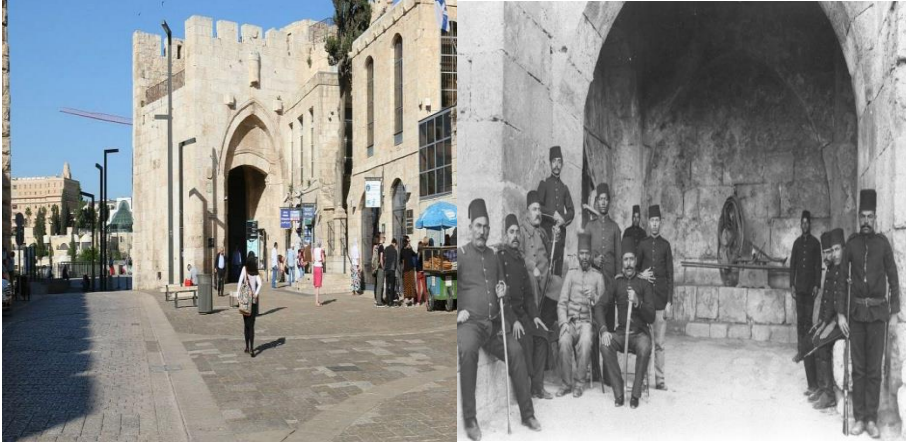
الشكل 5 - صورة أرشيكية أصلية تُظهر باب الخليل والقلعة المجاورة له من الجهة الغربية الجنوبية.

الجزء المنخفض أمام السور هو على الأرجح موقع الخندق الدفاعي الذي ورد ذكره في إحدى الوثائق العثمانية المرفقة والذي أُشير إليه بأنه مهمل وطلب ردمه في مراسلات تم ذكرها في فصول البحث.

الرمز الأرشيكي للصورة:

الأرشييف العثماني في رئاسة الارشيفات.

KACC 1,11B



الشكل 6

صورة أرشيفية من العهد العثماني (بين 1880-1917 تقريباً) تظهر حامية عثمانية ضمن منطقة باب الخليل أو قلعة القدس وكانت تسمى الكشلة وهي بمثابة نقطة حراسة وصورة حديثة لباب الخليل اليوم - يظهر مركز الشرطة (الكشلة) في الواجهة، مما يؤكد تحوّل المكان نحو وظيفة أمنية..

يعكس هذا التغيّر انتقال الباب من كونه عنصراً دفاعياً وحامياً للمدينة وتنظيم الدخول والخروج منها إلى موقع ذي وظيفة أمنية رقابية في السياق المعاصر.

ملحق (ب):

أرقام وثائق عثمانية أصلية تم استخدامها في فصول البحث تم الحصول عليها من
الأرشفيف العثماني في اسطنبول من خلال المركز الثقافي التركي بمساعدة الدكتور عبد القادر
اسطیح مدير المركز.

تم ارفاق صورة لوثيقة واحدة من أصل سبعة وهي نموذج مراسلة من متصرف بلدية
القدس واسمه توفيق الى الصدر الأعظم بشأن ضرورة الموافقة بشكل مستعجل على تفريغ
الدكاكين في محيط باب الخليل لهدمها لاحقا بهدف أعمال توسعة للممرات من ناحية
وبهدف تطوير من ناحية أخرى في سنة 1314 (BEO.1168-87544) .

أرقام الوثائق:

BEO.1088-81555 (1315 L 14)

BEO.1168-87544 (1316 Ra 13)

BEO.1171-87765 (1316 Ra 16)

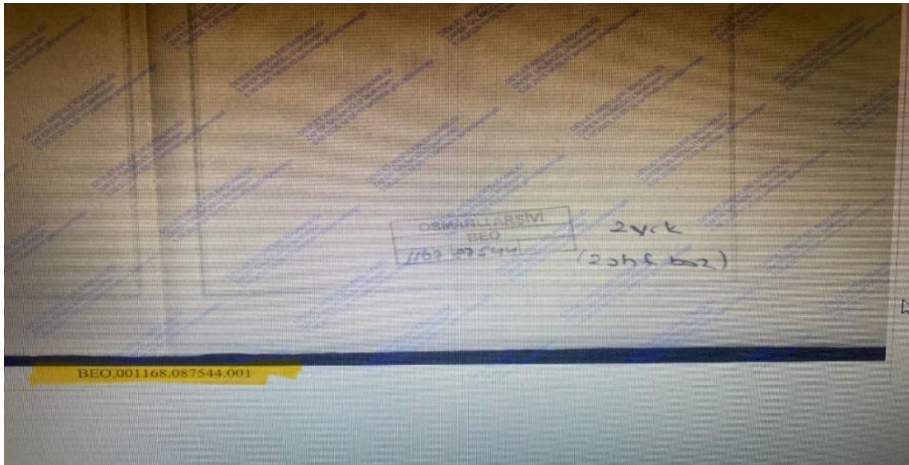
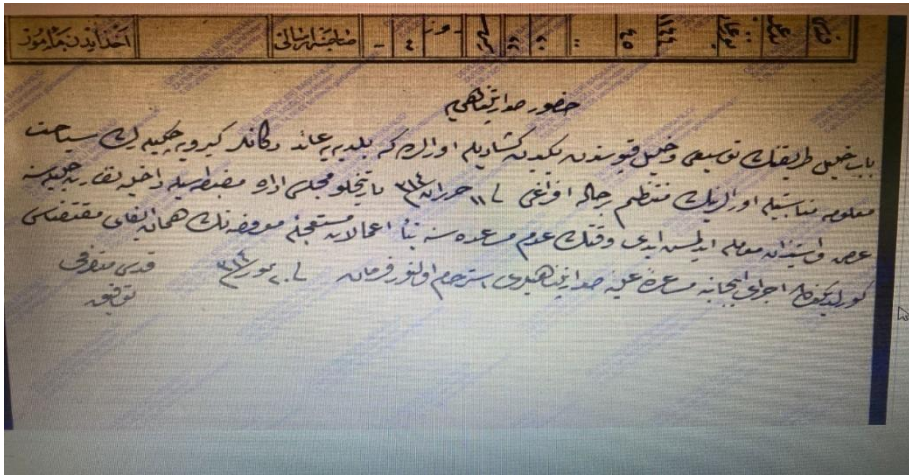
BEO.1613-120952 (1318 L 13)

BEO.1845-138357 (1320 S 04)

BEO.2283-171154 (1321 Z 14)

BEO.2547-190999 (1323 S 05)

مخبرات لافند افسان لافند لافند لافند لافند لافند لافند لافند لافند لافند لافند									
رقم	تاریخ	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
1	1315	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
2	1316	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
3	1316	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
4	1318	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
5	1320	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
6	1321	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
7	1323	موضوع	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات



قائمة المصادر والمراجع مرتبة بنظام APA:

أولاً: الكتب والمراجع العربية

- الجعبة، ن. (2009). القدس: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي خلال العصر العثماني. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية. _
- النشأة، ي. (2022). التوثيق المعماري الإسلامي في القدس: الأبعاد والدلالات الثقافية. رام الله: مركز أبحاث الأراضي. _
- عارف، ع. (1959). تاريخ القدس. (ط. 2). القدس: مطبعة عارف العارف. _
- أبو سارة، س. (2015). القدس: تهويد المعالم وتغيير الهوية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. _
- إيمك، م. (2011). السيطرة على المدينة: الاستعمار الإسرائيلي للقدس الشرقية. ترجمة: محمود الحسن. عمان: دار الشروق. _

ثانياً: الكتب والمراجع الأجنبية

- Abu El-Haj, N. (2001). Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial SelfFashioning in Israeli Society. University of Chicago Press.
- Alsayyad, N. (2021). Adapting Modernity: Designing with Modern Architecture in East Jerusalem, 1948–1967. Retrieved from ResearchGate
- Dumper, M. (2015). The Politics of Jerusalem Since 1967. Columbia University Press.
- Dumper, M. (2020). Power, Piety, and People: The Politics of Holy Cities in the 21st Century. Oxford University Press.
- Ghattas, A. (2015). Cultural displacement in the Old City of Jerusalem: Narratives of migration and memory. Palestine Exploration Quarterly, 147(3), 204–224.

- Khalidi, R. (1997). Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness. Columbia University Press.
- Nitzan-Shiftan, A. (2002). Israelizing Jerusalem: The Encounter Between Architectural and National Ideologies, 1967–1977 (PhD dissertation, MIT). Retrieved from MIT DSpace
- Said, E. W. (1978). Orientalism. Pantheon Books.
- Seidemann, D. (2019). Jerusalem's Urban Landscape: Planning and Politics. Terrestrial Jerusalem.
- Seidemann, D. (2021). Terrestrial Jerusalem Reports. Retrieved from <https://t-j.org.il>
- United Nations OCHA. (2019). East Jerusalem: Key Humanitarian Concerns.
- UN Habitat. (2020). Jerusalem: The Impacts of Settlement Expansion on Palestinian Communities.
- Yiftachel, O. (2023). Jerusalem urban landscape fragmentation: From a city of peace into a city of pieces. Town Planning Review, 94(2). <https://doi.org/10.3828/tpr.2023.12>

ثالثاً: الوثائق الأرشيفية العثمانية

ـ رئاسة الأرشيفات العثمانية. (1315–1323هـ). وثائق أصلية من بلدية القدس ووثائق عسكرية مرتبطة بمنطقة باب الخليل، القلعة، الخندق، الساعة، والطريق المؤدي إلى كنيسة القيامة.

تم الحصول عليها من الأرشيف العثماني في إسطنبول (Başbakanlık Osmanlı Arşivi) ، من خلال المركز الثقافي التركي – رام الله، بإشراف الدكتور عبد القادر اسطیح

أرقام الوثائق:

BEO.1088-81555 (1315 L 14)

BEO.1168-87544 (1316 Ra 13)

BEO.1171-87765 (1316 Ra 16)

BEO.1613-120952 (1318 L 13)

BEO.1845-138357 (1320 S 04)

BEO.2283-171154 (1321 Z 14)

BEO.2547-190999 (1323 S 05)

رابعاً: تقارير منظمات ومؤسسات دولية

_ Amnesty International. (2019). Israel and Occupied Palestinian Territories: Apartheid's Architecture of Control.

_ UNESCO. (2017). Decision 41 COM 7A.36 Concerning the Old City of Jerusalem and its Walls. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

_ UNHRC. (2018). Report on the Human Rights Situation in the Occupied Palestinian Territory.

_ OCHA. (2021). East Jerusalem Humanitarian Snapshot.

خامساً: بيانات رسمية ومقابلات

- بطريركية الروم الأرثوذكس والبطريركية الأرمنية. (2020-2022). بيانات رسمية بشأن صفقة "فندق إمبريال". منشورة عبر المواقع الرسمية للطوائف.

- مقابلات منشورة مع زياد الحموري. (2019-2023). مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية - حول تهويد باب الخليل والعقارات المسيحية. تم الاطلاع عليها من خلال تقارير المؤسسة والمقابلات الإعلامية المحلية.

عمارة كنيسة القيامة وتاريخها عبر العصور

هداية عبد الله عيبة

جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين

المقدمة:

تقع كنيسة القيامة في الجزء الشمالي الغربي من البلدة القديمة في مدينة القدس، في حارة النصارى (انظر الشكل 1)، وتحيط بها مجموعة من المباني التاريخية والأثرية، التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة، بدءاً من القرن الرابع الميلادي، ومروراً بمراحل زمنية لاحقة حتى الوقت الحاضر.

أما سبب وشهرة المبنى، فيعودان إلى ذكره في كتاب العهد الجديد "الإنجيل"، الذي يقدم معلومات مهمة عن مكان صلب المسيح؛ حيث يُروى بأنه المكان الذي كان يدعى الجمجمة (بالأرامية جلعثة). ولهذا الاسم تفسيرات كثيرة، منها: تخصيص المكان لإعدام المجرمين، وقيل بأنه سمي بهذا الاسم؛ بسبب وجود جماجم القتلى، وقيل لأنّ التلّ يشبه شكل الجمجمة أو الرأس البشري. بالإضافة إلى أنه مكان مرتبط بنهاية المسيح عليه السلام، حسب ما هو مذكور في إنجيل يوحنا 19: 41. ويعتقد بأنه مكان قبر سيدنا آدم عليه السلام الذي يقع تحت الجلجلة في الجهة الشرقية منها في داخل مغارة.

وتتمثل مشكلة البحث في تحديد النمط المعماري الذي ينتمي إليه مخطط الكنيسة، وتوضيح تطوره المعماري عبر العصور. إضافة إلى دراسة آخر النتائج العلمية التي تناولت عمارة القبر المقدس في كنيسة القيامة، وكان آخرها إجراء دراسات علمية عليه، وفتحه من قبل بعثة يونانية في عام 2021، وخرجت بنتائج علمية جديدة سيسلط الضوء عليها لاحقاً.

أما حدود البحث المكانية فتشمل المكان الذي توجد فيه كنيسة القيامة في البلدة القديمة في حارة النصارى في القدس. بينما حدوده الزمانية فتشمل الفترة الزمنية منذ بناء الإمبراطور

الروماني هديران معبد فينوس Venus بعد تدميره لمدينة القدس، وإعادة بنائها على النمط الكلاسيكي في عام 136م حتى نهاية الحكم البيزنطي في فلسطين، وبالتحديد بعد فتح مدينة القدس على يد عمر بن الخطاب وتوقيع العهدة العمرية مع بطريك المدينة آنذاك صفرونيوس عام 16هـ/ 638م⁽¹⁾. (العارف، عارف، 1965: 521)، وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى عدة مواضيع رئيسية، وهي: العمارة في فلسطين في العصور القديمة، التسمية، تاريخ البحث الآثاري، الوصف المعماري للكنيسة، ومقارنة تصميم الكنيسة مع تصاميم معمارية أوروبية. وستدرس هذه المواضيع على الترتيب، وبشكل مفصل على النحو الآتي:



الشكل (1): مخطط البلدة القديمة في القدس، حيث يمكن مشاهدة موقع كنيسة القيامة في حارة النصارى في الجهة الشمالية الغربية من البلدة القديمة. (رسم عبد الهادي جوابرة والمؤلف)

(1) لن يتطرق الباحث إلى الحديث عن صلب المسيح عليه السلام وقيامته، ولا حتى عن مكان الدفن؛ نظراً لعدم وجود اتفاق علمي بخصوص هذه الموضوع. وسيركز على الجانب الآثاري والمعماري للكنيسة.

التسمية

سميت الكنيسة بهذا الاسم نسبة إلى قيامة المسيح عليه السلام حسب العقيدة المسيحية. (جامعة بيرزيت، الأرشيف الرقمي <https://tinyurl.com/3a6fd759>)، غير أنه يطلق عليها الكثير من الأسماء. فقد ذكرت بشكل متكرر في المصادر العربية القديمة باسم كنيسة قُمامة. بل يمكن القول إن هذا الاسم هو، في الواقع، الاسم العربي الأصيل والأصلي لكنيسة القيامة. (محمد، زكريا، 2012: 58)، وقد أورد كلٌّ من الإدريسي (493-559 هـ / 1100-1164م) وياقوت الحموي (574-626هـ / 1178-1229م) والجاحظ في كتابه الحيوان (159-255هـ / 775-869م) هذه التسمية (محمد، زكريا، 2012: 58). ويعود سبب هذه التسمية إلى أن اليهود عندما صلبوا المسيح دفنوا الصليب بالقمامة، وهناك من يعتقد أن الاسم يقصد منه الاستهزاء من المسيحيين؛ بتحريف الاسم من القيامة إلى قمامة (محمد، زكريا، 2012: 58). غير أن الباحث يعتقد أن الاسم "القيامة" مرتبط بقيامة المسيح عليه السلام. إضافة إلى ذلك، فإن الأوروبيين يطلقون على الكنيسة عدة أسماء منها: كنيسة القبر المقدس *The Church of the Holy Sepulcher* وباللغة اللاتينية *Ecclesia Sancti Sepulchri*، ويطلق عليها المسيحيون الشرقيون اسم كنيسة البعث *The Church of the Resurrection* أو *Church of the Anastasis*، وتشير هذه التسميات جميعها إلى قيامة المسيح عليه السلام.

الدراسات السابقة

تعود أولى الأعمال الفنية والدراسات التي نشرت حول كنيسة القيامة إلى القرن التاسع عشر؛ ففي عام 1842م رسم الرسام الاسكتلندي بتزويدنا مبنى كنيسة القيامة من خارجها، وبالتحديد الساحة الأمامية في الجهة الجنوبية من الكنيسة، حيث أعطى صورة واضحة عن

حال كنيسة القيامة في تلك الفترة. (انظر الشكل 2). كما قام الكابتن الإنجليزي ويلسون⁽¹⁾ C. Wilson ، أحد أوائل الذين كتبوا عن البلدة القديمة في القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث عاين ودرس مبنى كنيسة القيامة. (Gibson, S., 2013) لكن غلب على هذه الدراسة سطحيتها وعدم شموليتها للجوانب كافة.

وفي عام 1859م قام ميلكيور دي مَلِكِيُورُ دِي Melchior De Vogüé (1829-1916م) بكتابة أول الأبحاث عن كنيسة القيامة تناولت تأريخ العناصر المعمارية المختلفة لمبنى كنيسة القيامة بعد أن قام بتحليلها ودراستها بشكل معمق. (De Vogüé, 1860; Lavrentyeva, June 2019)



الشكل (2): لوحة لكنيسة القيامة من الجهة الجنوبية رسمها الفنان الأسكتلندي ديفيد روبرت عام 1842م. (المصدر: Library of Congress)

(1) تشارلز ويلسون Charles William Wilson (1836-1905م) رسام خرائط، ودبلوماسي، ومهندس، وعالم إنسان، وعالم آثار بريطاني، ولد في ليفربول، كان عضوا في الجمعية الملكية، ويحمل رتبة عسكرية فريق أول، توفي عن عمر يناهز 69 عاماً. (المصدر: <https://tinyurl.com/2p8rjany>).

في بداية القرن العشرين قام كل من الراهبان أبل Abel⁽¹⁾ وفيسنت Vicent⁽²⁾ بدراسة وتحليل عمارة مبنى الكنيسة؛ بهدف التوصل إلى معرفة أصولها التاريخية في حقبة قسطنطين الأول Constantine I (272-337م)، وجستنيان Justinian (527-565م). وبعد ذلك، وتحديدًا بين أعوام 1933-1934 أجرى هارفي Harvey⁽³⁾ مسحًا أثريًا مماثلًا، ودراسة عمارة مبنى الكنيسة (انظر الشكل 3). كما أجريت مسوحات أثرية مشابهة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ بهدف فهم بعض العناصر المعمارية والأثرية للكنيسة، وإجراء سلسلة من المجسات الاختبارية تحت أساسات الكنيسة بإشراف كوربو Corbo⁽⁴⁾ وكواسنون Couäsnon (1972: Charles Couäsnon) وآخرون، وذلك قبل إنجاز عمليات الترميم والإصلاحات على مبنى الكنيسة من قبل الطوائف الدينية المسيحية.

(1) لويس هيوغ فينسنت Louis-Hougues Vicent (31 آب عام 1872 – 30 كانون الأول 1960) راهب وعالم آثار فرنسي، تلقى تعليمه في مدرسة الكتاب المقدس في القدس. أجرى أبحاثًا أثرية مهمة في فلسطين، خاصة خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

(2) لويس هيوغ فينسنت Louis-Hougues Vicent (31 آب عام 1872 – 30 كانون الأول 1960) راهب وعالم آثار فرنسي، تلقى تعليمه في مدرسة الكتاب المقدس في القدس. أجرى أبحاثًا أثرية مهمة في فلسطين، خاصة خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

(3) ويليام هارفي William Harvey (1 نيسان 1578 – 3 حزيران 1657م) معماري بريطاني، رمم كنيسة القيامة في عام 1934م.

(4) كان فيرجيليو كانيو كوربو (1918، في أفيجليانو – 6 كانون الأول 1991 في كفر ناحوم) راهبًا فرنسيسكانيًا إيطاليًا وأستاذ في علم الآثار في مدرسة الفرنسيسكان Studium Biblicum Franciscanum في القدس.



الشكل (3): ويليم هارفي يتفقد الشقوق والتصدعات في كنيسة القيامة، أخذت الصورة خلال السنوات ما بين 1934-1939م. (المصدر: Matson photograph collection)

وفي عام 2016م، وبعد إعادة ترميم شاقة استغرقت تسعة أشهر، أُعيد فتح الحُجرة Aedicule التي يعتقد أن جثمان المسيح دُفن فيها، وعملوا على إعادة ترميم اللوح الحجري الذي يغطي القبر، والمصنوع من الحجر الجيري والرخام، وأشرف الصندوق الدولي للمعالم (WMF)، بجهود فريق من المختصين من جميع دول العالم، بقيادة أنطونيا موروبولو (Antonia Moropoulou) من الجامعة الوطنية التقنية في أثينا⁽¹⁾ على مشروع إعادة الترميم. وتمت كافة عمليات إعادة الترميم في ساعات الليل؛ لتجنّب اعتراض طريق المصلين

(1) National Technical University of Athens (NTUA) وتشغل أنطونيا منصب نائبة رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية. متخصصة في الهندسة الكيميائية وبالتحديد في علم المواد القديمة Material Science.

القادمين لزيارة القبر. فقاموا بتقوية الحجر المقدس، وفتح الضريح، وبعدها أعيد وضع ألواح الحجر في أماكنها الأصلية مثبتة بواسطة مفاصل من معدن التيتانيوم. (المصدر: العربية CNN، "إعادة فتح "قبر المسيح" للزوار بعد عملية إعادة ترميم شاقة في القدس". الجمعة 24 / 03 / 2017. الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p98mhk9>).

وتكمن أهمية إعادة الترميم هذه باعتبارها المرة الأولى في التاريخ الحديث التي يُزال فيها لوح الدفن عن القبر، ما يتيح النظر إلى الصخرة الأصلية، التي يعتقد بأن جسم المسيح وضع عليها وفق الرؤية التقليدية الشائعة بين المسيحيين. تجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الترميم بقيت قيد التأجيل منذ 50 عاماً، وحتى العام 2016، على الرغم من الحاجة الماسة لإعادة ترميم الضريح؛ بسبب الخلافات ما بين الأوصياء على الكنيسة. وبدأت عمليات إعادة الترميم بعد اتفاق كل من كنيسة الفرنسيسكان والأرمن واليونان الأرثوذكس، لإنقاذ لوح الدفن من الانهيار. (انظر الشكل 17) وتقع بقايا قبر المسيح الحجري تحت لوح الدفن، الذي يوجد في القاعة المستديرة الرئيسة في الكنيسة. وتم تدمير القبر على الأقل أربع مرات عبر التاريخ. وتمت إعادة بنائه بعد أن تعرض للحرق، من قبل مهندس معماري يوناني في العام 1810. وبلغت تكلفة عملية إعادة البناء 3.72 مليون دولار، جُمعت عن طريق تبرعات فردية. (المصدر: العربية CNN، "إعادة فتح "قبر المسيح" للزوار بعد عملية إعادة ترميم شاقة في القدس". الجمعة 24 / 03 / 2017. الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p98mhk9>). كما ساهم جلاله الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بمبلغ كبير للمساعدة في عمليات الترميم. (المصدر: https://stringfixer.com/ar/Holy_Sepulchre)

وكشفت الحفريات التي أجريت في موقع المبنى عن شتى الآثار التي كانت محتجبة هنا وهناك، ووفرت معرفة أفضل لتاريخ المكان ومراحل المتعاقبة. وعمل الترميم على أن تكون مختلف الأقسام أقرب ما تكون من صورتها الأصلية، وأن تكون كنيسة القيامة جديدة، حقاً، بأقدس مكان مسيحي في العالم.

التطور التاريخي للمبنى:

تعود أولى المباني التي شُيّدت على نفس مكان كنيسة القيامة إلى فترة حكم الإمبراطور الروماني هادريان Hadrian (117-136م)، حيث أمر ببناء قبة على ستّة أعمدة فوق الجلجثة وكرسها لخدمة الإله فينوس Venus والآلهة عشتار⁽¹⁾ (Vita Constantini 3.26).

ولم يبق في القدس سوى جماعة مسيحية من أصل وثني، يعرف منها اسم مطرانها ماركس Marcus. فرغم أنّ هذه الجماعة كانت تقدّس أماكن مقدسة كثيرة، إلا أنها لم تفكر في تبديل مكان قبر المسيح؛ لأنها كانت تقدّس، تلك التي غطتها في ذلك الحين، هياكل هادريان، وبقيت تلك الذكرى حتى فترة حكم قسطنطين (272-336م) الذي زار فلسطين برفقة والدته هيلانة Helena في الفترة الممتدة ما بين 326-328م. (Norwich, John. 1996:68).

وبناءً على رواية يوسيبوس⁽²⁾ الذي سجل تفاصيل زيارة قسطنطين ووالدته هيلانة إلى فلسطين والمقاطعات الشرقية الأخرى، والمسؤولية عن بناء كنيستين، وهما: كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة الصعود (Eleona) على جبل الزيتون، موقعي ميلاد المسيح وصعوده إلى السماء، على التوالي. وتنسب قصة أسطورية محلية إلى أوامر هيلانة ببناء كنيسة في مصر لتحديد هوية بوش المحترق في سيناء، حيث يرجع تاريخ الكنيسة الصغيرة في دير القديسة كاترين إلى عام 330م. (Eusebius of Caesarea, (260/265 AD – 339/340 AD)).

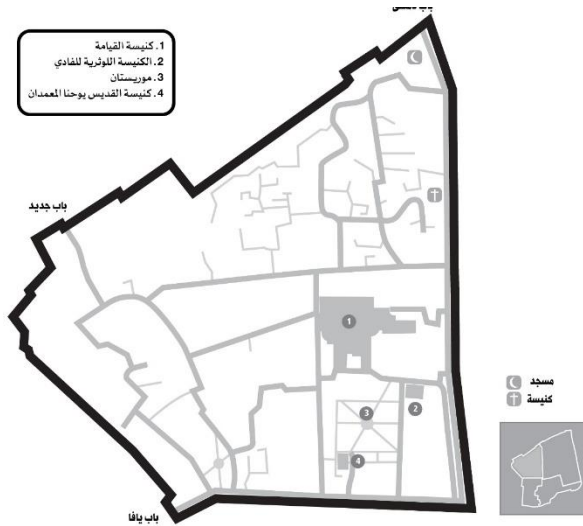
وبناءً على قرار اتخذه المجمع المسكوني الأول في مدينة نيقيا Nicaea عام 325م) دعا أسقف مدينة القدس مكاريوس Macarius الإمبراطور قسطنطين إلى تدمير الهيكل الوثني والبحث عن قبر المسيح.

(1) هي الآلهة التي نزلت إلى الجحيم للبحث عن الإله تموز لتحرره.

(2) من مدينة قيسارية البحرية عاش خلال الفترة ما بين 260/265م – 339/340م).

وهكذا فإن الهيكل الذي كان يهدف إلى القضاء على موقع القبر أدّى، في حقيقة الأمر، إلى الحفاظ عليه. ولم يبن قسطنطين شيئاً فوق الجبلثة. أمّا القبر المقدس فنظفه من الأتربة وشيد فوقه كنيسة تنتمي إلى نوع البازيليكا Basilica، وقد باشرت هيلانة Helena عام 326م بأعمال البناء، وانتهى العمل بالكنيسة عام 336م، لتستغرق عملية البناء حوالي عشر سنوات. (Vita Constantini 3.26).

أما خلال فترة حكم الإمبراطور البيزنطي جستنيان (527-565م)، فقد عمل على ترميم وإصلاح الكنيسة. وهنا لا بدّ من الحديث عن خارطة مادبا الفسيفسائية التي تعود لفترة حكمه، حيث يظهر عليها مخطط لمدينة القدس مكتوب بجانبها نقش كتابي يوناني باسم المدينة المقدسة Hagia Polis (انظر شكل 100). كما يمكن مشاهدة البازيليكا قد بنيت في نفس المكان الذي توجد فيه اليوم. (انظر الشكل 4 و 5)



الشكل (4): حارة النصارى، البلدة القديمة في القدس.

(المصدر: David Bjorgen, 01 January 2006)

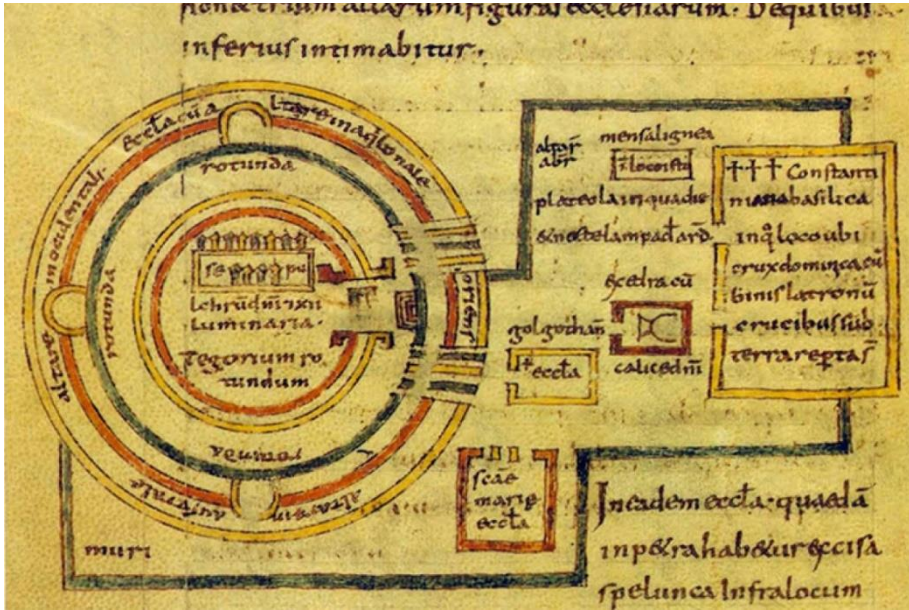


الشكل (5): القدس في القرن السادس الميلادي من خلال خارطة مادبا الفسيفسائية،

حيث يظهر فيها مبنى كنيسة القيامة. (Avi-Yonah, 1954, fig. 1)

أما خلال فترة الاجتياح الساساني للمنطقة عام 614م - 628هـ / 628م، فقد أثر ذلك كثيراً على الأماكن المقدسة في فلسطين، حيث أعاد البطريرك موديستوس Modestus 10هـ / 632-12هـ / 634م إصلاح كنيسة القيامة وترميمها بعد أن تعرضت للتدمير (عيسى، حنا، 2021).

ويرتبط التاريخ الإسلامي بالقدس عموماً وبأماكن العبادة المسيحية بتاريخ فتحها زمن عمر بن الخطاب سنة 16هـ / 638م، الذي منح النصارى أماناً لأنفسهم، ولكنائسهم، ولم يتسبب لها بأي أذى، بل رفض أن يصلي في كنيسة القيامة حيث حضر الصلاة وهو فيها؛ لئلا يحذو حذوه المسلمون ويصلون فيها، وشيد بالقرب منها مسجداً، أطلق عليه اسم مسجد عمر. (العارف، عارف، 1965: 521)



الشكل (7): أقدم نسخ من مخطوطتين تعودان إلى عام 680م للمخطط العلوي لمبنى

كنيسة القيامة (المصدر : De Locis Sanctis)

الكنيسة في الفترة العباسية

خلال هذه الفترة، وتحديداً مع اندلاع ثورة المبرقع اليماني، أشارت بعض المصادر التاريخية إلى محاولات حرق الكنيسة، لكن بطريرك القدس يوحنا السادس (223هـ- 228هـ/ 842-838م) استطاع دفع مبالغ مالية؛ حتى لا يحدث ذلك. كما شهدت مدينة القدس اضطرابات بين المسيحيين واليهود عام 325هـ/ 936م، أحرق اليهود أثناءها مبنى الكنيسة. وعمل الخليفة العباسي المأمون على ترميمها عام 201هـ/ 817م. (العارف، عارف، 1965: 517)، وبعد ذلك، سمح هارون الرشيد للملك شارلمان بإرسال بعثة إلى القدس؛ للحصول على امتيازات في الكنيسة. وهذا ما حدث، حيث أرسل بطريرك القدس ومعه مفتاح الكنيسة إلى شارلمان ومعها أيضاً راية المدينة. وفي النهاية، أحرقت الكنيسة

وسقطت قبعتها في عهد الإخشيد سلطان مصر عام 353هـ/ 965م، وجرت محاولات لإعادة بناء القبة، حيث أُعيد بناؤها في عام 369هـ/ 980م.

الكنيسة تحت الحكم الفاطمي

وخلال هذه الفترة أمر الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بهدم كنيسة القيامة، وذلك في كتاب وجهه إلى واليه في الرملة باروخ التركي، اليهودي الذي أسلم. وهدمت الكنيسة عام 399هـ/ 1009م (العارف، عارف، 1965: 517) إضافة إلى هدم كنائس أخرى في فلسطين. وأدى ذلك الفعل إلى إثارة فوضى، نتج عنها قيام أمير العرب في فلسطين حسان بن الجراح الطائي بالاحتجاج واعتراض طريق باروخ الذي كان متوجهاً من مصر إلى الشام لاستلام ولايتها، وما أثاره ذلك في نفس الحاكم وأخافه، فعاد وأمر ببناء الكنيسة من جديد، وأنشئت الكنيسة على الصورة الحالية منذ عام 410هـ/ 1020م حتى يومنا هذا.

تجدر الإشارة إلى أن حالة الفقر التي عاشها أهل الذمة حالت دون إتمام بناء الكنيسة، إلى أن جاء الخليفة الفاطمي المستنصر بالله عام 426هـ/ 1035م، وسمح للنصارى ببناء الكنيسة من جديد، وأنجز البناء في عهد الإمبراطور قسطنطين التاسع عام 439هـ/ 1048م. وتسببت هزة أرضية عام 425هـ/ 1033-1034م في هدم أساسات الكنيسة. (انظر الشكل 8) لكنيسة القيامة بعد ترميمها على يد قسطنطين التاسع مونوماخوس (1000-1055م).

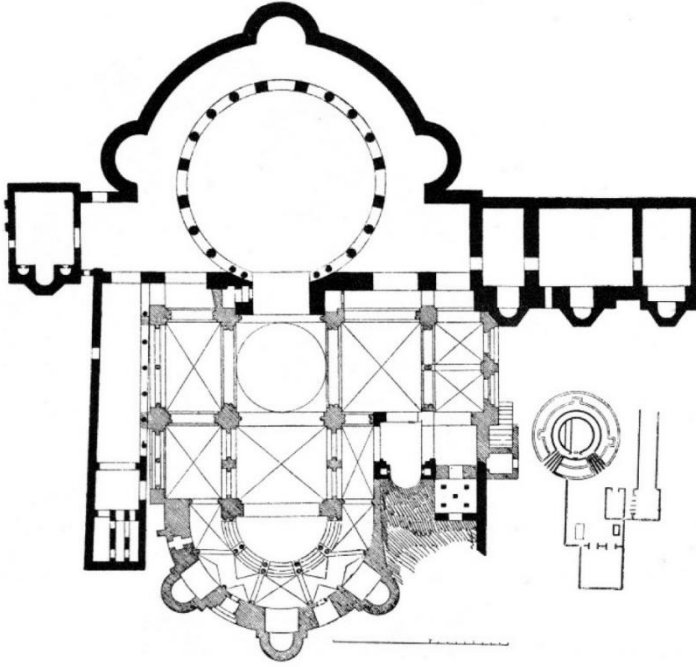
(المصدر: L. Hugues-Vincent 1912)

الكنيسة تحت الحكم الصليبي

في عام 492هـ/ 1099م دخل الصليبيون مدينة القدس، وقرروا إعادة بناء الكنائس القديمة المتهدمة عام 543هـ/ 1149م)، بالإضافة إلى إنشاء مبنى ضخم يحتوي، من

الداخل، على جميع الأبنية الأساسية، وتحديدًا مكان الجلجثة والقبر المقدس (انظر الشكل 9). وعملوا على بناء كنيسة نصف الدنيا. (العارف، عارف، 1999: 519)

وعندما قام صلاح الدين بتحرير القدس عام 582هـ/ 1187م أشار عليه البعض، ممن حوله في قيادة الجيش، بهدم الكنيسة؛ حتى لا تبقى حجة للأوروبيين لغزو المنطقة وقتل الناس بحجة وجود الكنيسة، إلا أنه رفض ذلك، وأثر الاقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، بتأمين أهل الذمة، وأغلق الكنيسة حتى تهدأ الأوضاع، وأعاد فتحها مرة أخرى. (العارف، عارف، 1999: 518)



الشكل (9): مخطط كنيسة القيامة أيام الحكم الصليبي قام به كل من جورج دهيو George Dehio وغوستاف فون بيزولد Gustav Von Bezold في الفترة الممتدة ما بين 1887-1901م، اللوحة رقم 9. علمًا بأن هذا المخطط لا يعكس المخطط الحالي للكنيسة.

الكنيسة تحت الحكم المملوكي

في عهد السلطان قايتباي عام 884هـ/ 1480م سُمح للنصارى بإصلاح قبة كنيسة القبر المقدس، في حين أن سلاطين المماليك لم يسمحوا بالتعدي على دور العبادة الخاصة بالنصارى، بل سمحوا لهم بممارسة عباداتهم بحرية تامة، إلا في بعض الأوقات التي كانت تتعرض فيها البلاد الإسلامية لغزوات صليبية، كنوع من الرد عليها، وكضغط سياسي على البابوية والغرب عموماً لتحقيق هجماتهم على البلاد الإسلامية.

ويتنسب الرهبان الفرنسي سكان إلى القديس فرنسيس الأسيزي St. Francis of Assisi (577هـ/ 1182م - 622هـ/ 1226م) الذي نشأ وعاش في أمبريا من إيطاليا. وكان قد جاء إلى القدس سنة 615هـ/ 1219م، وبعث إلى هناك ببعض رهبانه وطلب من السلطان الملك الكامل الأيوبي أن يبقوا في الشرق ويزوروا الكنيسة. وظلوا يحرسون الأماكن المقدسة بعد سقوط المملكة الصليبية.

وفي عام 733هـ/ 1333م سمح لهم السلطان الملك الناصر بالسكن في كنيسة القيامة، وبعد ذلك بقليل، وتحديدًا عام 742هـ/ 1342م، وافق البابا كليمنت السادس Clement VI على وجود الفرنسي سكان في الكنيسة، على أن يكونوا حراس الأراضي المقدسة باسم المذهب الكاثوليكي.

وللرهبان الفرنسي سكان اليوم حصة كبيرة في كنيسة القيامة، وهم المسؤولون عن تنظيم القداديس الكثيرة التي تقام فيها يوميًا بحضور أفواج الحجاج القادمين من جميع أنحاء العالم.

وسُمح لرجال الدين البيزنطيين، بعد فتح العثمانيين للقسطنطينية على يد محمد الفاتح عام 1453م، بزيارة فلسطين والصلاة في كنيسة القيامة. وفي عام 1486م زار مبنى الكنيسة ورسمه الرحالة بيرناردو (انظر الشكل 10)



الشكل (10): رسمة لكنيسة القيامة عام 1486م من الجهة الجنوبية.

المصدر: Bernardo de Breidenbach (Maguncia, 1486).

الكنيسة تحت الحكم العثماني:

بعد فترة زمنية قليلة من الفتح العثماني لبلاد الشام عُيِّنَ على القدس بطريرك يوناني يدعى جيرمانوس Germanus (940هـ/ 1534م - 986هـ/ 1579م)، الذي أسس "أخوية القبر المقدس"، والتي مثل أعضاءها حراس الأراضي المقدسة باسم العالم الأرثوذكسي، فعمل على توسيع كنيسة القيامة. أما في عهد السلطان سليمان القانوني (1494-1566م) فقد نُظمت الزيارات للكنيسة، وفُرض على الزوار النصارى الضرائب، وأُصدر فرمان يمنح، بموجبه، عائلة غيضة المسلمة مفاتيح كنيسة القيامة، وعائلة نسيبة الخزرجي فتح بوابة الكنيسة.

وفي عام 1808م اشتعلت النار في معبد الأرمن وامتد اللهب إلى أنحاء الكنيسة فسقطت القبة، ولم يسلم من النار إلا جانب من الجلجلة، وكنيسة القديسة هيلانة، ومعبد اللاتين. (العارف، عارف، 1999: 518) وحصل الروم على إذن من السلطان محمود الثاني بترميم

الكنيسة، فرمموها عام 1810م، وشادوا فوق القبر المقدس البناء الموجود حالياً. وفي عهد إبراهيم باشا سنة 1834م تعرضت القدس لهزة أرضية أدت إلى تصدع كنيسة القيامة. (العارف، عارف، 1999: 518) لترمم بعدها في عام 1869م. (المصدر: حنا عيسى، الرابط: <https://www.raya.ps/articles/1111382.html>)

وبسبب الخلافات بين الطوائف الدينية المسيحية المختلفة، أصدرت الدولة العثمانية بتاريخ 02/08/1852م ما يسمى بالوضع الراهن للأماكن المقدسة (الستاتيكو *Status Quo*) وتأكيداً منها على قرار سابق في عام 1118هـ/1707م بشأن حقوق الطوائف المسيحية في الأماكن المقدسة-ومن جملتها كنيسة القيامة-وأداء العبادة فيها (Wasserstein, B, 2001). ويوجد في كنيسة القيامة دير للرهبان الفرنسيين (اللاتين) Franciscans الذين يخدمون في الكنيسة، ويقع هذا الدير شمالاً، وتحديداً المكان الذي تمثل فيه البطيركية. وكان الرهبان حتى عام 1286هـ/1870م يعيشون في دير مظلم، فتوصل فرنسيس يوسف الأول إمبراطور النمسا للحصول على إذن لهم من الدولة العثمانية لبناء دير صغير أضيف إليه طابق جديد عام 1386هـ/1967م. (لانكستر، جيمس إي، 201، تم الاسترجاع في 9 أيار من عام 2019).

الكنيسة في القرنين العشرين والواحد والعشرين:

تعرضت الكنيسة، كغيرها من المباني التاريخية والحديثة في فلسطين، لزلزال قوي في سنة 1345هـ/1927م. وهدد قبة الكنيسة الأرثوذكسية الكاثوليكية بالدمار، وأثناء ذلك، حاول الحاكم الإنجليزي الحصول على موافقة الطوائف المسيحية الثلاث؛ للعمل على تقوية أساسات الكنيسة، إلا أن ذلك ما لم يتم، فعمد إلى القيام ببعض الإجراءات لبناء بعض الأساسات غير المدعومة، وبعد ذلك أجمعت هذه الطوائف: الفرنسيين (اللاتين)، والروم الأرثوذكس، والأرمن على ترميم المبنى عام 1379هـ/1960. (عارف، العارف، 1999: 518)

وفي كانون أول عام 1414هـ/ 1994م اتفق رؤساء الطوائف الثلاث على القيام بأعمال ترميم قبة القبر المقدس، وأعدّ تصميمها الفنان الأمريكي آرا نورمارت Ara Normart ، وتولّت البعثة البابوية في فلسطين الإشراف على الأعمال، حيث حصلت على ثقة الطوائف الثلاث بفضل عدم محاباتها واحترامها للجميع. وقد دشت القبة في احتفال مهيب عام 1417هـ/ 1997.

وفي عام 2018م أغلقت الكنيسة لفترة محدودة؛ بسبب نية إسرائيل فرض ضرائب على الممتلكات المسيحية في مدينة القدس، الأمر الذي رفضته الطوائف الدينية المسيحية جميعها. (المصدر: <https://tinyurl.com/3cn78257>)

الوصف المعماري العام للكنيسة:

وفي الفترة التي تكوّن فيها بناء الكنيسة من ثلاث كنائس متجاورة: كنيسة الجلجلة، في مكان الصלב - حسب المعتقد المسيحي -، وتقع اليوم على يمين الداخل إلى كنيسة القيامة، وكنيسة مجاورة يوجد في وسطها القبر المقدس، وكنيسة فوق البئر التي وجدت فيها الصلبان الثلاثة، هكذا كانت صورة هذه البقعة إلى أن احتل الصليبيون القدس سنة 1099م، فقاموا بتوحيد هذه الكنائس الثلاث، على شكل صليب، وتحت سقف واحد، وأصبحت الكنائس المنفصلة كنيسة واحدة كبيرة، وأصبح القبر المقدس حرماً تحيط به الأعمدة الحجرية الضخمة على شكل دائري ترتفع فوقها القبة، وأصبح سطح المبنى الكامل يضم قبتين: واحدة سوداء وأخرى بيضاء، كما هو في الشكل (11 و 12، 19).

ولو وصف الكنيسة، معمارياً، لا بد للباحث من تقسيم الكنيسة إلى عدة أجزاء، يعرضها الباحث على النحو الآتي:

1. التصميم الخارجي:

تتألف الكنيسة من بناء قديم ضخم يضم القبر وعدة كنائس ومصليات ومزارات ومقابر⁽¹⁾ وغيرها. تتخذ الكنيسة شكلاً مستطيلاً يمتد من الغرب إلى الشرق، يبلغ طولها

(1) يوجد في داخل كنيسة القيامة - عدا عن القبر المقدس - سبعة قبور تعود إلى الملوك الصليبيين منه: بلدوين الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس. إضافة إلى قبر جودفري وفولك..

130م، وعرضها 60م، ومساحتها تقدر بحوالي 7800م². (موسوعة أقباط مصر في 12/03/2017) كما يمكن ملاحظة قبتين إحداها كبيرة تقع فوق القبر المقدس، والثانية تقع إلى جانبها في الجهة الشرقية منها، وهي قبة لكنيسة نصف الدنيا التي بنيت في الفترة الصليبية (عارف، العارف، 1999: 519). وفي الجهة الجنوبية من الكنيسة توجد ساحة مبلطة (طولها 20م وعرضها 15م) (موسوعة أقباط مصر في 12/03/2017) يظهر من بقاياها أنها كانت كالرواق العريض القائم على أعمدة. أما ضلعها الجنوبي فيشكل جزءاً من الطريق وعليه بقايا أعمدة رخامية، أما الواجهة الشمالية للساحة ففيها باب يؤدي إلى الكنيسة نفسها، وعلى هذا الباب كتابات لاتينية وعربية. وبعد مدخل الباب وإلى اليسار منه هناك مقعد يجلس عليه حراس الكنيسة.



الشكل (11): كنيسة القيامة حيث يظهر في هذه الصورة قبة صغيرة واحدة كبيرة.

(عدسة: Gerd Eichmann)



الشكل (12): تصميم ثلاثي الأبعاد لمبنى الكنيسة. (المصدر: Pingwing.com)

2. التصميم الداخلي:

تتكون الكنيسة من الداخل من تسعة أجزاء معمارية مهمة، يعرضها الباحث على

الشكل الآتي:

1. الساحة الأمامية:

تقع الساحة تجاه الباب الرئيس الذي يتوصل منه إلى داخل الكنيسة، وتمتد على طول 25 متراً وعرض 17 متراً، وتشتمل على عدد من الأعمدة والتيجان والتي كانت تحمل أروقة ومباني فرسان الهيكل خلال الحكم الصليبي للقدس. وفي الجانب الآخر من الساحة يوجد جامع عمر بن الخطاب الشهير ذو المئذنة المملوكية المرتفعة، كما يحيط بالكنيسة من جانبيها عدد آخر من الأديرة التاريخية؛ فالى اليمين يقع معبد الفرنج المعروف بـ "سيدة الأوجاع" ودير السلطان الشهير، وكنيسة مار إبراهيم للروم الأرثوذكس، ومصلى الأرمن، وإلى اليسار تقع كنيسة يعقوب ومريم المجدلية والأربعين شهيداً... وتزحم ساحة كنيسة

القيامة بالمصلين والزوّار من أنحاء العالم، وتحديدًا في يومي خميس الغسل وسبت النور من أسبوع الآلام الذي ينتهي بعيد الفصح المجيد. (انظر الشكل 13)

2. المدخل الرئيس:

للكنيسة مدخلان كبيران يقعان بجانب بعضهما البعض، في منتصف الواجهة الجنوبية للكنيسة، وقد سد الباب الجنوبي الشرقي بمداميك حجرية بعد ترميم الكنيسة إثر احتراقها سنة 1808م، في حين بقي الباب الجنوبي الغربي مفتوحًا إلى يومنا هذا. ويقع في الناحية الغربية من الكنيسة، على يسار المدخل باها الجنوبي الوحيد المفتوح، وهو بناء مرتفع مخصص للأجراس، لكنه غير مكتمل من الأعلى، ومغطى بالقرميد، ويرجع تاريخ إنشائه إلى الفترة الصليبية. (انظر الشكل 13)



الشكل (13): صورة للساحة الأمامية للكنيسة في
الجهة الجنوبية، والمدخل الرئيس. (Jorge Láscar)

3. الجلجثة Calvary

يُطلق عليها بالآرامية اسم الجلجثة، وتعني الجمجمة، وتشير إلى موقع صغير من الصخر، وهو المكان الذي يعتقد المسيحيون أن المسيح صلب ومات فيه. وتقع الجلجثة في الزاوية الجنوبية الشرقية من ساحة القيامة، وأقيم عليها صليب تعلوه قبة (428م)، وترتفع أربعة أمتار ونصف عن مستوى الأرض. وتنقسم إلى كنيستين صغيرتين: الأولى يُطلق عليها اسم كنيسة الصלב، ونجد فيها المرحلتين: العاشرة (تعزية يسوع من ثيابه)، والحادية عشرة (صلب يسوع). وتعرضت الجلجثة لمصير كنيسة القيامة، حيث دُمرت وأُحرقت ورُممت أكثر من مرة، وصوّلاً إلى البناء الحالي للكنيسة، الذي شيّده الصليبيون، كما تشتمل الجلجلة على مذبح لصلب المسيح، وآخر للعذراء المتألّمة، وثالث للمسيح المصلوب. (انظر الشكل 14) وفي أسفل كنيسة الجلجثة يوجد مقام يطلق عليه اسم "مقام أو كنيسة سيدنا آدم عليه السلام"، وهو عبارة عن مغارة طبيعية، فيها صخرة الجلجثة، ويمكن الوصول إلى هذا المقام بعد الدخول مباشرة إلى كنيسة القيامة الاتجاه شرقاً.



الشكل (14): الجزء الداخلي من كنيسة الجلجثة، من إعداد الفنان فوروبيف، مكسيم عام 1821م.

4. حجر المسح (الدهن):

عبارة عن حجر من الرخام لونه أبيض، وموشح باللون الأحمر، ويقع في داخل الكنيسة، وتحديدًا أمام المدخل الجنوبي (انظر الشكل 15)، مستطيل الشكل، طوله 2م، وعرضه 60سم. يعتقد أن جسد المسيح وضع عليه، حيث حنطه نيقوديموس Nicodemus، وأن النساء وقفن على حجر آخر منه يبعد 10م نحو الغرب (يوحنا 19:38).



شكل (15): حجر المسح الذي يقع أمام المدخل الجنوبي للكنيسة من الداخل.

(المصدر: كنيسة القيامة، <https://tinyurl.com/hsy7ekut>)

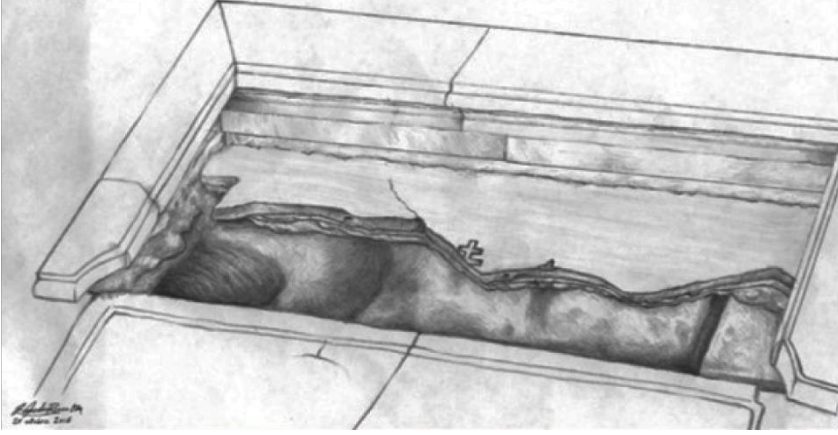
5. القبر المقدس

يوجد "القبر المقدس" داخل بقعة مستديرة في الكنيسة، وسطها بناء عال فوق قبة قطرها (20م)، يطلق عليها الغربيون اسم المبنى الدائري La Rotunda. ومن الجدير ذكره أن بناء القبر المقدس قديم، غير أن الموجود منه يعود إلى عام 1224هـ/1810م، وهو قائم على 18 عموداً متصلة في أعلاها بأقواس متقنة الصنع. وللقبر المذكور باب في واجهته الشرقية. وبعد الدخول من الباب تصل إلى ساحة كالغرفة أبعادها (8×5م) مثمثة الشكل،

جدرانها رخامية بنيت عام 1224 هـ/ 1810م، وتنتهي إلى حجرة يُطلق عليها اسم مصلى الملائكة، أما أبعادها فهي (3×2.80م) مصفحة بالرخام، ويُعتقد أنه يوجد في وسط المصلى الحجر الذي دحرجه الملاك عن القبر عند قيامة المسيح عليه السلام. ويصل الداخل من باب ضيق في هذا المصلى إلى حجرة الضريح حيث القبر نفسه، والذي تبلغ أبعاده (2×1م)، وسطحه من رخام، وسقف الضريح قائم على أعمدة، وعلى جدران تلك الحجرة نقوش تمثل بعض حركات المسيح (انظر الشكل 16 و 17). وفي هذه الحجرة أيضاً تتلى الصلاة كل يوم، وهو أقدم مكان في الكنيسة. وحول البناء خلاء مرصوف بالرخام، تحيط به أبنية الكنيسة، التي اقتسمته الطوائف النصرانية بينها.



شكل (16): المبنى فوق مكان القبر المقدس في كنيسة القيامة. (المصدر: Kurt Lammi)



الشكل (17): مخطط للقبور المقدس Aedicule بعد فتحه عام 2016.

(المصدر: (Notiziario, 2018, p.27)

6. كنيسة القديسة هيلانة

تقع في الجهة الشرقية من الكنيسة بالقرب من كهف الصلب. وتحتوي أرضية الكنيسة

على عناصر هندسية بيزنطية. (انظر الشكل 18)



الشكل (18): صورة من الداخل لكنيسة القديسة هيلانة.

(المصدر: كنيسة القيامة، <https://tinyurl.com/hsy7ekut>)

7. كهف الصليب

بعد النزول من كنيسة القديسة هيلانة من الناحية الجنوبية الشرقية نصل إلى كهف الصليب، وهو عبارة عن مغارة محفورة بالصخر، مساحتها (7 × 5م) تقريباً. وقد عثرت هيلانة والدة قسطنطين - كما هو معروف دون أي إثبات علمي - على الصليب الخشبي الذي صلب عليه المسيح.

8. كنيسة القديس فارتان Vartan

تقع هذه الكنيسة إلى الشرق من كنيسة القديسة هيلانة. ولا تُفتح، عادة، أمام الزائرين والسياح. تعتبر من الناحية الأثرية تابعة لبطيركية الأرمن الأرثوذكس. (Gibson, S; Taylor, J.E. 1994: 7)

والقديس فارتان قائد عسكري أرمني وشهيد وقديس للكنيسة الأرمنية، اشتهر بقيادته للجيش الأرمني في معركة أفاراير⁽²⁾ عام 451م، التي تضمنت في النهاية حق الأرمن في ممارسة المسيحية.

9. مباني أخرى:

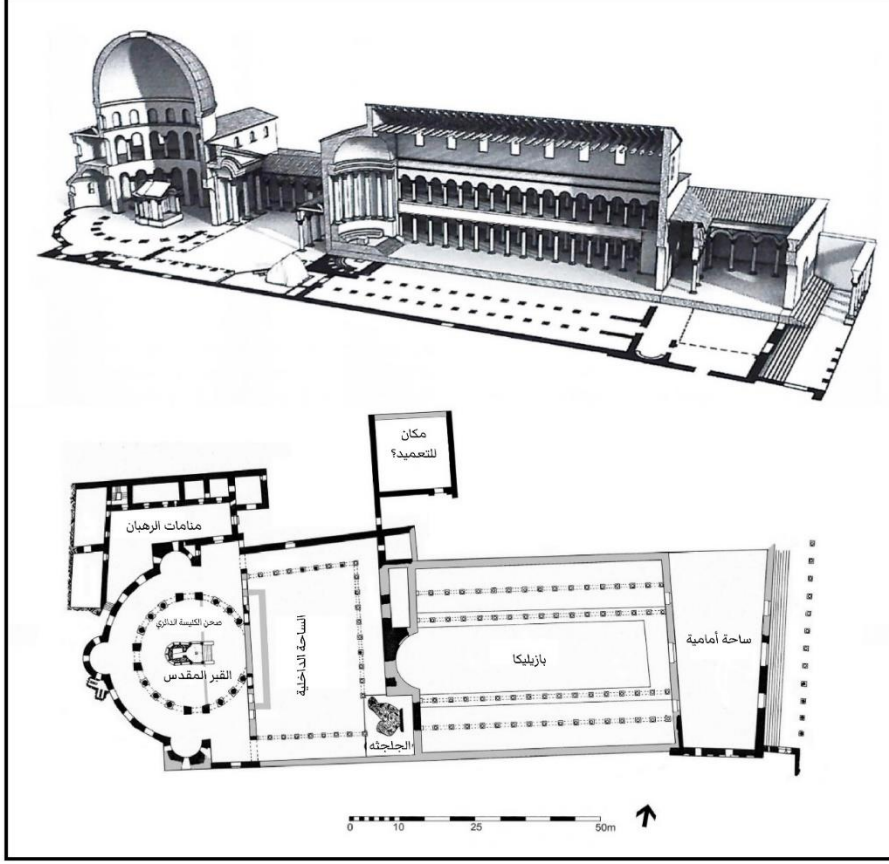
يوجد في كنيسة القيامة كنائس عديدة، أهمها: كنيسة الروم الأرثوذكس، والتي يقابل مدخلها واجهة قبة القبر المقدس، وفيها عرشان كبيران على أحدهما البطريك الأنطاكي، وعلى الآخر يقع البطريك الأورشليمي. وهناك حجرة للإثنين، فيها أوان مختلفة، من بينها تحف كنائسية قديمة.

(2) معركة أواراير دارت في 26 أيار/ مايو عام 451 م في سهل أواراير، بين متمردين أرمن بقيادة وارطان ماميكونيان Vartan Mamikonian وجيش الدولة الساسانية. ورغم انتصار الساسانيون في المعركة، إلا أنها ضمنت الحرية الدينية للأرمن. (المصدر: <https://tinyurl.com/2p9b6jy2>).

أما الأرمن الأرثوذكس فلهم بعض المناطق في الكنيسة، منها: منطقة الرواق الذي يشرف على القبر المقدس، وكنيسة القديسة هيلانة. وقد بدأ توسعهم في كنيسة القيامة منذ القرن السابع عشر الميلادي، حيث كانت آخر مرحلة منه عام 1244هـ/ 1829م. ويأتي بعد ذلك الطوائف التي لها مكانة ثانوية في كنيسة القيامة، وأولها الأقباط الأرثوذكس، الذين لهم مسكن في الكنيسة. وأما ديرهم وكنيستهم الكبرى المعروفان بدير وكنيسة القديس أنطونيوس فيقعان خارج كنيسة القيامة، وتحديدًا بالقرب منها، وقد بناهما الأسقف باسيلوس Basilius الحادي عشر بعد عام 1266هـ/ 1850م. وللأقباط في كنيسة القيامة معبد صغير مبني بالقرب من القبر المقدس عام 946هـ/ 1540م ثم جدد بعد حريق سنة 1222هـ/ 1808م. ويقع السريان الأرثوذكس الصلاة في معبد للأرمن، والذي يقع في الحنية الغربية للقبر المقدس أيضاً.

أما بالنسبة إلى المباني التي تقع خارج الكنيسة، حيث يوجد على يمين الساحة الأمامية الجنوبية للكنيسة (الضلع الشرقي من الساحة) دير إبراهيم الذي اشتره سنة 1070هـ/ 1660م من الأحباش وأكملوا بناؤه نحو عام 1101هـ/ 1690م على أنقاض كنيسة قديمة تعرف بكنيسة الرسل. وكذلك مصلى الأرمن وكنيسة للأقباط يُطلق عليها اسم كنيسة القديس ميخائيل. أما على الجانب الأيسر من الساحة الأمامية نفسها (الضلع الغربي من الساحة) توجد هناك كنائس كل من القديس يعقوب، ومريم المجدلية، والأربعين شهيداً.

(المصدر: <https://tinyurl.com/3sh7s77r>)



الشكل (19): مخطط أفقي وعلوي وأجزاء افتراضية لمبنى كنيسة القيامة.

(المصدر: Robert G: Ousterhout and Tayfun Öner)

المواد البنائية، والنقوش الكتابية

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث للمبنى، فيمكن ملاحظة استخدام البنائين والمعماريين في كنيسة القيامة العديد من المواد البنائية، تم الحصول على جزء منها من المنطقة المحيطة التي لم تكن مأهولة في الأصل. فكان الحجر الجيري الطري أو الصلب المادة الأساسية التي بنيت منها هذه الكنيسة، حيث تم تثبيت الحجرة بواسطة مادة

الشيد المصنوع محلياً من الكبارات⁽¹⁾؛ وهي عبارة عن أفران بالمعنى الحديث، يتم من خلالها تعريض الحجر الجيري لدرجات حرارة عالية لفترة زمنية طويلة ومتواصلة تصل إلى عدة أيام. إضافة إلى ذلك، استخدمت مواد بنائية أخرى لم تكن متوفرة في فلسطين ومنطقة القدس؛ فقد استوردت مادة الرخام والمرمر والجرانيت من دول ومناطق مختلفة من حوض البحر المتوسط. علاوة على ذلك، حصلوا على أنواع مختلفة من المعادن، مثل: الذهب، والنحاس، والفضة، واستخدموها في تزيين الكنيسة بترصيعها على الأبواب، والنوافذ، والألواح الخشبية التي استوردت أيضاً من مناطق تتوفر فيها الأخشاب، مثل: منطقة الأناضول، وجنوب لبنان، وغيرها.

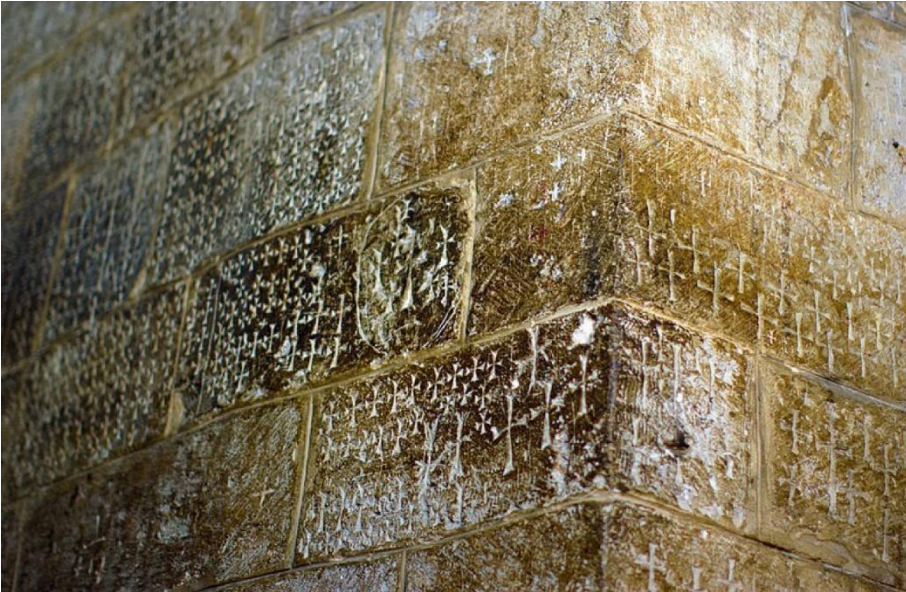
أما أهم النقوش الكتابية فهي صورة السفينة (انظر الشكل 20)، ورتوش وكتابات جدارية، ورسومات للصلبان على جدران الكنيسة من الداخل تعود إلى الفترة الصليبية. (انظر الشكل 21)



الشكل (20): صورة سفينة مع نقش باللغة اللاتينية. عثر عليه في تشرين الثاني من عام 1971م على أحد جدران هديران، والحجر أبعاده 0.65×0.31 م بالقرب من كنيسة

(1) عبارة عن أفران تقليدية قديمة كان يتم فيها تعريض الحجارة الجيرية لدرجات حرارة عالية ومستمرة بفعل النار لمدة ثلاثة أيام على الأقل من أجل الحصول على مادة الشيد.

القديس فارتان والشهداء الأرمن في القسم الأرمني السفلي من كنيسة القيامة. ويقرأ النقش الكتابي باللغة اللاتينية DOMINE IVIMVS أي: (يا رب، لقد ذهبنا). ويعتقد بأن هذه الرسمة نقشت قبل تاريخ تأسيس الكنيسة. (المصدر: MadainProject). وهناك من يعتقد أنها تمثيل لسفينة شراعية بيزنطية. فيظهر فيها القوس إلى اليسار والمؤخرة، واثنان من الدفة إلى اليمين. يبدو أن الصاري والشرع قد تم إنزالهما. وفقاً لما ذكره إم بروشي، فإن النقش اللاتيني يقرأ: "DOMINE IVIVS"، "يا رب، لقد ذهبنا". وهو يعتقد أن ذلك إشارة إلى النسخة اللاتينية من المزمور 121: 1. يبدو أن بعض الحجاج المسيحيين كان يشكرهم على وصولهم بأمان. من ناحية أخرى، يقرأ مورفي أوكونور النقش باسم DD M NOMINUS أي "هدية ماركوس نومينوس". من المحتمل أن يعود تاريخ الكتابة إلى حوالي 330 م - بعد تدمير قسطنطين لمعبد هادريان القديم - ولكنه قبل اكتمال بناء كنيسة القيامة. (المصدر: MadainProject)



الشكل (21): نقوش ورسومات للصليب على واجهات الكنيسة من الداخل تعود إلى

الفترة الصليبية. (عدسة: Victor Grigas, 2011)

مقارنة تصميم الكنيسة مع تصاميم معمارية

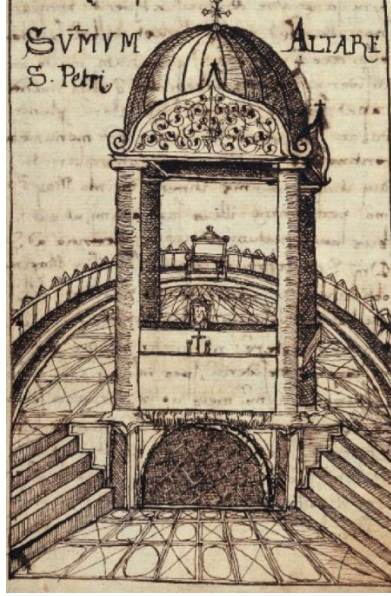
تبدأ العمارة البيزنطية رسمياً مع بداية حكم الإمبراطور قسطنطين الأول، وهي ظهرت وتطورت قبل ذلك بمئة سنة على الأقل، قبل اعتراف قسطنطين الأول بالديانة المسيحية في 313م. (Encyclopedia Britannica, 2006: 262) على الرغم من وجود أدلة مادية محدودة، إلا أن المكتشفات الأثرية والنقوش الكتابية قد ساعدتنا في فهم تشكيل العمارة التي عملت على خدمة الدين الجديد. إذ كانت العبادة المسيحية في المنزل بداية، فأطلق عليها اسم الكنيسة المنزلية. في حين أن هناك بقايا معمارية لكنائس مهمة في روما، فقد أعيد بناء معظم مواقع العبادة المسيحية المبكرة وتوسيعها، مما أدى إلى تدمير الكثير من الأدلة المادية القديمة. أما في منطقة بلاد الشام فهناك دلائل على وجود أقدم منزل مسيحي في دورا أوروبوس Dura Europos في سوريا، الذي بُني في عام 232م. (المصدر: <https://tinyurl.com/7vfws5w9>)، ويتكون هذا المنزل من غرفتين: قاعة اجتماعات طويلة، إضافة إلى حوض ماء للتعميد. ومن الأمثلة الأخرى على المنازل المسيحية: منزل القديس بطرس في كفر ناحوم في شمال فلسطين.

وعلى عكس الوثنيين، الذين مارسوا حرق الجثث والدفن Cremation، أصرّ المسيحيون على الدفن؛ بسبب الإيمان بالقيامة الجسدية للموتى يوم القيامة. بالإضافة إلى مقابر فوق الأرض ومقابر تحت الأرض Catacombs، فقد طلب المسيحيون أماكن لإقامة الولائم التذكارية، وهي عبارة عن عادات وثنية. (المصدر: <https://tinyurl.com/yy9u997j>)

كانت أقدم المدافن الخاصة بالمسيحيين الأوائل تتم في مقابر تحت الأرض، ولكن مع نهاية القرن الثاني الميلادي، عُرفت المقابر المسيحية حصرياً، بدءاً من مقبرة تحت الأرض للقديس بطرس على طريق أبيا Apia، حيث كانت في الأصل منظمة بشكل جيد بسلسلة من الممرات المتوازية المنحوتة في التufa (صخرة مسامية شائعة في إيطاليا)، توسعت بعد ذلك وأصبحت أكثر تشعباً على مدى القرون اللاحقة، حيث كان الشكل الأكثر شيوعاً للمقابر عبارة عن حجرة بسيطة تشبه الرف، منظمة على طبقات متعددة في جدران الممرات. توفر

الغرف الصغيرة المحاطة بمقابر Arcosolium⁽¹⁾ مكاناً للمدافن الأكثر ثراءً، كما توفر أيضاً دليلاً على التقسيم الطبقي الاجتماعي داخل المجتمع المسيحي.

ومن أهم الكنائس المتأثرة بنظام الكنائس الشهداء، كنيسة القديس بطرس في روما التي تجمع ما بين نظام البازيليكا ومقبرة الشهداء، وقد تم وضع ترانسبت Transept - وهو عبارة عن صحن عرضي ذو ممر واحد - والذي وفر الوصول إلى قبر القديس. (انظر الشكل 22) وهناك كنائس أخرى تتشابه مع مخطط كنيسة القيامة، مثل بازيليك القديس فيتال في رافينا في إيطاليا، التي بنيت عام 547م. وأيضاً كنيسة بالاتين في آخن في ألمانيا، والتي بنيت عام 804م. (انظر الشكل 23)

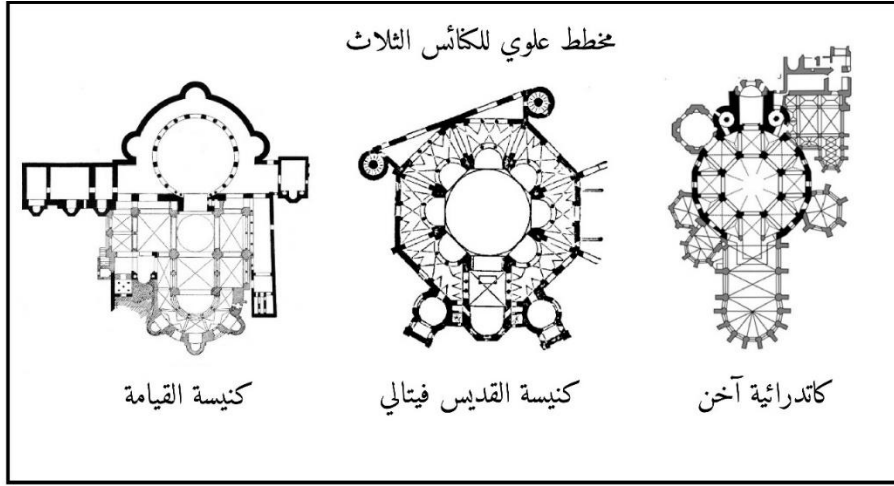


الشكل (22): كنيسة القديس بطرس التي تتشابه إلى حد كبير مع كنيسة القيامة وبخاصة

منطقة القبر المقدس. (المصدر: (Fribourg, Bibliothèque cantonale et

universitaire, ms. L 181, f. 16v)

(1) عبارة عن مقابر محفورة في الصخر، تتخذ واجهته الرئيسية شكل القوس، كانت مخصصة للشهداء المسيحيين والطبقة الغنية.



الشكل (23): التشابه الواضح في مخطط الكنائس الثلاث (كنيسة القيامة بنيت في عام 326م، وكنيسة القديس فيتالي في رافينا، إيطاليا، بنيت في عام 547م، وكاتدرائية آخن في ألمانيا، بنيت في عام 804م. مما يدل على تأثر بناء الكنائس الأوروبية بمبنى كنيسة القيامة. (المصدر: <https://smarthistory.org/palatine-chapel-aachen>)

إجراءات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه كنيسة القيامة

تُعد كنيسة القيامة، التي تقع في قلب البلدة القديمة من مدينة القدس، من أقدس المواقع المسيحية في العالم، إذ يُعتقد أنها شُيّدت فوق الموقع الذي صُلب ودُفن فيه السيد المسيح. وفضلاً عن رمزيها الدينية العالمية، فإن الكنيسة تشكل حجر الزاوية في هوية القدس التاريخية والدينية، خاصةً في السياق الفلسطيني. غير أن هذه المكانة لم تحمها من الإجراءات القمعية والممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ضمن سياق أوسع يهدف إلى تهويد المدينة وتفريغها من مكوناتها الدينية والثقافية المتعددة.

أولاً: القيود على الوصول والحركة

من أبرز الإجراءات التي تمارسها سلطات الاحتلال اتجاه كنيسة القيامة هي فرض قيود مشددة على دخول المصلين والزوار الفلسطينيين إليها، لا سيما في المناسبات الدينية الكبرى مثل عيد الفصح المجيد وسبت النور. في هذه الأيام، عادةً ما تنصب القوات الإسرائيلية عشرات الحواجز العسكرية في البلدة القديمة، وتغلق المداخل المؤدية إلى الكنيسة، وتحدّ من عدد المشاركين المسموح لهم بدخولها، حتى ممن يحملون التصاريح المسبقة. وتنفّذ هذه الإجراءات تحت ذرائع أمنية واهية، وهي في جوهرها تشكل تعدياً واضحاً على حرية العبادة المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وثقت الكنائس المحلية والحجاج من الخارج، مراراً، حالات إذلال وتفتيش مهين، بل والاعتداء الجسدي أحياناً، على رجال دين ومواطنين مسيحيين خلال محاولاتهم الوصول إلى كنيسة القيامة. على سبيل المثال خلال سبت النور لعام 2022، حاصرت الشرطة الإسرائيلية محيط الكنيسة، ومنعت عشرات المصلين من دخولها، رغم استيفائهم الشروط الإسرائيلية المعلنة، مما أثار احتجاجاً كنسياً واسعاً (جريدة عرب 48. 23 / 04 / 2022. الساعة: 22:09. الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/f87c4a96>)

ثانياً: الضرائب على ممتلكات الكنيسة

في عام 2018، أعلنت بلدية الاحتلال في القدس نيتها فرض ضرائب على ممتلكات الكنائس المسيحية في المدينة، وهو ما اعتبرته البطريركيات اليونانية والأرمنية والكاثوليكية انتهاكاً صارخاً للوضع الراهن المعمول به منذ الحقبة العثمانية. ورداً على ذلك، اتخذت الكنائس خطوة احتجاجية تاريخية تمثلت في إغلاق كنيسة القيامة لمدة ثلاثة أيام، في سابقة لم تحدث منذ عقود. وقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة صرخة في وجه محاولات الاحتلال لتقويض البنية المؤسسية للكنائس المسيحية وتقييد نشاطها الديني والاجتماعي والاقتصادي (الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. <https://www.plo.ps/ar/Article/47843>).

وعلى الرغم من التراجع المؤقت عن فرض الضرائب بعد الضغط الدولي، إلا أن التهديد لا يزال قائماً، ويُستخدم كورقة ضغط على الكنائس المسيحية، في محاولة لابتزازها مالياً وإدارياً.

ثالثاً: الاعتداءات على رجال الدين والمقدسات

إلى جانب الإجراءات الرسمية، شهدت الأعوام الأخيرة تزايداً في الاعتداءات من قبل جماعات استيطانية متطرفة على رجال الدين المسيحيين والمقابر والكنائس في القدس. وقد وثقت منظمات حقوقية محلية ودولية حوادث متكررة، تعرّض خلالها الرهبان والراهبات للبلصق والشتائم والإيذاء الجسدي، خاصة في محيط كنيسة القيامة. كما تم تدنيس قبور مسيحية في مقبرة جبل صهيون، وكتابة شعارات عنصرية على جدران الأديرة والكنائس. ورغم توثيق هذه الانتهاكات، فإن الشرطة الإسرائيلية نادراً ما تحقق فيها بجدية، بل تتعامل معها كحوادث فردية، مما يعزز بيئة الإفلات من العقاب، ويؤجج مناخ الكراهية والعداء ضد المسيحيين الفلسطينيين.

رابعاً: تهويد المدينة وتقويض الوجود المسيحي

كل هذه الإجراءات لا يمكن فصلها عن سياسة الاحتلال الأشمل تجاه مدينة القدس، والتي تهدف إلى تغيير طابعها الديمغرافي والديني لصالح الرواية الصهيونية. فبالإضافة إلى ما تتعرض له كنيسة القيامة، فإن عشرات العائلات المسيحية في القدس تواجه خطر التهجير، ومؤسساتها تواجه تضييقاً إدارياً ومالياً مستمراً. وتشير تقارير كنسية ودولية، من بينها بيانات *Latin Patriarchate of Jerusalem* وتقارير *OCHA* إلى أن نسبة المسيحيين الفلسطينيين في القدس الشرقية انخفضت بشكل كبير خلال العقود الماضية، من نحو 20٪ في مطلع القرن العشرين إلى أقل من 1٪ اليوم، نتيجة لهذه السياسات العنصرية والممنهجة.

وأخيرًا، فإن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد كنيسة القيامة، بما في ذلك القيود على العبادة، ومحاولات فرض الضرائب، والاعتداءات المتكررة، تشكل جزءًا من سياسة شاملة لتقويض التعددية الدينية والثقافية في القدس الشرقية المحتلة. ويعد صمت المجتمع الدولي إزاء هذه الممارسات تشجيعًا ضمنيًا لها. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تحرك دولي حقيقي لحماية حرية العبادة وصون الوجود المسيحي الأصيل في المدينة المقدسة، باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من العدالة التاريخية والكرامة الإنسانية.



الشكل (24): صورة تمثل اجراءات الاحتلال الاسرائيلي على المدخل الجنوبي لكنيسة القيامة (المصدر: من انتاج الذكاء الصناعي Chatgpt).



الشكل (25): إغلاق كنيسة القيامة احتجاجاً على فرض الضرائب من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي (المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(<https://www.plo.ps/ar/Article/47843>)



شكل (26): انتشار قوات الشرطة الاسرائيلية في محيط كنيسة القيامة. ((جريدة عرب 48.

23 / 04 / 2022. الساعة: 22:09. الموقع الإلكتروني: (<https://tinyurl.com/f87c4a96>)

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نستطيع القول إن كنيسة القيامة في القدس تُعد من أهم المعالم الدينية والتاريخية والمعمارية في العالم، ليس فقط لرمزيتها المسيحية المرتبطة بالمكان المعروف تقليدياً بصليب ودفن وقيامه السيد المسيح عليه السلام، بل أيضاً لكونها مرآة عاكسة للتاريخ الديني والسياسي والثقافي للمنطقة. لقد أنشئت الكنيسة في موقع كان سابقاً يُستخدم من قبل الرومان كمكان للإعدام ومعبد وثني، ما يجعل عملية تحويل هذا الفضاء إلى مركز مسيحي مقدس تحولاً جوهرياً في هوية المدينة الدينية والمعمارية، خاصة في ظل التحول الذي شهده العالم الروماني نحو المسيحية خلال القرن الرابع الميلادي. وقد جاءت فكرة إنشاء الكنيسة بمبادرة من الإمبراطورة هيلانة، والدة الإمبراطور قسطنطين الأول، عام 326م، ضمن مشروع أوسع لإضفاء طابع مسيحي على المدينة المقدسة. ومنذ ذلك الوقت، تعرضت الكنيسة لعدة تحولات كبيرة شملت الزلازل المدمرة، والصراعات المذهبية، والغزوات العسكرية، إلا أنها في كل مرة كانت تُرمم وتُعاد صياغتها معمارياً بما يضمن بقاء طابعها الديني والرمزي. وقد أسهمت هذه التغيرات في تشكيل بنية معقد يُجسد قرونًا من التاريخ، ويعكس أنماطاً معمارية متداخلة من الحقبة البيزنطية إلى العصور الصليبية وما بعدها.

تتكوّن الكنيسة من عدد من العناصر المعمارية الفريدة، مثل ساحة الاستقبال، وحجر المسح، ومنطقة الجلجثة، والبازيليك الكبرى التي تقود إلى القبر المقدس المغطى بالقبة المركزية. وتُعد هذه المكونات ليست فقط أماكن مقدسة للعبادة، بل أيضاً عناصر معمارية متقنة أثرت بعمق في تصميم الكنائس في أوروبا، كما يظهر في كنائس مثل رافينا وآخن وكنيسة القديس بطرس في روما، مما يدل على الامتداد الجغرافي والتأثير الحضاري للكنيسة في الثقافة الغربية المسيحية.

إن دراسة كنيسة القيامة لا تقتصر على فهم تطورها المعماري أو مكانتها الدينية فحسب، بل تمتد لتشمل إدراك السياق التاريخي والسياسي الذي مرت به، وفهم الصراعات التي جرت حولها، والتي تستمر حتى اليوم ضمن ما يُعرف باتفاق "الوضع القائم" أو "الستاتيكو"، الذي ينظم العلاقات بين الطوائف المسيحية داخل الكنيسة. كل هذه الجوانب تجعل من الكنيسة موضوعاً غنياً ومتعدد الأبعاد، جديرًا بالبحث والتأمل العلمي، لما تحمله من دلالات روحية وإنسانية وثقافية عابرة للحدود والزمن.

مسطرة تاريخية

(المصدر:
Gibso, S; Tylor, J.E, 1994:XIX

1 القرنين التاسع والثامن ق. م استخدم الموقع كمقيل للجارا.	2 القرنين السابع والسادس ق. م شهد السكن على فترات متقطعة، ودفن الموتى في هذه المنطقة.	3 القرنين الخامس والاربع قبل الميلاد استخدمت المنطقة لأغراض زراعية، ودفن بعض الموتى، إضافة إلى استخراج الجارة منها.
4 43-41م أصبحت منطقة كنيسة القيامة داخل الجدار الثالث الذي بناه هيرود أغريبا، وقد أزيلت محتويات القبر المقدس.	5 بعد عام 135م الإمبراطور الروماني هدران بيني معبد فينوس في مكان كنيسة القيامة.	6 326م بأمر من الإمبراطور قسطنطين الأول أزيل معبد فينوس، والبدء ببناء مبنى جديد يمثل القبر المقدس.
7 شهر ايلول من عام 335م افتتح قسطنطين مبنى الكنيسة (البازيليك)	8 4 حزيران من عام 614م قام الجيش الفارسي بقيادة قورش بنهب وتدمير الكنيسة.	9 629م قام الأب موديستوس بترميم المبنى وإضافة مباني جديدة.
10 18 تشرين الأول من عام 1009م قام الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بتدمير الكنيسة، قام بتدمير البازيليك التي بناها قسطنطين.	11 1042 قام قسطنطين مونوماخوس بترميم الكنيسة	12 1048 بناء القبر المقدس (لا روتوندا)

13 15 تموز من عام 1099م

احتل الصليبيون مدينة القدس بقيادة الملك جودفري بويلون Godfrey Bouillon، وأعيد البناء بعد ذلك في موقع الكنيسة نفسه.

14 15 تموز من عام 1149م

كرست كنيسة القيامة
للصليبيين فقط

1555 **15**

إعادة بناء مبنى القبر
المقدس من قبل بونيفيس
أوف راغوسا (Boniface of
Ragusa)

1719 **16**

قامت جمعية الأخوان
المسيحيين بترميم
الكنيسة

1810-1808 **17**

حريق هائل يتلهم داخل
مبنى الروتندا

18 آذار من عام 1867
وأيلول من عام 1868م

استبدال قبة القاعة
المستديرة1927 **19**

تعرضت الكنيسة لدمار واسع بسبب الزلزال

1934 **20**

تعرضت الكنيسة لحريق أدى إلى المزيد من الدمار فيها

1949 **21**

حريق آخر أدى إلى حرق الجلد
الذي يغطي القبة

1959 **22**

التوصل إلى اتفاق ما بين
المذاهب الوصية على
الكنيسة بهدف البدء بوضع
برنامج لترميم الكنيسة.

1960 **23**

دراسات جديدة على
المبنى، عمليات ترميم
 وإعادة تأهيل المبنى

2016 **24**

فتح القبر المقدس لأول مرة بهدف الترميم

2018 **25**

اغلق الكنيسة مؤقتاً احتجاجاً على إجراءات ضريبية فرضتها إسرائيل

١ - (داغوزو بالإغالبية والألبانية) و (الماسيا اليوم في جنوب كرواتيا الحديثة) التي ظهرت خلال الفترة ما بين 1358-1808م. وبسبب إلى ذروتها التجارية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تحت حماية الدولة العثمانية قبل أن يقوم المليون يونايت بغزوها في عام 1808م. (المصدر: <https://tinyurl.com/23jrvk5>)

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. كتاب العهد الجديد، نداء الرجاء - شتوتغارت - ألمانيا.
2. العارف، عارف. المفصل في تاريخ القدس، ط2، مطبعة المعارف - القدس، 1986.
3. العربية CNN، "إعادة فتح" قبر المسيح "للزوار بعد عملية إعادة ترميم شاقة في القدس".
الجمعة 24 / 03 / 2017. الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p98mhk9>
4. عيسى، حنا، (2021)، "تاريخ معالم كنيسة القيامة (كنيسة القبر المقدس)"، شبكة فلسطين الإخبارية، بتاريخ 06 / 07 / 2021. الرابط الإلكتروني:
<http://pnn.ps/news/502700>
5. لانكستر، جيمس إي، (2015)، "الكنيسة والسلام: متجمدان في الزمن".
CoastDaylight.com. تم الاسترجاع في 9 أيار 2019.
6. محمد، زكريا (2021). "أصل التسمية لكنيسة القيامة". حوليات القدس. الصفحات:
60-58.

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

1. Avi-Yonah, M. 1954. The Madaba Mosaic Map. Jerusalem: Israel Exploration Society Ciborium of Old St. Peter's, Werro, Itinerarium von der saeligen Reise gegen Romeund Jerusalem im Jahr 1581 (Fribourg, Bibliothèque cantonale et universitaire, ms. L 181, f. 16v)
2. COUASNON, C. O.P., The Church of the Holy Sepulchre in Jerusalem. The Sohweich Lectures of the British Academy, 1972, Oxford University Press, London, 1974 (15.5 X 25 cm), 64 pages, 28 planches par Jean-Claude Filteau Laval théologique et philosophique, vol. 32, n° 1, 1976, p. 101-102.

3. De Vogüé, *Les églises de la Terre Sainte*. French Edition, (Paris, 1860)
4. *Encyclopedia Britannica*, 2006.
5. Eusebius, *Church History, Life of Constantine, Oration in Praise of Constantine*. From Philip Schaff, *Nicene and Post-Nicene Fathers*.
6. Georg Dehio, G.; von Bezold, G., *Kirchliche Baukunst des Abendlandes*. Stuttgart: Verlag der Cotta'schen Buchhandlung 1887-1901, Plate No.
7. Gibson, S., Taylor, J.E., 1994. Beneath the Church of the Holy Sepulchre Jerusalem. The Archaeology and Early History of Traditional Golgotha. Published by the Committee of the Palestine Exploration Fund. London.
8. Harvey, W., 1935. *Church of the Holy Sepulchre, Jerusalem: Structural Survey*, Final Report, London: Humphrey Milford.
9. Henig, M., (ed), *A Handbook of Roman Art*, p. 30, Phaidon, 1983.
10. Lavrentyeva, E., June 2019. "The Architectural History of the Church of the Holy Sepulchre in Jerusalem: The Question of the Periodization of Melchior De Vogüé". *Series: Advances in Social Science, Education and Humanities Research. Proceedings of the 2019 International Conference on Architecture: Heritage, Traditions and Innovations (AHTI 2019)*. Published by Atlantis Press. DOI: <https://doi.org/10.2991/ahti-19.2019.11>
11. Norwich, J.J. (1996). *Byzantium* (First American ed.). New York. pp. 68–69. ISBN 0394537785. OCLC 18164817
12. NOTIZIARIO, Studium Biblicum Franciscanum, Jerusalem, p. 25, 2018.

13. Roberts, D., *The Holy Land, Syria, Idumea, Arabia, Egypt, and Nubia*.
from drawings made on the spot by David Roberts ...; lithographed by
Louis Haghe. London: F.G. Moon, 1842-1845, v. 1, pts. 1-2, p. 11.
Library of Congress: <https://www.loc.gov/resource/cph.3g03432/>
14. Vincent, L.-H., and F.-M. Abel. Jérusalem : Recherches de topographie,
d'archéologie et d'histoire Vol. 1, Jérusalem antique. Paris, 1912. Vol. 2,
Jérusalem nouvelle. Paris, 1914. Vol. 2, Jérusalem nouvelle. Paris, 1922.
15. **Wasserstein, B**, 2001. *Divided Jerusalem: The Struggle for the Holy City*
(Yale University Press).

المواقع الإلكترونية:

1. <https://tinyurl.com/2p8rjany>
2. <https://www.raya.ps/articles/1111382.html>
3. <https://tinyurl.com/3cn78257>
4. <https://tinyurl.com/3sh7s77r>
5. <https://tinyurl.com/2p9b6jy2>
6. <https://tinyurl.com/23jsrvk5>
7. <https://tinyurl.com/7vfws5w9>
8. <https://tinyurl.com/yy9u997j>
9. <https://tinyurl.com/f87c4a96>
10. <https://www.plo.ps/ar/Article/4>

تأثير التوجيهات الإسرائيلية في المناهج الدراسية على الهوية الوطنية

لطلبة المدارس العربية بمحافظة القدس

إسراء ياسر ذيب الدبس

جامعة الاستقلال - الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية

كلية البحث العلمي و الدراسات العليا

المقدمة:

تُعَدُّ الهوية الوطنية من الركائز الأساسية التي تُشكِّل الوعي الجمعي والانتماء لدى الشعوب، وهي تتكون من عناصر متعددة تشمل اللغة، التاريخ، الثقافة، والانتماء للأرض. وتؤدي العملية التربوية دورًا حاسمًا في ترسيخ هذه الهوية، حيث تُعتبر المناهج الدراسية أحد أبرز أدوات بناء الوعي الوطني، خصوصًا لدى فئة الطلاب في مراحلهم التعليمية الأولى.

وفي السياق الفلسطيني، تتعاضد أهمية هذا الدور نتيجة للظروف السياسية المعقدة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لا سيما في محافظة القدس، والتي تواجه تحديات مركبة بفعل السياسات الإسرائيلية الساعية إلى تهويد المدينة وطمس معالمها العربية والإسلامية، بما في ذلك التأثير المباشر على المنظومة التعليمية.

منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967، سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تهويد المدينة وتغيير طابعها الديمغرافي والثقافي، وكان التعليم أحد الميادين الأساسية التي وُجِّهت لها هذه الجهود. وقد تمثلت هذه المساعي في محاولات مستمرة لإحلال المنهاج الإسرائيلي محل المنهاج الفلسطيني، أو إدخال تعديلات جوهرية على المنهاج الفلسطيني

المُستخدم في المدارس التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال حذف أو تعديل محتويات تتعلق بالتاريخ الفلسطيني، أو الهوية الوطنية، أو النكبة، أو مقاومة الاحتلال.

تهدف هذه التوجيهات إلى إفراغ المناهج من المضامين التي تُعزز الانتماء الوطني الفلسطيني، واستبدالها بسرديات تتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، الأمر الذي يُهدد بتشويه وعي الطلبة وهويتهم الوطنية، خاصةً في سنٍّ تعتبر من أكثر الفترات تأثيرًا في بناء الشخصية والاتجاهات.

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية هذا البحث المتمثلة في السؤال الآتي: ما أثر التوجيهات الإسرائيلية في المناهج الدراسية على الهوية الوطنية لطلبة المدارس العربية بمحافظة القدس؟

تزداد أهمية هذا الموضوع في ظل استمرار الانقسام بين الجهات المشرفة على التعليم في القدس، وتعدد المرجعيات التعليمية (السلطة الفلسطينية، الأوقاف، الوكالة، المدارس الخاصة، والمعارف الإسرائيلية)، مما أدى إلى تباين في نوعية المناهج المقدمة للطلبة، وفتح المجال أمام محاولات لفرض محتوى تعليمي مفرغ من روايته الوطنية. بناءً عليه، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الآثار النفسية والثقافية والاجتماعية لهذه التوجيهات على الطلبة في القدس.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية وإطار نظري

1- تعريف الهوية:

هي تعريف الفرد لذاته، ولا يمكن أن تُعرف الذات في فراغ، بل يمكن للإنسان أن ينسب نفسه لما يحيط به. فالهوية تشمل السمات الروحية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً عن غيره من خلال حياته وعاداته وتقاليده ومعتقداته. وهي أيضاً وعي بالفكر عبر التاريخ، قابل للتحوير والتطوير من زمن إلى آخر. وقد عرّفها بعض الباحثين أيضاً على أنها شعور جمعي لأمة أو شعب ما يرتبط ببعضه مصيرياً ووجودياً (المسعودي، 2021).

2- أنواع الهوية:

1- الهوية الوطنية الفلسطينية: وهي الانتماء لفلسطين كوطن وقضية، ويعبر سكان القدس الفلسطينيون عن هويتهم الوطنية من خلال التمسك بعروبتهم وانتمائهم لفلسطين التاريخية.

2- الهوية الدينية (الإسلامية والمسيحية): القدس هي مدينة مقدسة للديانات الثلاث، لكن للفلسطينيين المسلمين والمسيحيين فيها هوية دينية متداخلة مع الوطنية.

3- الهوية القانونية المزدوجة: العديد من المقدسيين يحملون الهوية الزرقاء الإسرائيلية (إقامة دائمة) دون أن يكونوا مواطنين إسرائيليين، ويرفضون حمل الجنسية الإسرائيلية لعدم اعترافهم بشرعية الاحتلال.

4- الهوية الثقافية العربية: وتشمل الانتماء للثقافة العربية من حيث اللغة، الأدب، الموسيقى، اللباس، الطعام، والتقاليد الاجتماعية (أبو غزالة، 2021).

3- مكوّنات الهوية:

تتكون الهوية من عوامل داخلية وخارجية، تتضافر لتشكيل صبغة عامة للفرد. ولا يستطيع الإنسان إدراك كامل مكونات هويته إلا من خلال دراستها أو تلقيها عبر التعليم المبني على أسس علمية واجتماعية.

أحد هذه المكونات هو الموقع الجغرافي، إذ يسهم في تشكيل الهوية عبر إضفاء خصائص معينة على الفرد تمكّنه من العيش والتفاعل مع البيئة المحيطة به. كما يؤدي التاريخ المشترك دورًا مهمًا في تعريف الفرد بذاته، حيث يشكل الإطار العام الذي ينطلق منه فكر الإنسان أحيانًا، ويؤثر فيه إرث التاريخ وأحداثه في تعاملاته مع الوقائع المعاصرة. ويعدّ الثقافة الموحّدة عنصرًا آخر في بناء الهوية، إذ تنتقل المعارف والقيم والممارسات من جيل إلى آخر، وتشكل مكونات الفرد الفكرية والاجتماعية. ما هو محبب ومعتاد لدى جماعة معينة، قد يكون مرفوضًا أو غير مقبول لدى جماعة أخرى، بما يبرز التنوع الثقافي وأثره في تشكيل الهوية (المسعودي، 2021).

1. أهمية الهوية الوطنية:

تُعد الهوية الوطنية ركيزة أساسية في بناء مجتمعات متماسكة ومستقرة، وتتجلى أهميتها في عدة محاور:

- 1- تعزيز الانتماء والولاء: تغرس الهوية الوطنية شعورًا بالانتماء الحقيقي للوطن، وتغذي الولاء للدولة ورموزها ومؤسساتها، مما يمنح الفرد استقرارًا نفسيًا.
- 2- بناء الوحدة الوطنية: حين يشعر جميع الأفراد بالانتماء إلى وطن واحد بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو العرقية، يقل النزاع الداخلي ويُعزز التسامح والتعايش.
- 3- الحفاظ على التراث والثقافة: تساعد الهوية الوطنية على صيانة الثقافة المحلية من الاندثار، وتشجع الأفراد على التمسك بلغتهم، وممارساتهم الثقافية، وتقاليدهم.

- 4- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي: عندما يشعر المواطن بأنه جزء من وطن يحترمه ويحقق له العدالة، يصبح شريكاً في استقراره وداعماً لمؤسساته.
- 5- تعزيز التنمية الشاملة: تشجع الهوية الوطنية على تحمل المسؤولية والمشاركة المجتمعية واحترام القانون، وهي عوامل أساسية لتحسين التنمية البشرية والاقتصادية والتعليمية (أبو غزالة، 2021).

2. الهوية الوطنية الفلسطينية:

تمثل الهوية الوطنية الفلسطينية أداة لتوحيد الفلسطينيين حول قضية مشتركة، وترتبط بثوابت تاريخية ودينية وثقافية. وتتميز عن الهويات الأخرى بمكونات خاصة تشمل التراث، التاريخ، الدين، الثقافة، المعرفة، مقاومة الاحتلال، النضال، الثورة، والانتفاضات المستمرة، إلى جانب تأثيرات التهجير والدمار والتهميش.

ومن أبرز الأحداث التاريخية التي ساهمت في تشكيل الهوية الفلسطينية:

- الثورة الفلسطينية (1936-1939).

- النكبة عام 1948.

- الانتفاضتان الأولى والثانية.

وتكتسب الهوية الوطنية الفلسطينية تعزيزاً مباشراً وغير مباشر من خلال العملية التعليمية، خاصة المناهج المقدمة باللغة العربية، ودروس التاريخ، والأنشطة التي تعزز وعي الطلبة بقضيتهم الوطنية (أبو غزالة، 2021).

3. العلاقة بين الهوية والتعليم:

تشكل مدينة القدس نموذجاً فريداً لفهم العلاقة بين الهوية الوطنية والنظام التعليمي، إذ يتحول التعليم من مجرد وسيلة لنقل المعرفة إلى أداة جوهرية لإنتاج الهوية أو إعادة تشكيلها.

فالقدس، بما تحمله من أهمية دينية وسياسية وتاريخية، تمثل مسرحاً لصراع هوياتي مستمر، يتركز جزء كبير منه داخل المدارس والمناهج الدراسية. وفي هذا السياق، يسعى المقدسيون إلى استخدام التعليم لتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية عبر:

- الحفاظ على المناهج الفلسطينية.
 - ترسيخ اللغة العربية.
 - تعزيز القيم الثقافية والدينية المرتبطة بالانتماء التاريخي لفلسطين.
- وتلعب المؤسسات التعليمية الفلسطينية، الرسمية والأهلية، دوراً محورياً في هذا الإطار، من خلال تنظيم فعاليات وطنية، وتوظيف رموز النضال الفلسطيني، وتوعية الطلبة بالواقع السياسي والاجتماعي الذي يعيشونه (المسعودي، 2021).

4. دور المناهج التعليمية في ترسيخ الهوية الوطنية:

يمثل التعليم حصن الأمة ووسيلتها الأساسية في نقل الثقافة والحفاظ على الهوية الوطنية. ولهذا السبب، لا تسمح الدول الحرة لأي جهة أجنبية بالتدخل في تحديد مناهجها التعليمية، لأن التعليم يعد قضية سيادية تعكس فكر الدولة ومبادئها وعقيدتها. من خلال العملية التربوية والتعليمية، تسعى الدولة إلى تهيئة جيل قادر على التفكير وفق رؤيتها ومبادئها، ولذلك يجب أن تقوم المناهج على أسس عقائدية وفكرية واجتماعية متوافقة مع هوية البلد (المسعودي، 2021).

الفصل الثاني: التعليم في القدس تحت الاحتلال

أولاً: واقع التعليم في مدينة القدس خلال الحقب التاريخية

تعد مدينة القدس مركزاً رئيساً للنزاعات المحلية والإقليمية والدولية نظراً لأهميتها الدينية والسياسية والجغرافية والاقتصادية، ما انعكس على مختلف مرافق الحياة، ولا سيما قطاعي التربية والتعليم. ويشير السرد التاريخي إلى أن الاهتمام بالقطاع التعليمي في القدس بدأ منذ تحريرها من الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي في القرن التاسع الهجري، حيث شهد النظام التعليمي في العصور الأيوبية والمملوكية نهضة كبيرة، وشُيدت أكثر من مئة مدرسة، مثل مدرسة بيت المقدس في المسجد الأقصى ومدرسة الصلاحية، بهدف تأكيد هوية المدينة العربية والإسلامية بعد فترة الاحتلال الصليبي التي استمرت قرناً تقريباً. وعلى مر التاريخ، تعاقبت على القدس أربع سلطات رئيسية: الحكم العثماني، الانتداب البريطاني، الحكم الأردني، والاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أثرت السياسات المتعاقبة لهذه السلطات على جميع قطاعات الحياة، وخاصة القطاع التعليمي، الذي تم توظيفه كوسيلة لنقل الفكر والدين والحضارة والسياسة، مع الحفاظ على الهوية الوطنية وتطوير المعرفة بما يتماشى مع التطورات العالمية (مطر، 2016).

1. التعليم في القدس خلال الحكم العثماني (1916-1917)

كان التعليم في القدس خلال العهد العثماني موجَّهاً لخدمة مصالح الحكومة الحاكمة، التي سعت إلى تكوين جيل فلسطيني قادر على تلبية متطلبات الحكم العثماني. وقد ركزت السلطات العثمانية على صياغة التعليم بمضمون تركي، خاصة في مادتي التاريخ والجغرافيا، بغرض "تثريك" السكان العرب. كما كان التعليم العربي محدوداً في المؤسسات الرسمية، نظراً لاعتماد الدولة على اللغة التركية كلغة رسمية للتدريس (مطر، 2016).

2. التعليم في القدس خلال حكم الانتداب البريطاني (1917-1947)

انعكست السياسة البريطانية في القدس على نظام التعليم الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بتصميم الخطط التربوية والمناهج وفق فلسفة الانتداب. لم يُشارك المختصون أو التربويون الفلسطينيون في إعداد هذه الخطط، ما جعل النظام التعليمي البريطاني بعيداً عن احتياجات الفلسطينيين وأهدافهم التعليمية والتربوية، بل كان يخدم المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة (مطر، 2016).

ثانياً: أنظمة التعليم في مدينة القدس

- تتنوع المؤسسات التعليمية في القدس بحسب الجهة المشرفة عليها، وتشمل:
- 1- مدارس الأوقاف الإسلامية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
 - 2- مدارس وكالة الغوث (الأونروا) المخصصة للاجئين الفلسطينيين.
 - 3- المدارس الخاصة التي تُدار من قبل مؤسسات دينية وأهلية فلسطينية.
 - 4- المدارس البلدية التابعة لبلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية (مطر، 2016).

ثالثاً: سياسة التعليم الإسرائيلية في القدس

يرى هارمن (Harman, 2004) أن السياسة هي التحديد الضمني أو الصريح لمسارات العمل الهادفة لتحقيق أهداف محددة. وفي سياق التعليم، فإن فهم السياسة التعليمية يتمثل في تحليل المسارات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تتبعها الدولة. ويُعد التعليم قضية سياسية، سواء كانت صريحة أو ضمنية، إذ يشمل كل ما يتعلق بما يُدرّس، وكيفية التعلم، وتنظيم الخطط التربوية، وحجم الفصول، ومعايير اختيار المواقع المدرسية، وطرق اختيار المعلمين، وسياسات منح الشهادات، والميزات المخصصة للمعلمين والمدارس، والقيم المتوقعة من المدارس وغرسها في الطلبة (زهد، 2016).

وتتأثر السياسة التعليمية في أي مجتمع بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتركيب الاجتماعي والعقائد والقيم الدينية. وتُظهر هذه السياسة المجتمع الذي تنبثق منه، إذ يتعين على الإداري التربوي التفاعل مع البيئة السياسية الخارجية لبنني سياسة تعليمية متوازنة. وبعد اعتماد السياسة التعليمية من الجهات العليا، تصبح وثيقة رسمية تُطبق من قبل المؤسسات التعليمية الرسمية لتنفيذ أهدافها التربوية (بروموني، 2015).

رابعاً: محاولات فرض المناهج الإسرائيلية على مدارس القدس

قبل حرب يونيو 1967، كانت مدارس القدس الشرقية تحت إدارة حكومة الأردن، وكانت تخضع للمناهج الأردني الرسمي. بعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية وضمها، شرعت الحكومة الإسرائيلية بمحاولات متكررة لفرض المناهج التعليمي الإسرائيلي المعروف بـ "منهاج البجروت"، والذي يُدرس في المدارس العربية داخل إسرائيل، ويتضمن تعليم اللغة العبرية كمادة أساسية.

كانت هذه المحاولات جزءاً من سياسة تهدف إلى فرض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية على المستويين السياسي والثقافي والتربوي، إذ يُعتبر التعليم أداة مركزية لتغيير الهوية الوطنية.

رفض السكان الفلسطينيين:

قوبلت هذه المحاولات برفض شعبي قاطع، إذ اعتبر الفلسطينيون قبول المناهج الإسرائيلي اعترافاً بشرعية السيطرة الإسرائيلية على المدينة، وهو أمر مرفوض جملةً وتفصيلاً. النتائج المباشرة للرفض:

أدى الرفض الشعبي إلى انخفاض ملحوظ في معدلات تسجيل الطلاب في المدارس التي فرضت المناهج الإسرائيلي، حيث انخفض التسجيل في المرحلة الابتدائية بنسبة حوالي 15٪، أما في المرحلة الثانوية فبلغ الانخفاض نحو 85٪. يعكس هذا التراجع حجم

الإضرار بالتعليم الناتج عن السياسات الإسرائيلية ومحاولات محو الهوية الفلسطينية (أبو جابر، 2017).

فشل المحاولات الإسرائيلية:

استمرت محاولات إسرائيل لتطبيق المنهاج الإسرائيلي في القدس الشرقية حتى نهاية تسعينيات القرن العشرين، مستخدمة وسائل متعددة مثل الضغط والتهديد، لكنها باءت بالفشل نتيجة المقاومة الشعبية وإصرار المجتمع على حماية التعليم الوطني الفلسطيني.

خامساً: موقف المجتمع المحلي والمؤسسات الفلسطينية

المواقف المحلية:

1- رفض شعبي واسع: أبدى المجتمع المقدسي، بما في ذلك أولياء الأمور والمعلمون، رفضاً قاطعاً لمحاولات "أسرلة" المناهج، متمسكين بالنسخ الأصلية من الكتب الفلسطينية، رغم ضغوط الاحتلال وربط التمويل بتدريس المنهاج الإسرائيلي.

2- موقف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية: أكدت الوزارة أن تهويد المناهج انتهاك لحقوق الإنسان، وتعمل محلياً ودولياً لدعم المدارس التي تدرس المنهاج الفلسطيني.

3- دور مؤسسات المجتمع المدني: مثل مركز الزيتونة ومركز تبيين، التي حذرت من خطورة تحريف المناهج، مشيرة إلى أن نحو 90٪ من الطلاب المقدسيين معرضون لخطر استهداف هويتهم الوطنية، ودعت لدعم المدارس الخاصة والأوقاف للحفاظ على المنهاج الفلسطيني (وزارة التربية والتعليم، 2022).

المواقف الدولية:

1- الأمم المتحدة ووكالة الأونروا: أدانت إغلاق إسرائيل ست مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية، معتبرة ذلك انتهاكاً للقانون الدولي، وأكدت أن هذه الخطوة تؤثر على حق آلاف الطلاب في التعليم (مطر، 2016).

الفصل الثالث: أسئلة التعليم والمناهج الفلسطينية

1. مفهوم أسئلة التعليم

تعني سياسة "أسئلة التعليم" محو التعليم الفلسطيني الذي يعزز الهوية الوطنية، وإحلال التعليم الصهيوني الإسرائيلي مكانه، من خلال السيطرة على العملية التعليمية وإفراغها من محتواها الوطني، بما يتوافق مع السياسات الإسرائيلية الخاصة (أبو غزال، 2021).

2. المناهج الفلسطينية الأصلية

المناهج الفلسطينية هي برامج تعليمية أعدتها وزارة التربية والتعليم لتعزيز الهوية الوطنية، وتشمل:

- اللغة العربية كلغة أساسية للتعليم.
- تاريخ فلسطين وتراثها الثقافي والاجتماعي.
- القضايا الوطنية مثل حق العودة والقدس عاصمة فلسطين.
- تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
- تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية مثل العدالة والحرية والتسامح (بروموني، 2015).

3. المناهج الفلسطينية المحرّفة

- تشير إلى محاولات إسرائيلية لتعديل أو تغيير المناهج الفلسطينية، عبر:
- حذف أو تقليل ذكر القضايا الوطنية مثل حق العودة والنكبة.
 - تحريف الأحداث التاريخية للنضال الفلسطيني.
 - تقديم الرواية الإسرائيلية بشكل مشوه.

- تقليل دور اللغة العربية والتركيز على اللغة العبرية أو المواد التعليمية الإسرائيلية (قويدر، 2020).

4. أهداف الاحتلال من توجيه المناهج

- طمس الهوية الوطنية الفلسطينية.
- شرعنة الرواية الصهيونية.
- إضعاف الانتماء القومي والديني.
- فرض ثقافة الخضوع والتطبيع.
- إعداد أجيال مفصولة عن قضاياها الوطنية (بومعروف، 2018).

5. التوجيهات الإسرائيلية في المناهج الدراسية

تتمثل في خطوات ممنهجة تشمل:

- 1- حذف مضامين وطنية مثل "النكبة" و"القدس عاصمة فلسطين".
- 2- إدخال مفاهيم صهيونية وتقديم إسرائيل كدولة ديمقراطية.
- 3- تحريف الخرائط باستبدال حدود فلسطين التاريخية بخريطة إسرائيل.
- 4- تغيير الأسماء العربية، مثل استبدال "القدس الشرقية" بـ "القدس الموحدة".
- 5- تشجيع المدارس على استخدام المنهاج الإسرائيلي بالحوافز أو التهديد.
- 6- الرقابة على الكتب ومنع استخدام الكتب الفلسطينية الأصلية دون إذن "وزارة المعارف الإسرائيلية" (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2021).

الفصل الرابع: طمس الهوية الفلسطينية وبناء "الهيكـل"

الأبعاد الرمزية لمشروع "الهيكـل"

- 1- رمزية دينية: إقامة "هيكـل سليمان" المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى.
- 2- رمزية سياسية: فرض السيادة الدينية والسياسية على القدس.
- 3- رمزية ثقافية وهوياتية: طمس الهوية الإسلامية والعربية للمدينة (بومعروف، 2018).

أشكال محاولات الطمس:

- التغيير الديموغرافي وتهجير السكان الفلسطينيين.
- الاستيلاء على الأراضي والممتلكات وهدم المنازل.
- السيطرة على الأماكن المقدسة.
- التغييب الثقافي والتعليمي للهوية الوطنية الفلسطينية (قويدر، 2020).

الآثار النفسية والاجتماعية على الطلبة:

- 1- فقدان الهوية والانتماء.
- 2- القلق والاضطراب النفسي.
- 3- الإحباط وفقدان الدافعية للتعلم.
- 4- ازدواجية الهوية وصراع القيم.
- 5- خوف من التعبير عن الرأي.

الآثار الاجتماعية:

- توتر العلاقات بين الطلبة والمعلمين.
- تآكل الروابط المجتمعية.
- التمييز الاجتماعي بين الطلبة (المسعودي، 2021).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1. النتائج

- التوجهات الإسرائيلية تضعف الهوية الوطنية لدى طلبة القدس.
- محاولات "أسرلة" التعليم تهدف لتهميش الرواية الفلسطينية.
- الطلبة يعانون من التشتت بين الانتماء الوطني والمناهج المحرّفة.
- وعي مجتمعي جزئي بمخاطر طمس الهوية يحتاج لدعم مؤسسي.
- التأثيرات النفسية والاجتماعية تظهر في ضعف الثقة بالهوية وتشويش معرفي حول التاريخ والقضية الفلسطينية.

2. التوصيات

- رفض وتحذير من استخدام المناهج المحرّفة.
- تعزيز الرقابة المجتمعية والمؤسسية على المناهج.
- دعم المعلمين بالمواد البديلة لتعزيز الهوية الوطنية.
- إدماج الأنشطة اللامنهجية الثقافية والوطنية.
- توسيع دور الإعلام التربوي والرقمي في كشف محاولات الطمس.

3. مقترحات لدراسات مستقبلية

- دراسة مقارنة بين المناهج الفلسطينية الأصلية والمحرّفة.
- بحث دور المعلم المقدسي في مقاومة "أسرلة" التعليم.
- دراسة ميدانية للآثار النفسية لطمس الهوية على المراهقين.
- تحليل تفصيلي للمناهج المحرّفة للكشف عن آليات الطمس والتشويه.

الخاتمة:

الهوية الوطنية ليست مجرد شعور فردي بالانتماء، بل هي منظومة متكاملة من القيم والرموز والعلاقات التي تتفاعل داخل الفرد والمجتمع، وتكمن قوتها في قدرتها على خلق وحدة وتماسك واستقرار المجتمعات، خاصة في ظل التحديات السياسية والاجتماعية المتزايدة التي تواجه الدول في العصر الحديث.

ويُعد الاهتمام بتعزيز الهوية الوطنية من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام والسياسات العامة استثماراً استراتيجياً يضمن أمن المجتمع واستقراره وتقدمه. وفي ضوء ذلك، يتضح أن التوجهات الإسرائيلية المفروضة على المناهج الدراسية في المدارس العربية بمحافظة القدس تشكل تهديداً مباشراً وممنهجاً للهوية الوطنية الفلسطينية لدى الطلبة، من خلال تشويه الحقائق التاريخية، وتغييب الرموز الوطنية، وإعادة إنتاج مضامين تعليمية تخدم الرواية الصهيونية، بهدف التأثير في وعي الأجيال القادمة وإحداث شرخ في إدراكهم لهويتهم الوطنية وانتمائهم لفلسطين.

إلا أن الدراسات الميدانية والشهادات التربوية تُظهر أن هذه التوجهات تواجه مقاومة فعلية، إذ يمتلك الطلبة وأسرهم والمجتمع المقدسي وعياً متزايداً بخطورة هذه السياسات. ويترتب على ذلك تعزيز المبادرات المجتمعية والتعليمية لحماية الهوية الوطنية، سواء من خلال توفير مناهج بديلة، أو عبر دعم الأنشطة اللامنهجية التي ترسخ المفاهيم الوطنية والثقافية.

إن الحفاظ على الهوية الوطنية في القدس ليس مجرد مسألة تعليمية، بل هو جزء من النضال السياسي والثقافي الفلسطيني ضد محاولات الطمس والتهويد. ويستلزم جهوداً متكاملة من المؤسسات التعليمية، والأهالي، والمجتمع المدني، والسلطة الوطنية الفلسطينية، لمواجهة السياسات الاحتلالية بأدوات معرفية وثقافية قوية. ومن هنا، فإن الاستثمار في تعزيز الوعي الوطني داخل المدارس، وتحصين الطلبة ضد محاولات

التزييف والتشويه، يُعد خطوة أساسية في معركة الصمود والحفاظ على الهوية الفلسطينية في القدس، لضمان استمرارية الانتماء الوطني جيلاً بعد جيل.

قائمة المراجع:

1. زهد، رهام، (2016). تأثير السياسة التعليمية الإسرائيلية على الوعي العام للشباب الفلسطيني في مدارس شرق القدس. (رسالة ماجستير - غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. أبو جابر، إبراهيم، (2017). فرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي على مدارس القدس يعزز المواطنة والسيادة الإسرائيلية على المدينة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.
3. بروموني، محمد، دليّة، (2015). المناهج التعليمية بين التطورات وتحديات المستقبل. مجلة 6 (1)، ص 151_186.
4. بو معروف، نسيم، ساعد، (2018). التوجيهات الإسرائيلية وأثرها على المجتمع الفلسطيني، (رسالة ماجستير - غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية.
5. أبو غزالة، نبيلة، (2021). أسئلة المناهج وأثرها على الثقافة الوطنية لدى سكان مدينة القدس، (رسالة ماجستير - غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
6. مطر، علاء، (2016). واقع الحق في التعليم العام في القدس المحتلة، المؤتمر الدولي الثالث عشر لمركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان.
7. قويدر، منال، (2020). درجة التحديات التي يواجهها تحديث المنهاج الفلسطيني الجديد في ضوء التحريض الإسرائيلي من وجهة نظر المشرفين وسبل التغلب عليها. مجلة جامعة الخليل للبحوث.

8. محسن، رامي، (2019). نحو مواجهة أسئلة التعليم بمدينة القدس المحتلة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، رام الله، فلسطين.
9. المسعودي، مها، (2021). قيم الهوية الوطنية لدى التلاميذ المدارس الابتدائية في مجتمع شمال سيناء. مجلة كلية التربية الإسماعيلية، العدد (49)، ص 18_40.
10. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، (2022). الإستراتيجية القطاعية للتعليم، رام الله، فلسطين.
11. حجاوي، سلافة، (2001). مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية وأشكالها. مجلة رؤية، العدد (10).
12. Harman (2004). *New directions in internationalizing higher education : Australia's development as an exporter of higher education services. Higher Education Policy*, 17(1), 101-12.

سياسات مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس

دُنيا محمد زعاترة

جامعة القدس - أبو ديس

مقدمة:

تُعَدّ القدس واحدة من أعرق المدن التاريخية والدينية في العالم، حيث تجمع بين البعد الإسلامي والمسيحي واليهودي، مما جعلها محورًا للنزاع منذ عقود طويلة. ومع تزايد السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى مصادرة الأراضي وتغيير الهوية الثقافية والدينية، برزت الحاجة إلى دراسة علمية تُبرز خطورة هذه الممارسات على مستقبل المدينة وسكانها الأصليين.

يأتي هذا البحث في إطار الجهود الرامية لفهم وتحليل خطر المصادرة وتغيير الهوية، من خلال دراسة مجموعة من الحالات الميدانية المدعّمة بالأدلة والشهادات الحقيقية، وربطها بالسياق القانوني والسياسي والاقتصادي الذي يعيشه أهل القدس. كما يُسلّط الضوء على الأبعاد الديموغرافية والثقافية المرتبطة بهذه السياسات، ومآلاتها المستقبلية.

الفصل الأول: سياسة المصادرة وأدوات الاحتلال في مدينة القدس

أولاً: خلفية تاريخية عن سياسة مصادرة الأراضي في القدس:

منذ بداية احتلال مدينة القدس الشرقية عام 1967، اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة منظمة تهدف إلى تهويد المدينة، عبر مصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي والعقارات الفلسطينية، خاصة في المناطق الحيوية المحيطة بالبلدة القديمة، وأحياء سلوان، الشيخ جراح، وواد الجوز.

وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية العديد من الأدوات القانونية والإدارية تحت غطاء ما يسمى "مصلحة التخطيط" و"حماية الأملاك الغائبة"، وهي قوانين تُتيح للاحتلال الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية بزعم "المنفعة العامة" أو "حماية البيئة"، في حين يكون الهدف الحقيقي هو بناء مستوطنات يهودية أو شوارع تخدم المستوطنين فقط. ومن أبرز أدوات الاحتلال في مصادرة الممتلكات:

1- قانون أملاك الغائبين (Absentee Property Law -1950):

يُستخدم هذا القانون بشكل متكرر من قبل سلطات الاحتلال لمصادرة ممتلكات الفلسطينيين الذين هجّروا قسراً أثناء نكبة عام 1948 أو الذين لا يقيمون حالياً في القدس، حتى لو كانوا يسكنون في الضفة الغربية. بموجب هذا القانون، تُحوّل الملكية إلى ما يُسمى "حارس أملاك الغائبين"، الذي يبيعها للمؤسسات الاستيطانية.

2- قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي (Planning and Building Law -1965):

يُستخدم هذا القانون كذريعة لهدم البيوت الفلسطينية التي بُنيت "دون ترخيص"، في حين ترفض بلدية الاحتلال إعطاء التراخيص للفلسطينيين أصلاً. وبهذا الشكل، تُصبح

عشرات آلاف الوحدات السكنية الفلسطينية "مخالفة" بنظر القانون الإسرائيلي، مما يسمح بهدمها ومصادرة الأرض.

3- قانون الحدائق الوطنية (National Parks Law):

يُستخدم لتحويل الأحياء العربية إلى "حدائق أثرية"، كما حدث في حي وادي الرابية في سلوان، حيث يتم طرد السكان وتحويل الحي إلى مزار توراتي يخدم الرواية الصهيونية.

ثانيًا: هدم المنازل والتهجير القسري

تُعتبر سياسة الهدم أداة رئيسية لإفراغ القدس من سكانها الأصليين، حيث يتم هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، رغم أن الاحتلال يرفض غالبًا منح التراخيص للفلسطينيين. وفي عام 2023 وحده، تم تسجيل 213 حالة هدم في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير مئات العائلات.

ثالثًا: الاستيطان والتهويد الديمغرافي

أقامت إسرائيل عشرات المستوطنات في قلب القدس الشرقية مثل مستوطنة رمات شلومو وبسغات زئيف، في محاولة لفرض واقع ديمغرافي جديد. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستوطنين في القدس الشرقية تجاوز 230 ألفًا مقابل حوالي 350 ألف فلسطيني، ما يعني أن الاحتلال يسعى لتحقيق توازن مختل لصالحه.

وقائع حديثة تثبت استمرار السياسات:

- قرار هدم عمارة في حي الصوانة – يوليو 2025:

أصدرت سلطات الاحتلال في 24 تموز 2025 قرارًا بهدم عمارة سكنية كاملة في حي الصوانة، وطالبت الأهالي بإخلائها حتى 26 يوليو كحد أقصى. هذا القرار يُظهر استمرار

سياسات الهدم والتهجير تحت غطاء "السلامة الإنشائية" أو "عدم الترخيص"، رغم أن المبنى يؤوي عشرات العائلات المقدسية منذ سنوات طويلة.

• حالة حي الشيخ جراح:

منذ سنوات، تشهد عائلات حي الشيخ جراح محاولات ممنهجة لطردها من منازلها وتسليمها للمستوطنين، عبر دعاوى قضائية كاذبة تدعي أن الأرض كانت "مملوكة لليهود" قبل عام 1948. وقد أثارت هذه السياسات احتجاجاً عالمياً، لكنها لم توقف قرارات الإخلاء.

رابعاً: السيطرة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية

تستهدف السياسات الإسرائيلية الأماكن الدينية، مثل محاولات السيطرة على المسجد الأقصى المبارك عبر الاقتحامات المتكررة، وكذلك التدخل في إدارة الكنائس المسيحية من خلال الضرائب والمصادرات. هذه الممارسات تمثل تعدياً مباشراً على الهوية الدينية المتعددة للقدس.

وتهدف سياسة المصادرة إلى خلق أغلبية يهودية داخل القدس من خلال تقليص عدد السكان الفلسطينيين وزيادة عدد المستوطنين عبر مشاريع البناء الاستيطاني الكبرى، مثل:

1- مشروع E1:

يخطط الاحتلال لمزيد من التهويد العمراني والديمقراطي عبر التوسع الاستيطاني، الذي يهدف إلى فصل شمال الضفة عن جنوبها لربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالقدس الشرقية، مما يُهدد بقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها.

2- مشاريع في حي رمات شلومو وبسغات زئيف:

تُبنى على أراضي فلسطينية مصادرة.

الفصل الثاني: تهويد الأماكن الدينية وتغيير الهوية الثقافية في القدس

أولاً: المخطط العام لتهويد المدينة المقدسة:

تهدف سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض سيطرة يهودية كاملة على المدينة المقدسة، ليس فقط جغرافياً، بل دينياً وثقافياً وتاريخياً. ويتم ذلك عبر استهداف الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة ومحاولة طمس الرواية التاريخية الفلسطينية، واستبدالها برواية تلمودية توراتية تخدم مشروع "القدس الكبرى" كعاصمة موحدة للاحتلال.

ثانياً: المسجد الأقصى المبارك:

يُعتبر المسجد الأقصى محور الاستهداف الرئيسي في سياسة التهويد، وذلك عبر:

1- الاقتحامات اليومية:

تنفذها جماعات "الهيكل المزعوم" تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. تهدف هذه الاقتحامات إلى فرض واقع جديد يقضي بالتقسيم الزماني والمكاني للأقصى، على غرار ما حدث سابقاً في المسجد الإبراهيمي في الخليل.

2- الحفريات تحت المسجد:

تجري منذ عقود حفريات خطيرة تحت أساسات المسجد، خاصة في جهة حائط البراق وساحة باب المغاربة، مما يُشكل خطراً حقيقياً على استقرار الأبنية، بحجة البحث عن "الهيكل الثاني". وتموّل هذه الحفريات من جمعيات استيطانية مثل "إلعاد" و"عطيرت كوهانيم".

3- منع الترميم والإغلاق المتكرر:

تمنع سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف من ترميم بعض الأجزاء الحساسة من المسجد، كما تغلقه أحياناً وتمنع الدخول إليه، خصوصاً في أوقات الصلاة.

ثالثاً: كنيسة القيامة والوجود المسيحي في القدس:

رغم محاولات الاحتلال تصدير صورة "التسامح الديني"، إلا أن الوقائع تؤكد تضييقاً ممنهجاً على الكنائس والوجود المسيحي، عبر:

- فرض ضرائب باهظة:

قامت بلدية الاحتلال عام 2018 بفرض ضرائب على أملاك الكنائس، وهو ما يخالف الوضع القائم "Status Quo" المعمول به منذ العهد العثماني.

- مضايقات خلال الأعياد:

في كل عام، يُمنع آلاف المسيحيين من الوصول إلى كنيسة القيامة أثناء "سبت النور" أو "عيد الفصح"، بحجة "الأمن"، ويتم التضييق على المراسم الدينية.

- الاستيلاء على عقارات:

قامت جماعات استيطانية بالاستيلاء على ممتلكات تابعة لبطيركية الروم الأرثوذكس في باب الخليل عام 2020، بدعم من المحاكم الإسرائيلية.

رابعاً: استهداف الحي الأرمني – 2024 و2025:

شهد الحي الأرمني في القدس محاولة علنية لتغيير هويته الثقافية والدينية عبر مشاريع بناء فنادق لصالح مستثمرين يهود، وتمت محاصرة الحي ببوابات أمنية في نوفمبر 2024. في 2025، تصاعدت وتيرة التهديدات بعد رفض الكنيسة الأرمنية بيع جزء من أملاكها، مما دفع الاحتلال لقطع بعض الطرق المؤدية للحي وتضييق الخناق على سكانه.

خامساً: تغيير أسماء الشوارع والمناطق:

تحرص سلطات الاحتلال على تهويد أسماء الأحياء والشوارع، مثل:

- 1- تغيير اسم شارع السلطان سليمان إلى "هئيشل هملكوتي".
- 2- إطلاق أسماء عبرية على أحياء عربية كـ "جبل الزيتون" ليُسمى "هار هزيتيم".

الفصل الثالث: الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية

للسياسة المصادرة والتهويد على المقدسين

تمتد سياسة المصادرة والتهويد لتؤثر بشكل مباشر في نسيج الحياة اليومية لسكان القدس الأصليين، وتُحدث آثارًا مدمرة نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، خاصةً في ظل غياب الحماية الدولية الفعالة.

أولاً: الأثر الاجتماعي والنفسي:

1- القلق وانعدام الأمان:

يعيش المقدسيون في حالة مستمرة من القلق والخوف من فقدان منازلهم أو طردهم أو مصادرة أراضيهم. وأبرز مثال على ذلك ما حدث في حي الشيخ جراح وسلوان، حيث تهدد قرارات الإخلاء آلاف العائلات، الأمر الذي يولد توترًا نفسيًا دائمًا.

شهادة من إحدى العائلات - حي الصوانة:

"استلمنا قبل أيام إخطارًا بالإخلاء حتى 26 يوليو 2025. لا ننام ليلاً من التفكير، نحن ثلاث عائلات في العمارة، ولا مكان نذهب إليه."

2- تفكيك الروابط الأسرية والمجتمعية:

عمليات الهدم والتهجير القسري تؤدي إلى تشريد العائلات، ما يؤدي إلى تشتت الأبناء وترك المدارس، وهدم العلاقات الاجتماعية المستقرة.

3- أثر نفسي على الأطفال:

تشير تقارير "منظمة يونيسف" إلى أن الأطفال في القدس يعانون من أعراض اضطرابات ما بعد الصدمة PTSD، نتيجة مشاهد الهدم، والاعتقالات، والمواجهات اليومية مع القوات الإسرائيلية.

ثانيًا: الأثر الاقتصادي:

1- تراجع النشاط التجاري العربي:

تسبب الحواجز العسكرية والإجراءات الأمنية في تراجع عدد الزوار للأسواق العربية، مثل سوق القطانين وخان الزيت، ما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المحال التجارية.

2- الضرائب الباهظة:

تعاث العائلات المقدسية من ضرائب خانقة تفرسها بلدية الاحتلال، أبرزها:

- الأرئونا (Arnona): ضريبة الأملاك التي تتضاعف باستمرار.
- ضريبة دخل غير عادلة: تطال حتى المحال الصغيرة.

قول تاجر من البلدة القديمة:

"ندفع أكثر من 3000 شيكل ضرائب شهريًا، لا نستطيع الاستمرار، المحل شبه فارغ منذ شهور."

3- هدم المنازل دون تعويض:

تُجبر العائلات المقدسية على هدم منازلها بأيديها، وإن لم تفعل، تُجبر على دفع مبالغ تتجاوز 100 ألف شيكل تكلفة هدم تقوم بها بلدية الاحتلال.

ثالثًا: الأثر على الهوية الثقافية والدينية:

- طمس المعالم الثقافية:

تُحاصر المدارس والمراكز الثقافية الإسلامية والمسيحية وتُمنع من التوسع. كما يتم تضييق الخناق على الأنشطة الرمضانية والمسيحية في المدينة.

- محو اللغة العربية تدريجيًا:

تُستبدل اللافتات بالعبرية والإنجليزية، وتُهمَّش اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الرسمية.

الفصل الرابع: دور الإعلام والجهات الحقوقية

في مواجهة سياسة المصادرة والتهويد

رغم شراسة السياسة الإسرائيلية في القدس، إلا أن الإعلام المقاوم والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية يلعبون دورًا هامًا في توثيق الانتهاكات وفضح الممارسات أمام العالم.

أولاً: دور الإعلام الفلسطيني والعربي:

- التغطية الميدانية اليومية:

تُعتبر القنوات مثل قناة الجزيرة مباشر والتلفزيون الفلسطيني ووكالة وفا من أبرز المنابر التي تغطي بشكل مباشر الأحداث في القدس، خاصة:

1- اقتحامات المسجد الأقصى.

2- اعتقال الأطفال.

3- هدم المنازل.

4- التظاهرات الليلية في حي الشيخ جراح وسلوان.

- الإعلام الجديد و"الناشط الصحفي":

برز دور الصحفيين المقدسيين المستقلين على منصات مثل فيسبوك وإنستغرام وتيك توك، مثل الصحفية "جنى عايش" و"ناجي أبو صبيح"، حيث أصبحوا المصدر الأول للمعلومة عند الشباب.

أمثلة:

1- فيديو مباشر لاقتحام الاحتلال لمدرسة الشابات المسلمات في مايو 2025 انتشر أكثر

من 1.2 مليون مرة.

2- تغطية جنى عايش لطرده عائلة الكرد من الشيخ جراح.

ثانيًا: دور الإعلام الإسرائيلي والدولي:

• التغطية الموجهة والمتحيزة:

تعاني القضية المقدسية من تحيز إعلامي في الصحافة الغربية مثل The Jerusalem Times و Post of Israel، التي غالبًا ما تبرر اقتحامات الاحتلال تحت عنوان "حماية الأمن القومي".

• بعض الاختراقات الناجحة:

رغم ذلك، فقد بدأت منصات مثل The Guardian و New York Times بنشر تقارير موثقة عن سياسات الفصل العنصري في القدس، خاصة بعد تقرير منظمة Human Rights Watch عام 2021 الذي وصف إسرائيل بأنها تمارس "Apartheid" ضد الفلسطينيين.

ثالثًا: دور المنظمات الحقوقية:

محلية:

1- مؤسسة الحق – Al-Haq

2- مركز معلومات وادي حلوة

3- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين

تقوم هذه المؤسسات بـ:

1- توثيق الانتهاكات بالصوت والصورة.

2- تقديم شكاوى للمحاكم الإسرائيلية والدولية.

3- نشر تقارير دورية باللغة الإنجليزية لتخاطب الرأي العام العالمي.

دولية:

1- هيومن رايتس ووتش – HRW

2- منظمة العفو الدولية – Amnesty

3- UN OCHA

أصدرت هذه المنظمات عدة تقارير تؤكد أن التهجير في القدس يشكل جريمة حرب حسب القانون الدولي الإنساني.

رابعًا: على المستوى الشعبي والمجتمعي:

- 1- تعزيز صمود المقدسيين.
- 2- إطلاق حملات دعم مالية مباشرة للأسر المهددة بالإخلاء.
- 3- توفير تمويل لمشاريع إسكان بديلة مؤقتة داخل المدينة.
- 4- تمكين المرأة والشباب المقدسي.
- 5- دعم المبادرات الشبابية التي توثق انتهاكات الاحتلال.
- 6- دعم ريادة الأعمال النسائية في البلدة القديمة ومحيطها.
- 7- ربط الداخل الفلسطيني والمغتربين بالقدس.
- 8- تعزيز زيارات المقدسيين في الشتات للمدينة.
- 9- دعم حملات إلكترونية مثل: (انقذوا - الشيخ جراح) و(القدس لي).

الفصل الخامس: مقترحات للحفاظ على هوية القدس

في ظل التهديدات المتصاعدة، تصبح الحاجة ملحة لتفعيل أدوات عملية لحماية القدس وسكانها، على المستويات القانونية، السياسية، الإعلامية، والمجتمعية.

أولاً: على المستوى السياسي والقانوني:

• تدويل ملف القدس:

- 1- نقل ملف القدس إلى المحاكم الدولية، وخاصة محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية.
- 2- المطالبة بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، وأبرزها القرار 478 الذي يرفض الاعتراف بضم المدينة.

حماية سكان القدس قانونياً:

- 1- دعم مشاريع تقدم إسناداً قانونياً للعائلات المهددة بالإخلاء.
- 2- تأسيس هيئة قانونية عربية موحدة تتابع ملف الهدم والمصادرة.
- 3- الضغط على الدول الراعية للسلام.
- 4- استغلال العلاقات الدبلوماسية للضغط على الدول التي تدعم التهويد بشكل غير مباشر، وفضح ازدواجية معاييرها.

ثانياً: على المستوى الإعلامي والثقافي:

- 1- تعزيز الإعلام المقدسي الحر.
- 2- دعم الصحفيين المقدسين مادياً ومعنوياً.
- 3- تأسيس منصة إعلامية رقمية ناطقة بالعربية والإنجليزية متخصصة بالقدس.
- 4- مواجهة السردية الإسرائيلية.

- 5- إنتاج أفلام وثائقية ومحتوى مرئي باللغات العالمية عن تاريخ القدس الإسلامي والمسيحي.
- 6- إدخال مادة "القدس" في المناهج المدرسية والجامعية الفلسطينية والعربية.
- 7- إحياء الرواية المقدسية عالميًا: إقامة معارض ثقافية وفنية عن القدس في العواصم الأوروبية.
- 8- دعم إنتاج الرواية المقدسية من خلال الأدب والفن والمسرح.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد تحليل المعطيات الميدانية، وتوثيق الوقائع المرتبطة بممارسات الاحتلال في القدس، يمكن تلخيص أبرز النتائج كما يلي:

- استمرار سياسات المصادرة:

أظهرت المعطيات أن الاحتلال الإسرائيلي مستمر في تنفيذ سياسات مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس بحجج متعددة، منها "المنفعة العامة"، و"حماية المواقع الأثرية"، و"التخطيط العمراني"، وهي ذرائع قانونية تُستغل لأهداف سياسية لتغيير الواقع الديمغرافي.

- التهجير القسري من خلال هدم المنازل:

تفيد شهادات المواطنين وتقارير المؤسسات الحقوقية بأن مئات العائلات المقدسية أُجبرت على هدم منازلها ذاتياً تفادياً للغرامات الباهظة، ما يُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، كما حصل مؤخراً مع عائلة "بركان" في حي سلوان.

- تغيير الطابع الديني والثقافي للقدس:

تشير السياسات الإسرائيلية إلى محاولة واضحة لتغيير الطابع الديني والتاريخي للقدس عبر استهداف الأوقاف الإسلامية والمسيحية، ومنع الترميم، وتحويل المعالم الإسلامية إلى مواقع سياحية تحت سيطرة "سلطة الآثار" الإسرائيلية.

- تسارع مشاريع التهويد:

تم رصد تسارع واضح في تنفيذ مشاريع التهويد في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى، مثل إقامة "الحدائق التلمودية" و"القطار الهوائي"، إضافة إلى بناء الكنس اليهودية داخل الأحياء الإسلامية التاريخية.

- غياب الحماية الدولية:

تعاني القدس من غياب الدعم القانوني والسياسي الفاعل على المستوى الدولي، ما يترك المقدسيين في مواجهة سياسات الاحتلال دون حماية، رغم صدور العديد من القرارات الأممية التي تؤكد بطلان الإجراءات الإسرائيلية.

- استهداف التعليم والثقافة:

أظهرت نتائج البحث أن الاحتلال يسعى إلى إحكام قبضته على القطاع التعليمي في القدس من خلال فرض مناهج محرقة، وملاحقة المدارس التابعة للأوقاف، في محاولة لطمس الهوية الوطنية والثقافية للأجيال القادمة.

- تصعيد الهجمات على المقدسات:

كشفت تقارير شهر يوليو 2025 عن تصعيد خطير في اقتحامات المسجد الأقصى، وفرض قيود على دخول المصلين، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على الكنائس، ما يعكس طبيعة الاستهداف الممنهج للمقدسات.

ثانيًا: التوصيات

1- تحرك قانوني دولي فعال:

يجب على السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني توثيق الانتهاكات ومتابعتها عبر المحاكم الدولية، خاصة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، بهدف محاسبة الاحتلال على جرائمه.

2- تعزيز الوعي الشعبي الفلسطيني والعربي والدولي:

إعداد حملات إعلامية وتوعوية لتسليط الضوء على ممارسات الاحتلال في القدس، باستخدام منصات التواصل الاجتماعي والوسائل الرقمية الحديثة باللغات المختلفة.

3- دعم صمود المقدسيين ماليًا واجتماعيًا:

عبر برامج تمويل مستدامة لترميم المنازل المهددة بالهدم، ودعم المدارس المقدسية، وتوفير العون القانوني للعائلات المهددة بالإخلاء.

4- إطلاق مشاريع مضادة للتهويد الثقافي:

تأسيس مراكز بحثية وثقافية تعنى بتوثيق التراث الإسلامي والمسيحي في القدس، وتعزيز الوجود الفلسطيني في الفضاء الرقمي والفعل، وتكثيف الإنتاج الفني والسينمائي حول المدينة.

5- تشجيع العمل الميداني والتطوعي في القدس:

تنظيم وفود شبابية عربية ودولية إلى القدس لتوثيق الواقع ودعمه، ما يشكل درعاً معنوياً وسياسياً في مواجهة سياسات الاحتلال.

6- تفعيل دور المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية:

لدعم قضية القدس ومواجهة محاولات طمس الهوية الدينية، من خلال التعاون بين الأوقاف الإسلامية والكنائس في القدس، وتحشيد الموقف الديني العالمي لرفض التهويد.

7- توسيع رقعة العمل الصحفي المتخصص في شؤون القدس:

إنشاء منصات رقمية متخصصة تغطي الأخبار اليومية، والانتهاكات، والمقاومة الشعبية في المدينة، وتربط الجمهور العربي والعالمي بالقدس.

الخاتمة:

تمثل القدس مركزاً روحياً وتاريخياً وثقافياً فريداً، ليس فقط للفلسطينيين، بل للعالم بأسره. ومع ذلك، فإن السياسات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة الأراضي وتغيير الهوية الثقافية والدينية للمدينة تهدد جوهر هذا التراث. لقد بين البحث أن هذه الممارسات لا تحدث بشكل عشوائي، بل ضمن خطة مدروسة تهدف إلى تهويد المدينة وإفراغها من سكانها الأصليين، مسلمين ومسيحيين على حد سواء.

أظهرت الدراسة أن الاحتلال يستخدم أدوات قانونية ووسائل عمرانية وإجراءات أمنية، إضافة إلى حرب ناعمة على الهوية من خلال السيطرة على التعليم والإعلام، لسيط

نفوذه على المدينة. في المقابل، فإن صمود أهل القدس ونضالهم المستمر شكل خط الدفاع الأول في مواجهة هذه السياسات.

يُختتم هذا البحث بالتأكيد على أهمية التحرك الجماعي: الشعبي، السياسي، والدبلوماسي، من أجل إنقاذ المدينة من التهويد، وحماية مقدساتها وهويتها، وترسيخ وجود أهلها فيها. إن القدس ليست مجرد جغرافيا، بل قضية تمثل ضمير الأمة، وهي بحاجة إلى من يُحييها في الضمائر والواقع. لذا فإن مسؤولية الدفاع عن القدس لا تقع فقط على عاتق أهلها، بل هي واجب جماعي للأمة العربية والإسلامية والضمير الإنساني الحر.

المصادر والمراجع:

- 1) تقرير مركز الدراسات الفلسطينية، "تهويد القدس: الأبعاد والسياسات"، رام الله، 2024.
- 2) الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تقرير "الهدم والتهجير في القدس الشرقية"، 2023.
- 3) القدس بوست (صفحة فيسبوك)، خبر حول سياسات المصادرة والهدم في حي الصوانة، تموز 2025.
- 4) عايد، أحمد. الهوية الثقافية في القدس: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي، القاهرة، 2020.
- 5) منظمة "بتسيلم"، تقرير "مصادرة الأراضي في القدس الشرقية"، القدس، 2024.
- 6) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تقرير الهدم والتهجير، 2023.
- 7) إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الاستيطان في القدس"، 2024.
- 8) الجزيرة نت، تقرير "القدس بين الأقصى والكنائس: صراع الهوية"، آب 2025.
- 9) صحيفة القدس، تقرير "سياسة الأسرلة وتغيير أسماء الشوارع"، 2023.
- 10) وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، "القدس والتعليم تحت الاحتلال"، 2024.

- (11) مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة بحثية "التقسيم الزمني والمكاني للأقصى"، 2023.
- (12) موقع الفاتيكان الإخباري، "تحديات الكنائس في القدس"، شباط 2024.
- (13) هيومن رايتس ووتش، تقرير "القدس: بيوت مهددة"، 2023.
- (14) الجزيرة نت، "القدس والهوية السياسية بين الواقع والمستقبل"، تموز 2024.
- (15) وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، تقرير "الرابط في المسجد الأقصى"، 2024.
- (16) صحيفة العربي الجديد، "تجار البلدة القديمة وصمودهم الاقتصادي"، أيار 2023.
- (17) منظمة العفو الدولية، تقرير "انتهاكات إسرائيل في القدس"، 2023.
- (18) مركز عدالة، ورقة قانونية مقدمة للأمم المتحدة، 2024.
- (19) مؤسسة القدس الدولية، "الأنشطة الشبابية والثقافية في القدس"، 2023.
- (20) BBC Arabic، "أحداث حي الشيخ جراح: جذور الأزمة"، حزيران 2021.
- (21) وزارة الأوقاف الأردنية، "تقرير إعمار المسجد الأقصى"، 2023.
- (22) اليونسكو، قرار "القدس مدينة محتلة"، 2022.
- (23) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، "مشروع E1 وخطط التوسع الاستيطاني"، كانون الثاني 2023.
- (24) مركز معلومات وادي حلوة - سلوان، تقرير عن "الاقتحامات المتزايدة للأقصى"، 2024.
- (25) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 242 و338.
- (26) الجزيرة نت، "المقاومة الشعبية الفلسطينية في القدس"، 2022.
- (27) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير "الفصل العنصري في الأراضي المحتلة"، 2023.
- (28) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، "السياسة الأمريكية تجاه القدس"، 2023.
- (29) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، "القدس بين التهويد والمقاومة"، 2024.
- (30) القدس دوت كوم، "التوقعات المستقبلية للوضع في القدس"، آذار 2024.

الحماية القانونية للهوية الثقافية والدينية في القدس:

بين سياسات المصادرة وخرق قواعد القانون الدولي

إسلام صقر التلاحمة

كلية الحقوق - جامعة القدس

المقدمة:

تُعد القدس من المدن ذات الأهمية التاريخية والدينية البارزة، لما تحتويه من مواقع تراثية وممتلكات ثقافية ودينية ذات قيمة عالمية. ومع استمرار الاحتلال، شنت إسرائيل سياسات مصادرة ممنهجة للأراضي والممتلكات، مستهدفة البنية الديموغرافية والثقافية للمدينة، بما يشمل تغييرات ديموغرافية وثقافية ودينية تهدد الهوية الفلسطينية. تكتسب هذه السياسات صفة مخالفة للقانون الدولي الإنساني، لا سيما نصوص اتفاقيات جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الإضافية، ولائحة لاهاي 1907، التي تحظر مصادرة أو تدمير ممتلكات المدنيين إلا لضرورة عسكرية قهرية. كما تأتي الانتهاكات في القدس الشرقية ضمن سياق احتلال مؤقت تحوّل عملياً إلى مشروع دائم، مما يثير مسائل قانونية دولية حول المسؤولية عن انتهاك حقوق السكان وحماية التراث الثقافي والديني.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية

تبرز أهمية البحث في توضيح القواعد القانونية الدولية التي تحمي الممتلكات الثقافية والدينية في القدس، وإسناد مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي عن أي انتهاك لهذه القواعد. كما

يساهم في فهم العلاقة بين اتفاقيات جنيف ولاهاي واتفاقية لاهاي 1954 في حماية التراث، ويقدم رؤية قانونية واضحة للحد من الانتهاكات.

ثانياً: الأهمية العملية

يسهم البحث عملياً في تقديم قاعدة قانونية يمكن الاستناد إليها لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، وفهم الإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها لحماية الممتلكات الثقافية والدينية في القدس. كما يساعد المؤسسات الحقوقية والقانونية على متابعة وتطبيق القوانين الدولية لضمان حماية الهوية الثقافية والدينية للمدينة.

إشكالية البحث:

تمثل القدس مركزاً فريداً للتراث الثقافي والديني العالمي، لما تحتويه من أماكن مقدسة وممتلكات أثرية وتجارية ذات قيمة حضارية وروحية عالية. وتتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

كيف تشكل مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي في القدس تهديداً للأماكن التراثية والدينية؟

الأسئلة الفرعية للبحث:

- هل حمت الاتفاقيات الدولية الممتلكات الثقافية والدينية من التدمير؟
- 1- ما هي أبرز التحديات العملية التي تواجه تطبيق قواعد الحماية الدولية على الممتلكات الثقافية والدينية في القدس تحت الاحتلال؟
- 2- كيف يمكن تفعيل آليات الحماية الوطنية والدولية للممتلكات الثقافية والدينية؟

أهداف البحث:

- 1- تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للممتلكات الثقافية والدينية في القدس في محاولة لتهويد المدينة المقدسة.
- 2- تحليل السياسات الإسرائيلية في المصادرة وطمس الهوية الثقافية والدينية ومدى توافقها مع القانون الدولي.
- 3- توضيح المسؤولية القانونية الدولية المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية للهوية الثقافية والدينية والممتلكات التراثية في القدس.

منهجية البحث:

- اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة التي تشكل جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية، مستنداً إلى:
- النصوص القانونية الدولية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي.
 - الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع الانتهاك.
 - قرارات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، لتبيان خرق إسرائيل لقواعد القانون الدولي الإنساني والضغط على مساءلتها دولياً.

تقسيم البحث:

- تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:
- المبحث الأول: البعد القانوني لمصادرة الأراضي وطمس الهوية في القدس
- المطلب الأول: مفهوم المصادرة وأثرها على الأماكن التراثية والدينية في القدس.
- المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لسياسات الاحتلال في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني.

المبحث الثاني: آليات الحماية الدولية للهوية الثقافية والدينية في القدس

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الدولية في حماية التراث والهوية.

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية المترتبة على انتهاك قواعد حماية الممتلكات

الثقافية.

المبحث الأول: البعد القانوني للمصادرة وطمس الهوية في القدس

يشكل موضوع المصادرة وطمس الهوية في القدس إحدى أبرز القضايا القانونية التي تكشف حجم الانتهاكات الإسرائيلية للقواعد الدولية. فالمصادرة لا تقتصر على الاستيلاء على الأراضي والممتلكات فحسب، بل تمتد لتشمل استهداف الموروث الديني والثقافي الذي يشكل جوهر الهوية الفلسطينية.

ومن هذا المنطلق، يتناول المطلب الأول مفهوم المصادرة وأثرها المباشر على الأماكن التراثية والدينية في القدس، فيما يركز المطلب الثاني على الطبيعة القانونية لهذه السياسات في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول: مفهوم المصادرة وأثرها على الأماكن التراثية والدينية في القدس

تحدد هوية أي جماعة بشرية عبر عناصر مشتركة تجمع أفرادها، مثل اللغة، والدين، والتاريخ، والعادات والتقاليد، وهي العناصر التي تمنح المجتمع شخصيته المميزة عن غيره. والفلسطينيون، الذين يشكلون جزءاً من الأمة العربية، يتقاسمون مع محيطهم العربي هذه العناصر، غير أن ما يميزهم بشكل خاص هو الارتباط الجغرافي التاريخي بالأرض الفلسطينية(1)، وهي الأرض التي رُسمت حدودها بعد الحرب العالمية الأولى كما رُسمت حدود بقية الأقطار العربية.

ومن ثم، أصبحت هذه الجغرافيا المشتركة الركيزة الأولى والأصلية للهوية الوطنية الفلسطينية. وفي هذا السياق، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 القرار رقم

181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، مع وضع نظام دولي خاص بمدينة القدس باعتبارها كياناً مستقلاً.

ومع احتلال القدس الشرقية عام 1967، تحدّت إسرائيل جميع القرارات الدولية، وأقدمت على تغييرات ديموغرافية واسعة في المدينة المقدسة (2). وبعد اتفاقية أوسلو عام 1993، استغلت إسرائيل تأجيل قضية الاستيطان، فوسّعت حكوماتها المتعاقبة رقعة المستوطنات وزادت عدد المستوطنين (3)، إذ بلغ عدد مواقع المستوطنات 199 مستوطنة على مساحة 545 كم²، منها 18 مستوطنة في القدس الشرقية المحتلة (4).

ولم تكن هذه السياسات مجرد نتاج مرحلة ما بعد أوسلو، بل امتداداً لنهج قديم اتبعته سلطات الاحتلال منذ سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس الشرقية، بهدف تقويض الهوية الوطنية الفلسطينية عبر مصادرة الأرض التي تُعدّ الركيزة الأساسية للانتماء الوطني.

واعتمدت إسرائيل على منهجية مدروسة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، سواء عبر الأوامر العسكرية، أو التشريعات الداخلية، أو المؤسسات الإدارية، لتحويل ملكية الفلسطينيين – العامة والخاصة – إلى أملاك خاضعة لسيطرتها. ولم تكن هذه المصادرات مجرد تدابير مؤقتة تُفرض ضمن ظروف النزاع، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير البنية الديموغرافية والجغرافية للمدينة المقدسة، وطمس معالمها الثقافية والدينية، انسجاماً مع المشروع الاستيطاني الاستعماري الذي يسعى إلى فرض واقع جديد يتناقض مع هوية القدس العربية والإسلامية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وقد تجلّى هذا التوجّه بوضوح في توصية اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس عام 1973، التي نصّت على ألاّ يتجاوز عدد الفلسطينيين المقدسين نسبة 22٪ من مجموع سكان المدينة، بما يعكس توجّهًا رسميًا لفرض اختلال ديموغرافي دائم لصالح المستوطنين (5).

فمنذ عام 1969 وحتى عام 2019، أصدرت إسرائيل أكثر من (1150) أمر استيلاء عسكري، كان الهدف المعلن منها وضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، معظمها أراضٍ خاصة يملكها سكان فلسطينيون، غير أن الواقع كشف أن القسم الأكبر من هذه الأراضي قد حُوِّل لاحقاً لصالح مشاريع استيطانية ومدنية (6). وتكشف هذه الممارسة عن انتقال الاحتلال من مبدأ الإدارة المؤقتة للأرض المحتلة إلى سياسة مصادرة دائمة، تهدف إلى إحكام السيطرة وتغيير البنية العقارية والديموغرافية للمدينة بما يتوافق مع الأهداف الاستيطانية.

وانعكست السياسات الإسرائيلية عملياً في مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي تحت ذرائع متعددة، مثل "المصلحة العامة" أو "الأمن"، غير أن الغاية الفعلية كانت توسيع المشروع الاستيطاني. فمنذ عام 1967، شرعت إسرائيل في بناء آلاف الوحدات الاستيطانية داخل حدود القدس المحتلة، وهو ما أدّى إلى إدخال عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود، بهدف تغيير الواقع الديموغرافي في المدينة وفرض هوية جديدة عليها (7). ويكشف ذلك أن إدارة الاحتلال لم تكن مؤقتة كما تقتضي القواعد القانونية، بل كانت موجّهة نحو إحداث تغييرات دائمة في طبيعة القدس.

لم تقتصر سياسة المصادرة على الأراضي الزراعية والسكنية، بل طالت أيضاً الأملاك الدينية والتراثية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هدم سلطات الاحتلال حارة المغاربة في حزيران/ يونيو 1967، وهي حارة موقوفة بالكامل للغايات الدينية، وذلك من أجل إقامة ساحة أمام حائط البراق، الأمر الذي أسفر عن تدمير مسجد البراق، وإزالة عشرات المنازل، وتشريد سكانها، وقتل بعضهم أثناء عملية الهدم (8). ويُسكّل هذا الانتهاك نموذجاً صارخاً لتوظيف المصادرة في خدمة أهداف تهويدية ترمي إلى إعادة تشكيل المشهد العمراني لمدينة القدس على حساب طابعها التاريخي الأصيل.

كما استهدفت إسرائيل عقارات الأوقاف الإسلامية والمسيحية عبر توظيف ما يُعرف بـ "قانون أملاك الغائبين"، الذي أتاح مصادرة أملاك الفلسطينيين المهجّرين عام 1948، أو الذين اعتُبروا مقيمين في "دول عدو"، وهو ما سمح بتحويل مساحات واسعة من هذه الأملاك إلى ما يُسمّى "حارس أملاك الغائبين"، ثم نقلها لاحقاً إلى جمعيات استيطانية (9). وبالإضافة إلى ذلك، مكّن "قانون الأراضي لعام 1969" سلطات الاحتلال من الاستيلاء على أراضٍ غير مسجّلة في الطابو، باعتبارها "أراضي دولة"، وهو ما استُخدم على نحو واسع ضد المقدسيين الذين عجزوا عن إثبات ملكياتهم نتيجة تعقيدات إجراءات التسجيل (10).

ساهمت المؤسسات الرسمية بدورٍ أساسي في تكريس هذه السياسات؛ إذ وضعت بلدية الاحتلال في القدس مخططات هيكليّة خصّصت مساحاتٍ واسعة للمستوطنات والحدائق التوراتية، وفي المقابل فرضت قيوداً مشددة حالت دون حصول الفلسطينيين على تراخيص للبناء، ما أدى إلى تجميد توسّعهم العمراني (11). كما ساهمت وزارتا الداخلية والأمن في تنظيم الاقتحامات للمسجد الأقصى وتوفير الحماية للجماعات اليهودية المقتحمة، في حين سنّ الكنيست قوانين أساسية، من بينها قانون ضمّ القدس لعام 1967، والقانون الأساسي لعام 1980 الذي أعلن "القدس عاصمةً موحّدة لإسرائيل"، إضافة إلى قوانين استملاك وفّرت غطاءً تشريعياً لسياسة المصادرة (12).

ناهيك عمّا قام به الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإعلانه ما يُعرف بـ "صفقة القرن"، في خطوة تمثّل منح من لا يملك لمن لا يستحق، وإقرار القدس عاصمةً لإسرائيل، وذلك في 28 كانون الثاني/يناير 2020. (13)

كما انخرطت وزارة السياحة وسلطة الآثار في مشاريع حفريات وتنقيب في محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وأشرفت على إقامة حدائق ومستوطنات سياحية بذريعة

"التطوير السياحي والتراثي"، في حين أن الهدف الفعلي كان ترسيخ الطابع اليهودي المصطنع على حساب الطابع العربي والإسلامي الأصيل لمدينة القدس (14).

إضافةً إلى مخالفة هذه السياسات للقانون الدولي، فإنها جاءت أيضاً مناقضةً حتى للقوانين الإسرائيلية ذاتها. فقد نصّ القانون الإسرائيلي رقم 5727 لسنة 1967 على حماية الأماكن المقدسة من أي انتهاك، ومنع المسّ بحرمتها، غير أن سلطات الاحتلال مارست عكس ذلك تماماً من خلال التعدي على المقدسات الإسلامية والمسيحية (15). بل إن المحكمة العليا الإسرائيلية أكدت في قضية «إيلون موريه» أن القانون الدولي يُعدّ جزءاً من النظام القانوني الداخلي الإسرائيلي، وهو ما يعكس تناقضاً صارخاً بين التزامات إسرائيل القانونية وممارساتها العملية (16).

وعليه، فإن سياسة المصادرة الإسرائيلية في القدس لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسة استعمارية تتناقض مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال، وتهدف إلى فرض سيادة أمرٍ واقعٍ دائم على المدينة، وذلك عبر مصادرة الأراضي والممتلكات، بما فيها الممتلكات الدينية والتراثية، وإعادة توزيعها لخدمة المشروع الاستيطاني، الأمر الذي أدّى إلى تغيير طابع القدس التاريخي والديموغرافي، في انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لسياسات الاحتلال في ضوء قواعد القانون الدولي

الإنساني

يمثل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الناظم للحروب والنزاعات المسلحة، ويُعرّف بأنه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة والعرفية التي تهدف إلى وضع حدود على سلوك الأطراف المتحاربة، من أجل تقليل الآثار المدمرة للنزاعات. ويسعى هذا النظام إلى حماية المدنيين والممتلكات، وضمان أن تقتصر العمليات العسكرية على المقاتلين ووسائل الحرب المشروعة (17). ويستمد القانون الدولي الإنساني قواعده من

معاهدات مكتوبة، مثل اتفاقيات جنيف ولاهاي، إضافةً إلى قواعد عرفية راسخة «مستخلصة من ممارسات عامة مقبولة باعتبارها قانوناً» (18).

وتُجمع الكتابات الفقهية على أنّ الاحتلال العسكري يختلف عن الغزو؛ إذ إنّ الغزو يُعدّ لحظةً عابرة تتسم بالهجوم والسيطرة العسكرية المباشرة، أمّا الاحتلال فيمثل سيطرةً فعليةً ومؤقتةً على إقليم العدو، مقرونةً بإدارة شؤونه العامة. وقد عرّف أوبنهايم الاحتلال بأنه يتجاوز مجرد الغزو العسكري ليشمل فرض إدارة مؤقتة على الأراضي المحتلة (19). أمّا بنفينستي، فقد اعتبر الاحتلال شكلاً من أشكال السيطرة الواقعية من قبل دولة أو أكثر، أو حتى من منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، دون أن يمنح ذلك القوة المحتلة أيّ سيادة قانونية على الإقليم (20).

هذا التمييز يكتسب أهمية كبيرة في الحالة الفلسطينية؛ إذ إنّ إسرائيل، منذ عام 1967، تمارس سلطات واسعة على القدس الشرقية والضفة الغربية تحت غطاء "الإدارة المؤقتة"، لكنها في الواقع حوّلت الاحتلال إلى مشروع دائم قائم على الضم والاستيطان، في تعارض واضح مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال كما نصّت عليها المادة 42 من لائحة لاهاي لعام 1907. (21)

ويتضح الانتهاك بشكل أكبر عند النظر إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث تنص المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة حماية المباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والتاريخية. كما تمنع المادة 53 من الاتفاقية نفسها أي تدمير لممتلكات الأفراد أو الجماعات إلا إذا اقتضته ضرورة عسكرية حتمية. أما المادة 46 من لائحة لاهاي لعام 1907 فقد ألزمت القوة المحتلة باحترام الملكية الخاصة وعدم مصادرتها (22).

ويحظر القانون الدولي الإنساني العرفي على القوة المحتلة القيام بمصادرة ممتلكات السكان المحميين إلا في أضيق الحدود، أي في إطار الحياة المؤقتة ولأغراض عسكرية

محددة(23). كما يتعين على سلطة الاحتلال احترام الأحكام والقوانين المعمول بها في الإقليم المحتل قدر الإمكان، بحيث لا يجوز استبدالها بقوانين أخرى إلا إذا دعت ضرورة ملحة إلى ذلك(24).

وبرغم وضوح هذا القيد القانوني، لجأت إسرائيل إلى تبرير استيلائها على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بذريعة "الاحتياجات العسكرية" و"الأمن"، لكنها وظفت هذه الأراضي عملياً في إقامة مستوطنات مدنية، وهو ما يشكل خرقاً مباشراً للالتزامات الدولية. وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية "إيلون موريه" عام 1979 عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية خاصة بقصد إنشاء مستوطنة، واعتبرت ذلك مخالفاً للقانون(25).

غير أن السلطات الإسرائيلية لم تلتزم بحكم المحكمة، بل واصلت إصدار أوامر عسكرية جديدة تحت ذرائع الأمن، واستخدمتها لبناء طرق التفافية وشبكات بنية تحتية تخدم المستوطنات. واعتبرت المحكمة العليا الإسرائيلية في أحكام لاحقة أن مثل هذه المشاريع تدخل في إطار "الاحتياجات الأمنية" المشروعة، مما وفر غطاءً قانونياً شكلياً لاستمرار سياسة المصادرة(26). وتشير دراسة درور إتكيس (2019) إلى أن إسرائيل استولت عبر هذه الأوامر على أكثر من 100000 دونم من الأراضي، وقد استخدم نحو 40٪ منها لاحقاً لأغراض استيطانية، وهو ما يكشف بوضوح كيف تحولت الأوامر العسكرية المؤقتة إلى أداة لتغييرات ديموغرافية دائمة(27).

إن المصادرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس تتناقض في جوهرها مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال العسكري كما حدده القانون الدولي. فالمادة 42 من لائحة لاهاي لعام 1907 تنص على أن الاحتلال العسكري حالة استثنائية ومؤقتة تنشأ عندما تفرض دولة ما سيطرتها الفعلية على إقليم عدو، من دون أن يترتب على ذلك أي حقوق سيادية لتلك الدولة على الأرض المحتلة(28). كما أكدت المادة الثانية المشتركة

من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 أنّ أحكام هذه الاتفاقيات تسري في جميع حالات الاحتلال، سواء كانت جزئية أو كلية، حتى لو لم يواجه الاحتلال مقاومة مسلحة، ما يضع الاحتلال الإسرائيلي في إطار الخضوع الكامل لهذه القواعد والقيود(29).

لكن إسرائيل تجاوزت هذا الإطار، إذ لم تلتزم بواجباتها كقوة محتلة، وإنما عمدت إلى ممارسة سياسات مصادرة واسعة النطاق، استهدفت من خلالها نزع ملكيات الفلسطينيين وإعادة توزيعها بما يخدم مشاريعها الاستيطانية. وتنص المادة 43 من لائحة لاهاي على التزام القوة المحتلة بمواصلة تطبيق القوانين الوطنية السارية في الإقليم المحتل ما لم يوجد مانع قهري، وهو ما كان يقتضي استمرار العمل بالقوانين الأردنية السارية في القدس الشرقية حتى حزيران 1967. ومع ذلك، ألغت إسرائيل هذا الالتزام، وفرضت قوانينها الداخلية على القدس، ومنها "قانون الأراضي الإسرائيلي لعام 1969"، وهو ما يشكّل خرقاً جوهرياً للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر على القوة المحتلة إجراء تعديلات دائمة في النظام القانوني للإقليم المحتل(30).

يمكن توصيف السياسات الإسرائيلية في القدس وفق الإطار القانوني الدولي على النحو

التالي:

1- انتهاك قواعد الاحتلال الحربي: تنص المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنّ سكان الأراضي المحتلة لا يُحرمون من الحماية التي تمنحها لهم الاتفاقية بسبب أي إجراءات ضم أو سيادة تدعيها الدولة المحتلة. وبذلك، فإن ضم إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967 لا يُغيّر من وضعها كأرض محتلة، ويجعل أي مصادرة لممتلكاتها انتهاكاً مباشراً للاتفاقية(31).

2- جرائم حرب: وفق المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنّ تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها بشكل واسع النطاق دون وجود ضرورة عسكرية

مطلقة يُصنّف كجريمة حرب. ويشمل ذلك مصادرة الأراضي الخاصة لصالح مشاريع استيطانية(32).

3- مخالفة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة: هذا المبدأ راسخ في القانون الدولي منذ تأسيس ميثاق الأمم المتحدة، وأكدته قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 الذي شدد على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب"(33).

4- انتهاك حقوق الإنسان كجريمة دولية: ويشمل ذلك الانتهاك الجوهري لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتباره قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي لا يجوز الاتفاق على مخالفته(34).

الموقف الدولي من المصادرة والاستيطان:

منذ عام 1967، صدرت عشرات القرارات الدولية التي تُدين سياسات إسرائيل في القدس، ومن أبرزها:

- قرار مجلس الأمن رقم 252 (1968) و 267 (1969)، اللذان أكدا عدم شرعية ضم القدس الشرقية(35).
- قرار مجلس الأمن رقم 446 (1979) اعتبر أن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ليس لها أي أساس قانوني(36).
- قرار رقم 497 (1981) أعلن بطلان ضم هضبة الجولان(37).
- وأخيراً، قرار رقم 2334 (2016) الذي أكد أن المستوطنات "ليس لها شرعية قانونية" وطالب بوقفها فوراً(38).

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد تبنت قرارات متكررة، منها:

- القرار 66/52 (1997) الذي رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة.
- القرار 14/10 (2003) الذي أحال قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية.

• القرار 96 / 71 (2016) الذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس (39).

من جانبها، اعتمدت إسرائيل سلسلة من القوانين والإجراءات الداخلية لشرعنة سياساتها، من أبرزها:

• قرار 11 حزيران 1967 بضم القدس الشرقية فعلياً، وحل مجلس أمانة القدس العربي والاستيلاء على ممتلكاته في 29 حزيران 1967. (40)
إصدار قانون التسويات القضائية والإدارية (1968)، الذي مدد نفوذ القضاء الإسرائيلي إلى القدس.

قانون أملاك الغائبين (41)، الذي سمح بمصادرة ممتلكات المهجّرين.
إعلان الأراضي غير المسجلة كـ "أراضي دولة"، ما مكن من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض (42).

ومع ذلك، فإن هذه النصوص والإجراءات الداخلية لا تُغيّر الوضع القانوني الدولي، إذ لا يمكن للقوانين الداخلية أن تُعلّي على الالتزامات الدولية، وهو ما أكّده محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول الجدار العازل عام 2004. (43)

كما أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الأخير عام 2024 حول عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، أن آثار سياسة الاستيطان تؤدي إلى مصادرة الأراضي على نطاق واسع وحرمان الشعب الفلسطيني من وسائل العيش الأساسية. ورأت المحكمة أن التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي لصالح المستوطنين واستغلال الموارد الطبيعية لا يندرج ضمن الطبيعة المؤقتة للاحتلال، مما يتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، (44) فيما يتعلق بحظر النقل الجبري الفردي أو الجماعي. وتمثل إقامة المستوطنات داخل القدس الشرقية وحولها انتهاكاً للمادة 49 من اتفاقية جنيف، التي تحظر نقل السكان التابعين للسلطة المحتلة إلى الأراضي المحتلة (45).

ويتضح من التحليل أن السياسات الإسرائيلية في القدس تمثل خرقاً ممنهجاً للقانون الدولي الإنساني، بدءاً من انتهاك المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة، مروراً باعتبار المصادرة جريمة حرب وفق نظام روما الأساسي، وصولاً إلى مخالفة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما أن محاولات إسرائيل شرعنة هذه الممارسات عبر قوانين داخلية لا تُغير من طبيعة هذه السياسات غير القانونية، ولا من التزاماتها الدولية كقوة محتلة.

وبناءً عليه، فإن الطبيعة القانونية لهذه السياسات لا يمكن توصيفها إلا باعتبارها إجراءات غير مشروعة ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، وتستدعي محاسبة قانونية دولية، ليس فقط لضمان حقوق الفلسطينيين، بل أيضاً لحماية النظام القانوني الدولي برمته من الانهيار أمام منطق القوة بدلاً من قوة القانون.

المبحث الثاني: آليات الحماية الدولية للهوية الثقافية والدينية في القدس

يهدف هذا المبحث إلى تحليل آليات الحماية الدولية للهوية الثقافية والدينية في القدس، مع التركيز على دور الاتفاقيات الدولية في صون التراث الثقافي والديني وفرض الالتزامات على الدول والأطراف المعنية. ويستعرض المطلب الأول دور الاتفاقيات الدولية في حماية التراث والهوية، بينما يسلط المطلب الثاني الضوء على المسؤولية القانونية المترتبة على انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية.

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الدولية في حماية التراث والهوية

تقوم فكرة الحماية في هذا الباب على ما هو أوسع من مجرد صيانة المادة الأثرية وبقائها الفيزيائي؛ فهي تشمل العمل القانوني الدولي، والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات المختصة، إلى جانب نشر الوعي وحشد أدوات التعزيز المؤسسي لتلك الحماية. وقد تطوّرت قواعد الحماية بقدر تطور مفهوم "الممتلكات الثقافية" نفسه، ما

يستلزم تناولها ضمن مستويات متعددة: أسس عامة، وحماية خاصة، وحماية مُعززة، لاستيعاب جميع أوجه الحماية(46).

ترتكز الأسس العامة للحماية على اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954، التي استمدت مرجعيتها من اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907 وميثاق واشنطن لعام 1935، كما ورد في ديباجتها. وقد انضمت إلى هذه الاتفاقية غالبية دول العالم؛ إذ صادقت عليها إسرائيل عام 1957، بينما صادقت عليها فلسطين عام 2011 عقب قبولها عضواً كاملاً في منظمة اليونسكو(47).

ويُطبّق نظام الحماية الذي أقرته الاتفاقية في أوقات السّلم من خلال التزام الدولة التي تقع الممتلكات الثقافية ضمن إقليمها باتخاذ تدابير وقائية مناسبة لدرء أخطار النزاعات المسلحة، مع ترك تقدير طبيعة هذه التدابير ونطاقها للسلطة التقديرية للدولة ذاتها(48). غير أنّ قصور التطبيق العملي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1999 كشف عن ثغرات جوهرية، ما دفع إلى إدراج تدابير تحضيرية أكثر دقة في البروتوكول الثاني لعام 1999، شملت إعداد قوائم وجردات للممتلكات الثقافية، ووضع خطط للطوارئ والكوارث، والاستعداد لنقل الممتلكات أو تحصينها في مواقعها، فضلاً عن تعيين جهة مختصة بأعمال الصيانة والحماية(49).

وفي واقع القدس المحتلة، تفتقد فلسطين للسيادة الفعلية التي تمكّنها من ممارسة هذه التدابير على نحوٍ كامل، ولا سيما فيما يتعلق بالممتلكات المنقولة. ومع ذلك، تمتلك فلسطين سجلاً غير رسمي لعدد كبير من الممتلكات الثقافية غير المنقولة، جرى إعداده بجهود اللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس، وهو ما أسهم في إدراج القدس على قائمة التراث العالمي عام 1981، ثم على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر عام 1983، إلى جانب السجلات المعتمدة لدى الكنيسة الأرثوذكسية ودائرة الأوقاف الإسلامية(50).

كما تؤكد اتفاقية عام 1970 بشأن حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية عام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، على ضرورة إعداد قوائم وطنية للممتلكات الثقافية، وسنّ تشريعات وطنية مناسبة، وتهيئة أطر مؤسسية فعّالة لضمان الحماية(51). وفي هذا السياق، يُنظّم قانون الآثار الأردني رقم 51 لسنة 1966—الذي كان سارياً في الضفة الغربية والقدس قبل الاحتلال—أعمال الحفريات ومنح التراخيص والتصرف والاتجار بالآثار، غير أنّه لا يرقى وحده إلى مستوى متطلبات الوقاية الحديثة في زمن السّلم، فضلاً عن القيود الواقعية المفروضة على تطبيقه في القدس في ظل الاحتلال(52).

وفي سياق النزاعات المسلحة، نصّت اتفاقية لاهاي لعام 1907 (قوانين وأعراف الحرب البرية) على وجوب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنّب توجيه الهجمات إلى المباني المخصّصة للعبادة، والفنون، والعلوم، والأعمال الخيرية، والآثار التاريخية، ولا سيما أثناء الحصار أو القصف(53). كما قررت الاتفاقية معاملة أملاك البلديات والمنشآت المخصّصة للعبادة والتعليم والفنون والآثار معاملة الممتلكات الخاصة، بحيث يُحظر الاستيلاء عليها أو إتلافها عمداً(54).

وجاءت اتفاقية لاهاي لعام 1954 لترسّخ هذه الحماية على نحو أكثر تفصيلاً، إذ أقرّت في مادتها الرابعة مبدأ الالتزام بالاحترام، الذي يفرض على أطراف النزاع الامتناع عن استخدام الممتلكات الثقافية أو وسائل حمايتها أو جوارها المباشر لأغراض عسكرية، والامتناع عن أي أعمال عدائية موجّهة ضدها، مع الحظر الصريح لأعمال النهب أو السلب أو التبيد. ولا يُرخّص بالخروج عن هذا الالتزام إلا في حالات الضرورة العسكرية القهرية، ووفق شروط استثنائية صارمة تفسّر تفسيراً ضيقاً(55).

ولرفع الغموض الذي اكتنف ذريعة "الضرورة العسكرية"، جاء البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 ليحظر في مادته (53) الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية،

والأعمال الفنية، وأماكن العبادة التي تُشكّل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، كما منع استخدامها لدعم المجهود الحربي أو اتخاذها أهدافاً لهجمات الردع. وقد كرّر البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 هذا الحظر في مادته (16)، مؤكداً أن الاعتداء على هذه الأعيان يندرج ضمن جرائم الحرب وفق المنظومة المعاصرة للقانون الدولي الإنساني. (56)

ثم جاء البروتوكول الثاني لعام 1999 الملحق باتفاقية لاهاي 1954 ليُقدّم تعريفاً أكثر دقة لمفهوم "الهدف العسكري"، ويضع قيوداً مشدّدة على إمكان الاحتجاج بالضرورة العسكرية، من خلال تحديد مستويات القيادة المخوّلة باتخاذ هذا القرار، وفرض واجب الإنذار المسبق كلما كان ذلك ممكناً، بما يعزّز الطابع الوقائي للحماية ويحدّ من إساءة استخدام الاستثناءات. (57)

وقد حرّم القانون الدولي الإنساني استهداف هذه الممتلكات، معتبراً إيها تراثاً إنسانياً مشتركاً، مؤكداً أن ضربها لا يمكن أن يحقق أية ميزة عسكرية مشروعة (58).

وفي حالة الاحتلال، بوصفه سيطرة فعلية مؤقتة لا تُنشئ سيادة، تقتصر صلاحيات القوة المحتلة على إدارة إقليم العدو وإدارة واقعية، مع بقاء السيادة القانونية لأصحابها الأصليين، وبقاء الاحتلال محدوداً زماناً ومكاناً (59). وتوجب اتفاقية لاهاي لعام 1954 تمكين السلطات الوطنية في الإقليم المحتل من اتخاذ التدابير اللازمة لوقاية الممتلكات الثقافية وصيانتها، مع التزام سلطة الاحتلال بتقديم العون والمساعدة إذا عجزت تلك السلطات عن الاضطلاع بهذه المهام. (60)

وتؤكد إلزامية هذه الأحكام بالنسبة لجميع الدول، سواء كانت أطرافاً في الاتفاقيات أم غير أطراف، ذلك أنّ قواعد لاهاي لعام 1907 المتعلقة بالاحتلال كُشِف عنها قضائياً بوصفها قواعد عرفية ملزمة، كما أقرتها محاكم نورمبرغ وطوكيو، الأمر الذي يمنحها طابعاً آمراً لا يجوز الاتفاق على مخالفتها. (61)

ولسّد منافذ الانتهاكات في الأقاليم المحتلة، نصّ البروتوكول الثاني لعام 1999 في مادته التاسعة على حظر التصدير غير المشروع للممتلكات الثقافية من الإقليم المحتل، وحظر أي نقل غير مشروع أو تغييرات تهدف إلى طمس أو إخفاء الشواهد الثقافية أو التاريخية أو العلمية. كما اشترط البروتوكول التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة في الإقليم المحتل في أي أعمال تنقيب أو تعديل، ما لم تحول الظروف الاستثنائية دون ذلك. (62)

وتُستكمل منظومة الحماية بنظام "الحماية الخاصة" الوارد في اتفاقية لاهاي لعام 1954، والذي يشترط أن يكون المرفق الثقافي بعيداً "مسافة كافية" عن المراكز الصناعية والأهداف الحيوية، وأن يُشيد بطريقة تقلل من احتمالات إصابته، وأن يُقيد في السجل الدولي للحماية الخاصة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للاتفاقية (63). وقد وُجّه نقد فقهي لهذا النظام بسبب عدم تحديد معيار دقيق لـ "المسافة الكافية" في ضوء تطور قدرات الأسلحة الحديثة، وهو ما يستدعي إعادة النظر فيه. (64)

ويترتب على القيد في السجل الدولي وضع الشعار المميّز للممتلك الثقافية (65)، ومنحه حصانة من أي عمل عدائي أو استخدام عسكري أو حجز أو استيلاء، مع تنظيم دقيق لعمليات النقل المشمولة بالحماية الخاصة، من خلال إجراءات إخطار وإشراف دوليين، وتعهدات متبادلة من الأطراف المعادية باحترام هذه الحماية. (66)

ويُضاف إلى ذلك نظام "الحماية المُعزّزة" المنصوص عليه في البروتوكول الثاني لعام 1999، والذي يشترط لمنح هذا المستوى من الحماية أن يكون العقار تراثاً ذا أهمية فائقة للبشرية، وأن تتخذ الدولة المعنية تدابير قانونية وإدارية وطنية تكفل له أعلى درجات الحماية، وألا يُستخدم لأي أغراض عسكرية، مع صدور إعلان صريح يؤكد عدم استخدامه على هذا النحو. (67)

وبإسقاط هذه الشروط على مدينة القدس، يتبيّن أنّ الشرط الأول متحقق بوضوح، بالنظر إلى الإجماع التاريخي والفقهّي، وتأكيد البيانات الإبراهيمية الثلاث، على المكانة الروحية والحضارية الفريدة للمدينة وممتلكاتها الدينية والثقافية. (68)

أما الشرط الثاني، فيستند على الصعيد المحلي إلى القواعد العامة الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003، الذي يكرّس قدسية القدس ومكانتها الخاصة، غير أنّه يصطدم بقصورٍ تشريعيّ يتمثل في غياب نصوص تفصيلية خاصة بحماية المقدسات في قانون الآثار الأردني لسنة 1966 الساري تاريخياً، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز تشريعيّ نوعي ومتكامل يواكب متطلبات الحماية المُعزّزة وفق المعايير الدولية. (69)

فيما يتعلق بالشرط الثالث، فهو متحقق واقعياً من جانب فلسطين، إذ لا تُستخدم الأعيان الثقافية والدينية في القدس لأغراض عسكرية. غير أنّ غياب الولاية الرقابية الفلسطينية الفعلية على المدينة بفعل الاحتلال يشكّل عائقاً جوهرياً أمام استكمال المتطلبات الإجرائية الدولية اللازمة لتفعيل هذا الشرط بالشكل الكامل. (70)

وفي إطار اليونسكو—بوصفها الذراع الأممي لحماية التراث—صدرت قرارات مبكّرة وحازمة بخصوص القدس، تبدأ بقرار المؤتمر العام رقم 15م/3.342 لعام 1968، الذي دعا إسرائيل إلى المحافظة الدقيقة على المواقع والمباني في القدس القديمة، والامتناع عن أعمال الحفريات أو نقل الممتلكات أو تغيير معالمها، مع تكليف المدير العام بمتابعة التنفيذ.

وتلاه القرار 17م/3.422 لعام 1972، الذي شجّب أعمال التنقيب، ودعا دعوة عاجلة إلى وقف تغيير المعالم، والتقيّد الدقيق بأحكام اتفاقية لاهاي لعام 1954، مع طلب تقديم تقارير دورية حول التنفيذ.

كما أكّد القرار 19م/4.129 لعام 1976 ضرورة الامتناع فوراً عن الحفريات والتدابير التي من شأنها تغيير طابع القدس. وأدان القرار 18م/3.427 لعام 1974 موقف إسرائيل

المخالف لأهداف اليونسكو، وإخلالها بحماية ممتلكات القدس الثقافية. ثم جاء القرار 20م/ 7.6 لعام 1978 ليُدين تغيير المعالم التاريخية والثقافية وعمليات تهويد القدس. (71) وفي عام 2012، تبنت اليونسكو القرار الأردني المتعلق بحماية القدس القديمة، إضافة إلى قرار طريق باب المغاربة بالتشارك مع دولة فلسطين، بما يلزم سلطة الاحتلال بقبول حق الأوقاف الأردنية في ترميم الطريق، ووقف أعمال الحفريات، وتزويد مركز التراث العالمي بالمعلومات اللازمة، مع إخضاع الوضع لمتابعة ميدانية منتظمة. (72) وتتلاقى منظومة جنيف مع لاهاي في تكريس حماية الأعيان الثقافية والدينية؛ إذ ألزمت اتفاقية جنيف الرابعة باحترام وحماية المباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والتاريخية، (73) ومنعت تدمير ممتلكات الأفراد أو الجماعات إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة عسكرية حتمية بالمعنى الدقيق (74). وفي سياق الاحتلال تحديداً، أكدت المادة 47 من الاتفاقية عدم حرمان سكان الأراضي المحتلة من الحماية بسبب أي إجراءات ضم أو سيادة تدّعيها الدولة المحتلة (75)، وهو ما يُبقي وضع القدس كأرض محتلة ويُبطل الآثار القانونية للمصادرة والإلحاق على نظام الحماية. وقد عالج البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 هذا الأمر بمستوى أعلى من الصرامة، ولا سيما في المادة 53، كما سلف بيانه. (76)

ومع ذلك، ترفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، متذرعةً بنظرية "فراغ السيادة" التي تبناها يهودا بلوم، إذ تدّعي أن الاعتراف بتطبيق الاتفاقية يعني الإقرار بسيادة الأردن على القدس، وهو ما لا تقبله، باعتبارها ترى الأردن دولة احتلال سابقة وليس صاحب سيادة شرعي. ورغم توقيع إسرائيل على اتفاقيات جنيف عام 1951 دون تحفظات جوهرية، فإنها تزعم أن تطبيقها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الفلسطينيين يتم من منطلق إنساني طوعي، لا باعتباره التزاماً قانونياً واجب التنفيذ. كما تعتبر القدس أرضاً موحدة تابعة لها، وليست أرضاً محتلة، وقد مارست بعض مظاهر تطبيق الاتفاقية لفترة

وجيزة في الضفة الغربية قبل أن تتراجع عنها. وتدل سلسلة الإجراءات التي تمارسها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية—مثل العقوبات الجماعية، وهدم المنازل، والإبعاد—على رفض عملي لتطبيق الاتفاقية، الأمر الذي يُعد انتهاكًا قانونيًا وإنسانيًا فاضحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني. (77)

وأخيرًا، تُظهر التجربة التطبيقية في القدس مدى حاجة هذه القواعد إلى تفعيل مُحكم؛ فالمدينة—بمبانيها، ومساجدها، وكنائسها، وأسوارها، ومدارسها، ومكتباتها، وزواياها، وأديرتها، وبركها، وشوارعها، ومقابرها—تُعد بمثابة "ممتلك ثقافي" واسع النطاق، نظرًا لِقَدَمه وقيمته الثقافية والدينية المتفردة. كما أن آليات الرقابة التقليدية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي لعام 1954 (الدولة الحامية والوكيل العام) تطرح اليوم إشكالات عملية، وتستلزم تحديث آليات المتابعة والتقارير.

ومع ذلك، فإنَّ المنظومة القانونية المتكاملة—الممتدة من لاهاي 1907/1899 و1954 وبروتوكولها لعامي 1977 و1999، واتفاقيتي اليونسكو لعامي 1970 و1972، ومنظومة جنيف لعام 1949—توفّر إطارًا قانونيًا مُلزمًا يحظر المصادرة والطمس والتغيير القسري للهوية، ويقع عبء احترامه على عاتق القوة القائمة بالاحتلال، مع واجب تمكين السلطات الوطنية من مباشرة صون التراث، وإلا قامت المسؤولية الدولية وتفعّلت آليات المساءلة.

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية المترتبة على انتهاك قواعد حماية الممتلكات

الثقافية

يُقصد بالمسؤولية الدولية الجزاء القانوني الذي يربّته القانون الدولي العام على عدم احترام أحد أشخاص هذا القانون لالتزاماته الدولية. وتستند المسؤولية الدولية إلى القاعدة ذاتها التي تقوم عليها المسؤولية في القانون الخاص، ومؤداها أن كل فعل غير مشروع يُلحق ضررًا بالغير يوجب التزام فاعله بجبر هذا الضرر. (78)

وبالنظر إلى ما ارتكبه إسرائيل من مصادرة وطمس للهوية الثقافية في القدس، وهي أفعال تُعدّ جرائم حرب بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، فإنها تكون ملزمةً بتعويض الأضرار الناتجة عن تلك الجرائم. وقد يتخذ هذا التعويض أشكالاً متعددة، منها: الترضية للدولة المتضررة، أو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر (الرّد)، أو دفع تعويض مالي عن الأضرار المادية والمعنوية. ويُضاف إلى ذلك التزامها بالتوقف الفوري عن الأعمال التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وبتقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب للمحاكمة، سواء أمام محاكمها الوطنية، أو أمام محاكم الدولة المتضررة، أو أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وقد وسّعت اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977، من نطاق الأفعال الموصوفة بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يشمل الانتهاكات الجسيمة لأحكام الاتفاقيات. فنصّت المواد المشتركة بين الاتفاقيات الأربع، ولا سيما المواد 48 و51 و52 و131، على أنّ الدول الأطراف لا يمكنها إعفاء نفسها من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها. كما أكدت المادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 أنّ أي طرف في النزاع ينتهك أحكام الاتفاقيات أو البروتوكول يكون ملزماً بتقديم تعويض، ويُسأل عن الأفعال التي يرتكبها أفراد قواته المسلحة.

وتهدف هذه الأحكام بصورة أساسية إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من المساءلة، وهو ما تجسّد عملياً في الممارسة الدولية من خلال إنشاء صندوق خاص لتعويض الأضرار عقب احتلال العراق للكويت عام 1990، باعتباره نموذجاً لتفعيل مبدأ المسؤولية الدولية وجبر الضرر.

كما أنّ المسؤولية الدولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل تمتد لتشمل المسؤولية الجنائية الفردية. فقد أقرّت اتفاقيات جنيف مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة، وألزمت الدول الأطراف بسنّ تشريعات وطنية لمعاقبة مرتكبيها. ثم جاء

البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 ليُوسّع نطاق هذه المسؤولية، بحيث تشمل الهجمات الموجهة ضد المدنيين والمرافق المدنية، والنقل غير المشروع للسكان، والهجمات التي تستهدف الأعيان الثقافية والدينية. وتُشكّل محاكمات نورمبرغ وطوكيو تجسيداً واضحاً لهذا المبدأ، إذ جرت معاقبة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية بغض النظر عن مناصبهم الرسمية، وهو ما يؤكد الطبيعة الشخصية للمسؤولية الجنائية الدولية. (79)

وتثبت مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي عن تصرّفات سلطاته الثلاث من خلال ممارسات متكرّرة؛ إذ تتجلى مسؤولية السلطة التشريعية في إصدار القوانين الأساسية القضائية بضمّ القدس، وإلغاء أو تعطيل التشريعات السابقة المتعلقة بالأماكن الدينية والأثرية في المدينة. أمّا السلطة التنفيذية، فقد مارست دورها من خلال قرارات وزارة السياحة والآثار الإسرائيلية، وبلدية القدس، ومجلس الوزراء، التي أسهمت جميعها في تنفيذ سياسات المصادرة والتهويد. في حين ساهمت السلطة القضائية بدورها في تكريس هذه الانتهاكات عبر إصدار قرارات تتعارض مع قواعد القانون الدولي، متجاهلة القوانين السارية قبل الاحتلال، والتي كان يتعيّن الإبقاء عليها وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. كما تتحمّل إسرائيل المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها أفراد من رعاياها ضد الممتلكات الثقافية والدينية في القدس، متى ثبت تقاعسها عن منع هذه الأفعال أو معاقبة مرتكبيها، أو ثبوت دعمها المباشر أو غير المباشر لها، وذلك وفقاً لقواعد إسناد المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة. (80)

أما الآثار القانونية المترتبة على ثبوت قيام المسؤولية القانونية عن انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية، فإنها تتجسّد في صور متعددة. أولها ردّ الممتلكات الثقافية، ويُقصد به إعادة الأوضاع التي تأثرت بالفعل غير المشروع إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر. ويُعدّ

هذا الإجراء الحلّ الأمثل عند ثبوت المسؤولية الدولية، إذ يشترط لانعقادها قيام فعل غير مشروع صادر عن أحد أشخاص القانون الدولي، وأن يترتب عليه ضرر يلحق بالغير. (81) وثانيها التعويض، وهو إحدى صور جبر الضرر، ويُعدّ مبدأً راسخاً في القانونين الدولي والوطني، إذ يقتضي إزالة الضرر وإعادة الحال إلى ما كانت عليه متى أمكن ذلك، وإلا كان التعويض المالي بديلاً عنه. ومع ذلك، فإن إعادة الوضع إلى ما كان عليه لا تنفي تحقق الضرر ولا تُغني عن التعويض (82). وقد يأخذ التعويض طابعاً مالياً مباشراً، أو يكون تعويضاً عينياً فيما يُعرف بـ«التعويض المماثل»، القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، بحيث تُمنح الدولة المتضررة ممتلكات ثقافية بديلة، شريطة قدرتها على صيانتها وإتاحتها للزيارة العامة. (83)

أما ثالث هذه الآثار فهو المسؤولية التعاقدية، وهي إحدى صور المسؤولية المدنية في نطاق القانون الدولي. ويُعدّ ميثاق الأمم المتحدة في جوهره معاهدة دولية متعددة الأطراف، لا يختلف عن سائر المعاهدات إلا من حيث مكانته الخاصة التي أفضت إلى إنشاء منظمة دولية تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، فضلاً عن تمتع قواعده بسموّ قانوني ذي طبيعة شبه دستورية. وبناءً عليه، فإن أي إخلال بأحكام الميثاق يترتب عليه قيام المسؤولية الدولية. وقد دأب الاحتلال الإسرائيلي على انتهاك نصوص ميثاق الأمم المتحدة بصورة منهجية، غير أنّ الجزاءات الدولية لم تُفرض عليه نتيجة الحماية السياسية التي توفرها الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض (الفيتو). ويترتب على ذلك أنّ الولايات المتحدة تُسهم بدورها في مخالفة الميثاق عبر عرقلة تنفيذ تدابير الفصل السابع، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية جدية بشأن مشروعية هذا السلوك وانعكاساته على مبدأ احترام الميثاق من قبل الدول الأعضاء. (84)

ورابع هذه الآثار الاعتذار، بوصفه تعبيراً عن اعتراف الدولة بارتكاب فعل غير مشروع، فتُقدّم اعتذاراً رسمياً أو تُبدي أسفها عمّا لحق بالدولة المتضررة من أضرار. ويُعدّ الاعتذار

أحد أشكال الترضية القانونية، ويهدف إلى جبر الضرر المعنوي إلى جانب التعويض المادي.

ختامًا، يتّضح من خلال استعراض آليات الحماية الدولية للهوية الثقافية والدينية في القدس، وما يترتب على انتهاكها من مسؤولية قانونية، أنّ منظومة القواعد الدولية - بما تشمل اتفاقيات لاهي لعامي 1899 و1907 واتفاقية لاهي لعام 1954 وبروتوكولاتها لعامي 1977 و1999، واتفاقيات جنيف لعام 1949، واتفاقيات اليونسكو لعامي 1970 و1972 - توفر إطارًا قانونيًا متكاملًا لحماية الممتلكات الثقافية والدينية. كما تُحمّل القوة القائمة بالاحتلال واجب احترام هذا الإطار وتمكين السلطات الوطنية المختصة من ممارسة صلاحيات الوقاية والصيانة. وفي حال الإخلال بهذه الالتزامات، تقوم المسؤولية الدولية وتُفرض تبعاتها، سواء من خلال الردّ، أو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، أو التعويض المالي والعيني، فضلًا عن إعمال مبدأ المسؤولية الجنائية للأفراد والدولة على حدّ سواء، وإمكانية اللجوء إلى العقوبات الدولية وطلب الترضية والاعتذار الرسمي للدولة المتضررة. ويعكس ذلك نهجًا قانونيًا شاملاً يجمع بين الوقاية والحماية والمساءلة، ويؤكد على إلزامية القواعد الدولية وقدسيتها، ويُبرز الحاجة الملحة إلى تفعيلها عمليًا في القدس لوقف استمرار الانتهاكات وسياسات المصادرة والطمس القسري للهوية الثقافية والدينية.

الخاتمة:

وبناءً على ما تقدّم من عرض وتحليل قانوني، يظهر جلياً أن السياسات الإسرائيلية في القدس تمثل خرقاً واضحاً ومنهجياً للقانون الدولي الإنساني، ما يستدعي استنتاج نتائج محددة وطرح توصيات عملية للحد من الانتهاكات وحماية الهوية الثقافية والدينية للمدينة.

أولاً: النتائج

- 1- تمثل السياسات الإسرائيلية في القدس انتهاكاً ممنهجاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، إذ تسعى إسرائيل من خلال سيطرتها الفعلية إلى تهويد المدينة المقدسة، مع التأكيد على أن الاحتلال العسكري لا يمنح سيادة للمحتل على القدس.
- 2- الانتهاكات الإسرائيلية، بما فيها مصادرة الأراضي وطمس الهوية الثقافية والدينية، تقع ضمن نطاق المسؤولية الدولية للدولة، وتستدعي مساءلة الأفراد المسؤولين عنها جنائياً وفق نظام روما الأساسي وبروتوكولات جنيف الإضافية.
- 3- رغم وجود اتفاقيات دولية وآليات حماية، إلا أن التطبيق العملي للقانون الدولي يواجه تحديات كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الاحتلال العسكري الإسرائيلي وسياسات فرض الوقائع على الأرض، ما يقلل من فعالية الضمانات القانونية الدولية.

ثانياً: التوصيات

- 1- العمل على إعادة الاعتبار للقدس كعاصمة لدولة فلسطين، عبر التركيز على البحوث القانونية والمؤتمرات، والترويج لهذا الحق في سفارات فلسطين بدول العالم، والمحافل الدولية والإقليمية والوطنية، بهدف فضح الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ووقف محاولات تهويد المدينة.

- 2- تفعيل الآليات القانونية الدولية لمساءلة الاحتلال والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات، بما يشمل اللجوء إلى المحاكم الدولية والوطنية المختصة بالجرائم الدولية، وفق اختصاص محكمة روما الجنائية الدولية النوعي.
- 3- دعوة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى عقد مؤتمر عاجل لوضع آليات فعالة لحماية المدنيين والممتلكات الثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.
- 4- استعادة الممتلكات المصادرة وإعادة الوضع القانوني والثقافي إلى ما كان عليه، بما في ذلك التعويض المالي أو العيني عن الأضرار الناتجة عن الانتهاكات، مع الاعتراف الرسمي بالضرر كجزء من المسؤولية الدولية.

- 1- هديل زهران، تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ أوصلو، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2020، ص 34.
- 2- فرانسوا دوبويسون، الاثار القانونية المترتبة على وضع القدس الشريك في القانون الدولي، المجلة المقدسية، ع4 القدس جامعة القدس 2019 ص 130.
<https://dspace.alquds.edu/items/e449ad91-d23f-4fce-8ee9-0458f9cf5d7d>
- 3- بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 3.
- 4- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، في الذكرى الـ 76 للنكبة، 2024، متاح على الرابط: <https://www.arij.org/ar/latest-ar/nakbeh-2024-ar>.
- 5- غسان الزعانين وآخرون، ورقة سياسات " تهويد مدينة القدس وآليات المواجهة، المركز الفلسطيني لإبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 27 آب/ 2018، ص 2. عن الموقع الالكتروني:
<https://www.masarat.ps/files/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20-%D8%AA%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3.pdf>
- 6- Amos Harel, How Palestinian Lands Transferred from the Military to the Settlers, op. cit.
- 7- بتسيلم. (1995، خريف). سياسة التمييز: مصادرة الأراضي، التخطيط والبناء في القدس الشرقية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (24)، ص. 4.
<https://www.palestine-studies.org/ar/node/35061>

- 8- إبراهيم شعبان. القدس في قرارات الأمم المتحدة. ط1، جمعية الدراسات العربية، مؤسسة أمرزيان للطباعة والنشر، القدس. 2011م. ص. 190.
- 9- رجا شحادة. قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت، بيروت. 1990م. ص 34-35.
- 10- موسى دويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 217-222.
- 11- مارجليت، مائير. إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد. ط1، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القدس، 2011م، ص 52.
- 12- اللجنة الملكية لشؤون القدس. القدس في السياسات الإسرائيلية. تم الاسترجاع من: www.rcja.org.jo
- 13- نجاح دقماق، صفقة المستعمر غير شرعية وباطلة لمخالفتها لقرارات الشرعية الدولية، ع2، المجلة الدولية للاجتihad القضائي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، يوليو، تموز 2021، ص 119.
- 14- مارجليت، مائير. إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد، المرجع السابق. ص 55-57.
- 15- خيرى يوسف مريبك، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 463.
- 16- أحمد محمود أحمد الرويضى، الآليات القانونية للدفاع عن الملكية العقارية في القدس في ضوء القانون المحلي والقانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص 116.
- 17- نجاح دقماق، والرفاعي، أحمد. المدخل لدراسة القانون الدولي العام. ط1، دار الفكر، القدس. 2008، ص 43.

18- سلسلة القانون الدولي رقم (1)، "القانون الدولي الإنساني: تطوره ومحتواه"، 2008، ص. 3.

19- Oppenheim . International Law (8th ed.). Longmans, Green and Co, London,(1964).p. 434

20- Benvenisti, E. (2012). The International Law of Occupation (2nd ed.). Oxford University Press, Oxford, (2012). p. 43

21- اتفاقية لاهاي لعام 1907، المادة 42

22- اتفاقية لاهاي لعام 1907، المادة 27، 53، 46.

23- اتفاقية لاهاي لعام 1907، المادة 46

24- - مشار إليه في نجاح دقماق، أثر انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو على وضعها في الأمم المتحدة، مجلة رؤى للدراسات الساسية والاستراتيجية، مج 04 ع 3، الجزائر، 2021، ص 80.

25- B'Tselem. Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank, 2002. pp. 48-51. https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf

26- المرجع السابق

27- B'Tselem, 2002, supra.

28- اتفاقية لاهاي لعام 1907، المادة 42

29- اتفاقية جنيف لعام 1949، المادة 2

30- موسى دويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ضوء قواعد القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 217-222.

31- اتفاقية لاهاي لعام 1907، المادة 47

32- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8

- 33- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1967). القرار رقم 242 (1967) بشأن مبادئ إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 34- أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 324.
- 35- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1968). القرار رقم 252 (1968) بشأن بطلان الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية. نيويورك: الأمم المتحدة. والقرار رقم 267 (1969) الذي يعيد التأكيد على القرار 252. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 36- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1979). القرار رقم 446 (1979) بشأن عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 37- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1981). القرار رقم 497 (1981) حول بطلان ضم الجولان السوري المحتل. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 38- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2016). القرار رقم 2334 (2016) بشأن عدم شرعية المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ 1967. نيويورك: الأمم المتحدة.
- 39- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 66/52 (1997) بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والقرار رقم 14/10 (2003) بطلب فتوى محكمة العدل الدولية حول بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقرار رقم 96/71 (2016) بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، نيويورك: الأمم المتحدة.
- 40- قانون أملاك الغائبين (1967).
- 41- قانون التسويات القضائية والإدارية (1968).
- 42- قانون التسويات القضائية والإدارية (1968).
- 43- محكمة العدل الدولية. (2004). الرأي الاستشاري بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، 9 تموز/ يوليو 2004. نيويورك: الأمم المتحدة.

- 44- القانون من أجل فلسطين، ملخص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول
لا شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والآثار المترتبة على
ذلك، 20 يوليو 2024، عن الموقع الإلكتروني الآتي:
<https://law4palestine.org/ar/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%>
- 45- فرانسوا دوبويسون، الآثار القانونية المترتبة على وضع القدس الشرقي في القانون
الدولي، مرجع سابق، ص 132.
- 46- علي خليل إسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي: دراسة
تطبيقية مقارنة، ط 1، دار الثقافة، عمّان، 1999، ص 23.
- 47- ديباجة اتفاقية لاهاي 1954؛ وقائمة الدول الأطراف—موقع اليونسكو، قسم
الاتفاقيات <https://www.unesco.org/en>
- 48- المادة 3 من اتفاقية لاهاي 1954
- 49- فيتوريو، مينيتي أفاق جديدة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح دخول
البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 حيز التنفيذ، مقال منشور في موقع
الصليب الأحمر الدولي <https://www.icrc.org/en> ، والمادة 5 من البروتوكول
الثاني 1999
- 50- سلامة هرفي البلوي، المؤسسات التعليمية والمكتبات في القدس: دراسات في
التراث الثقافي لمدينة القدس، ط 1، مركز الزيتونة، 2010، ص 259–334.
- 51- المادة 5 من اتفاقية 1970؛ والمواد 4 و 5 من اتفاقية 1972
- 52- المواد 7–45 من قانون الآثار رقم 51 لسنة 1966.
- 53- المادة 27 من اتفاقية لاهاي 1907
- 54- المادة 56 من اتفاقية لاهاي 1907

- 55- سهيل حسين الفتلاوي، وعماد محمد وريبع، موسوعة القانون الدولي الإنساني، ط1، دار الثقافة، 2007، ص195 وما بعدها.
- 56- المادة 53 من البروتوكول الأول 1977؛ والمادة 16 من البروتوكول الثاني 1977؛ محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دار الفكر، فلسطين، 2006، ص270؛ احمد الحميدي، القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، ج1، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005، ص45.
- 57- ناريمان عبد القادر، القانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها، ج2، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005، ص104
- 58- - سهيل فتلاوي، عماد ربيع، القانون الدولي الانساني، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص196.
- 59- مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي: دراسة تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين، د.ط، دون ناشر، الإسكندرية، 1998، ص26.
- 60- المادة 5 من اتفاقية لاهاي 1954؛ محمد سامح عمرو، أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال، ج1، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005، ص262.
- 61- زياد عبد اللطيف سعيد القريشي، الاحتلال في القانون الدولي: الحقوق والواجبات مع دراسة تطبيقية لحالة العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، د.س، ص25.
- 62- المادة 9 من بروتوكول 1999؛ عفاف زيادة، "حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة"، الأنباء، العدد 30، 2010، ص29.
- 63- المادة 8/ 1-6 من اتفاقية لاهاي 1954؛ والمواد 12-19 من اللائحة التنفيذية

- 64- فادي قسيم شديد، "حماية الممتلكات الثقافية والدينية، مع دراسة خاصة للانتهاكات الإسرائيلية"، بحث منشور، جامعة النجاح، 2009.
- 65- المادة 16 من اتفاقية لاهاي 1954
- 66- المواد 9 و10 و14 من اتفاقية لاهاي 1954؛ والمواد 12 و13 بشأن النقل؛ واللائحة التنفيذية ذات الصلة.
- 67- المادة 10 من بروتوكول 1999.
- 68- كارين آرسترونغ، "قداسة القدس في المسيحية والإسلام..."، مؤسسة القدس الدولية، www.alquds-online.org
- 69- لقانون الأساسي الفلسطيني رقم 1 لسنة 2003، وقانون الآثار 1966.
- 70- محمد سامح عمرو، أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال، مرجع سابق، ص262. المادة 10 من بروتوكول 1999.
- 71- انظر: قرارات اليونسكو بشأن القدس: قرار المؤتمر العام 15م/ 3.342 (1968)؛ قرار 17م/ 3.422 (1972)؛ قرار 18م/ 3.427 (1974)؛ قرار 19م/ 4.129 (1976)؛ قرار 20م/ 7.6 (1978)، وجميعها تدين أعمال الحفريات، ونقل الممتلكات، وتغيير معالم القدس التاريخية والثقافية.
- 72- وكالة أنباء الإمارات. "اليونسكو تتبنى قرار الأردن العربي-الإسلامي بشأن الأقصى الذي يؤكد أنه كامل الحرم الشريف مع منطقة باب المغاربة". 2015. <https://www.wam.ae/article/hszdep8s>-اليونسكو-تتبنى-قرار-الأردن-العربي-الإسلامي-بشأن-الأقصى-الذي-يؤكد-أنه-كامل-الحرم-الشريف-مع-منطقة-باب-المغاربة
- 73- المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949
- 74- المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949

- 75- المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949
- 76- المادة 53 من البروتوكول الأول 1977
- 77- إبراهيم شعبان. القدس في قرارات الأمم المتحدة. ط 1، جمعية الدراسات العربية، مؤسسة أمرزيان للطباعة والنشر، القدس. 2011م. ص 87-88.
- 78- عبد العزيز محمد سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 385.
- 79- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني. مرجع سابق، ص 341-348
- 80- حسام أحمد محمد هندأوي، الوضع القانوني لمدينة القدس: دراسة تطبيقية لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 25.
- 81- سعاد غزال، حماية الممتلكات الثقافية في القدس في ظل القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2013، ص 97.
- 82- علي خليل إسماعيل الحديثي، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي، مرجع سابق، ص 121.
- 83- محمد سامح عمرو، أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال، مرجع سابق، ص 150.
- 84- عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة: دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية، مطبعة العشري، دون سنة نشر، ص 32.

قائمة المصادر والمراجع :

اولاً: المصادر

أ- الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وسائل منع الاستيراد والتصدير غير المشروع للممتلكات الثقافية، 1970.
- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، 1972.
- اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب، 12 أغسطس 1949.
- اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، 1954.
- اتفاقيتا لاهاي 1899-1907، الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.
- البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقية جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.
- البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 لاتفاقية جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.
- البروتوكول الملحق باتفاقية لاهاي 1954، بروتوكول 1999 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 يوليو 1998.

ب- القرارات الدولية:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1997). القرار رقم 66/52 بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2003). القرار رقم 14/10 بطلب فتوى محكمة العدل الدولية حول بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. نيويورك: الأمم المتحدة.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2016). القرار رقم 96/71 بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1967). القرار رقم 242 بشأن مبادئ إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1968). القرار رقم 252 بشأن بطلان الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1969). القرار رقم 267 الذي يعيد التأكيد على القرار رقم 252. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1979). القرار رقم 446 بشأن عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (1981). القرار رقم 497 حول بطلان ضم الجولان السوري المحتل. نيويورك: الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (2016). القرار رقم 2334 بشأن عدم شرعية المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ 1967. نيويورك: الأمم المتحدة.
- اليونسكو. (1968). قرار المؤتمر العام 15م/3.342 بشأن القدس. باريس: اليونسكو.
- اليونسكو. (1972). قرار 17م/3.422 بشأن القدس. باريس: اليونسكو.
- اليونسكو. (1974). قرار 18م/3.427 بشأن القدس. باريس: اليونسكو.
- اليونسكو. (1976). قرار 19م/4.129 بشأن القدس. باريس: اليونسكو.
- اليونسكو. (1978). قرار 20م/7.6 بشأن القدس. باريس: اليونسكو.

ت- الأحكام القضائية الدولية:

- محكمة العدل الدولية. (2004). الرأي الاستشاري بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، 9 تموز/ يوليو 2004. نيويورك: الأمم المتحدة.

ث- التشريعات الداخلية

- قانون الآثار رقم 51 لسنة 1966، المملكة الأردنية الهاشمية (ساري المفعول تاريخياً في الضفة الغربية والقدس قبل الاحتلال).
- القانون الأساسي الفلسطيني رقم 1 لسنة 2003، المجلس التشريعي الفلسطيني.
- قانون التسويات القضائية والإدارية، 1968، قانون صادر عن الاحتلال الإسرائيلي، يهدف إلى تسوية النزاعات العقارية والسيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قانون أملاك الغائبين، 1967، قانون صادر عن الاحتلال الإسرائيلي، ينظم الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ثانياً: قائمة المراجع

1- مراجع باللغة العربية

أ- الكتب القانونية:

- إبراهيم شعبان. القدس في قرارات الأمم المتحدة. ط1، جمعية الدراسات العربية، مؤسسة أمرزيان للطباعة والنشر، القدس، 2011.
- أحمد أبو الوفا، *القانون الدولي والعلاقات الدولية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- أحمد الحميدي. القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية. ج1، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005.
- حسام أحمد محمد هنداوي. الوضع القانوني لمدينة القدس: دراسة تطبيقية لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء أحكام القانون الدولي. دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- خيرى يوسف مريب. التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام. ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

- رجا شحادة. قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية. ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة الكويت، بيروت، 1990.
- زياد عبد اللطيف سعيد القريشي. الاحتلال في القانون الدولي: الحقوق والواجبات مع دراسة تطبيقية لحالة العراق. دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- سلامة هرفي البلوي. المؤسسات التعليمية والمكتبات في القدس: دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس. ط1، مركز الزيتونة، 2010.
- سلسلة القانون الدولي رقم (1)، "القانون الدولي الإنساني: تطوره ومحتواه"، 2008.
- سهيل حسين الفتلاوي، وعماد محمد وربع. موسوعة القانون الدولي الإنساني. ط1، دار الثقافة، 2007.
- سهيل فتلاوي، عماد ربيع، القانون الدولي الإنساني، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- عبد العزيز محمد سرحان. القانون الدولي العام. دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- عصام الدين بسيم. منظمة الأمم المتحدة: دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية. مطبعة العشري، دون سنة نشر.
- علي خليل إسماعيل الحديثي. حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي: دراسة تطبيقية مقارنة. ط1، دار الثقافة، عمان، 1999.
- مارجلت مائير. إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد. ط1، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القدس، 2011.
- محمد سامح عمرو. أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال. ج1، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005.
- محمد فهاد الشلالدة. القانون الدولي الإنساني. دار الفكر، فلسطين، 2006.

- موسى دويك. المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ضوء قواعد القانون الدولي العام. منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- ناريمان عبد القادر. القانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها. ج2، ط1، الحلبي الحقوقية، 2005.
- نجاح دقماق، وأحمد الرفاعي. المدخل لدراسة القانون الدولي العام. ط1، دار الفكر، القدس، 2008.

ب- الرسائل العلمية:

- أحمد محمود أحمد الرويضي، الآليات القانونية للدفاع عن الملكية العقارية في القدس في ضوء القانون المحلي والقانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2012.
- بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.
- سعاد غزال، حماية الممتلكات الثقافية في القدس في ظل القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2013.
- مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي: دراسة تطبيقية للانتهاكات الإسرائيلية بالأماكن المقدسة في فلسطين، د.ط، دون ناشر، الإسكندرية، 1998.
- هديل زهران، تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ أوصلو، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2020.

ج- الأبحاث القانونية:

- عفاف زيادة، "حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة"، الأباء، العدد 30، 2010.
- فادي قسيم شديد، "حماية الممتلكات الثقافية والدينية، مع دراسة خاصة للانتهاكات الإسرائيلية"، بحث منشور، جامعة النجاح، 2009.

- فرانسوا دوبويسون، الآثار القانونية المترتبة على وضع القدس الشريف في القانون الدولي، المجلة المقدسية، ع4 القدس جامعة القدس 2019 ص130. <https://dspace.alquds.edu/items/e449ad91-d23f-4fce-8ee9-0458f9cf5d7d>
- نجاح دقماق، "أثر انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو على وضعها في الأمم المتحدة"، مجلة رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلد (4)، عدد (3)، الجزائر، 2021.
- نجاح دقماق، "صفقة المستعمر غير شرعية وباطلة لمخالفتها لقرارات الشرعية الدولية"، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد (2)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، يوليو/ تموز 2021.

ح- المقالات القانونية:

- فيتوريو، مينيتي، "آفاق جديدة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح: دخول البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 حيز التنفيذ"، مقال منشور في موقع الصليب الأحمر الدولي، متاح على <https://www.icrc.org/en>

خ- التقارير القانونية:

- بتسيلم. (1995، خريف). سياسة التمييز: مصادرة الأراضي، التخطيط والبناء في القدس الشرقية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (24)، متاح على : <https://www.palestine-studies.org/ar/node/35061>
- غسان الزعائن وآخرون، تهويد مدينة القدس وآليات المواجهة، ورقة سياسات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، 27 آب/ أغسطس 2018، ص 2، متاح على الرابط:

<https://www.masarat.ps/files/20سياسات-20%-تهويد-20القدس.pdf>

- القانون من أجل فلسطين، ملخص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول لا شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة والآثار المترتبة على ذلك،

20 يوليو/تموز 2024، متاح على الرابط:
<https://law4palestine.org/ar/>ملخص-الرأي-

• كارين أرمسترونغ، "قداسة القدس في المسيحية والإسلام..."، مؤسسة القدس الدولية.

• اللجنة الملكية لشؤون القدس. القدس في السياسات الإسرائيلية. متاح على :
www.rcja.org.jo

• معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، في الذكرى الـ 76 للنكبة، 2024، متاح على
الرابط. <https://www.arij.org/ar/latest-ar/nakbeh-2024-ar/> :

د- مواقع إلكترونية:

• قائمة الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي لعام 1954 - موقع اليونسكو، متاح على :
<https://www.unesco.org/en>

• وكالة أنباء الإمارات، "اليونسكو تتبنى قرار الأردن العربي-الإسلامي بشأن الأقصى الذي يؤكد أنه كامل الحرم الشريف مع منطقة باب المغاربة"، 2015، متاح على :
<https://www.wam.ae/article/hszdep8s->
اليونسكو-تتبنى-قرار-الأردن-العربي-
الإسلامي-بشأن-الأقصى-الذي-يؤكد-أنه-كامل-الحرم-الشريف-مع-منطقة-
باب-المغاربة

2- مراجع باللغة الإنجليزية

Books:

- Oppenheim. *International Law* (8th ed.). Longmans, Green and Co, London, 1964.
- Benvenisti, E. *The International Law of Occupation* (2nd ed.). Oxford University Press, Oxford, 2012.

Legal Reports:

- B'Tselem. *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, 2002.

Available at:

https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf

Legal Articles:

- Harel, Amos. "How Palestinian Land Goes from the Army to the Settlers." *Haaretz*, March 12, 2019. Available at: <https://www.haaretz.com/israel-news/2019-03-12/ty-article/.premium/how-palestinian-land-goes-from-the-army-to-the-settlers/0000017f-e3ae-d804-ad7f-f3fe6a2f0000>

القدس في مواجهة الطمس: المصادرة، الهوية، وصراع الروايات

رؤى محمد احمد خليل

جامعة القدس أبو ديس

مقدمة:

تُعتبر مدينة القدس مركزاً روحياً وتاريخياً فريداً لا مثيل له في العالم؛ فهي مهد الديانات السماوية الثلاث، وملتقى الحضارات، ومسرى الأنبياء. وعلى مر العصور، شكّلت هويتها الدينية والثقافية حجر أساس في صمود أهلها أمام الغزاة والطامعين، وكانت رمزاً للوحدة والتنوع في آن واحد.

إلا أنّ هذه الهوية العريقة تواجه اليوم تهديدات غير مسبوقة، بفعل سياسات الاحتلال الصهيوني التي تسعى بشكل ممنهج إلى تغيير معالم المدينة، ومصادرة أراضيها، وتزوير روايتها التاريخية، بهدف فرض هوية دخيلة ومشوّهة لا تمتّ لتاريخها بصلة.

تكمّن خطورة هذا التحريف ليس فقط في المساس بالواقع المادي للمدينة، من مصادرة للممتلكات والمعالم الدينية، بل تمتد لتطال الوعي الجماعي، عبر محاولات طمس الرواية الفلسطينية، وتغييب الشباب عن قضيتهم، ومحو الطابع العربي الإسلامي والمسيحي الذي شكّل نسيج القدس عبر آلاف السنين.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن الإسلامية والمسيحية في القدس، من خلال دراسة الواقع الميداني، وتحليل السياسات الاحتلالية الممنهجة، وبيان أثارها على التراث والإنسان، مع التركيز على الدور الحيوي للشباب في حماية الهوية المقدسية، ودحض الرواية الصهيونية، وتعزيز الصمود الثقافي والروحي.

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن هوية القدس

تُعد القدس من أقدم مدن العالم، وشهدت عبر العصور تحولات حضارية ودينية كبرى جعلتها محوراً روحياً وثقافياً لشعوب الأرض. ويجمع المؤرخون على أنّ القدس مأهولة منذ الألف الرابع قبل الميلاد، وقد تعاقبت عليها حضارات متعددة تركت بصماتها دون أن تنجح في طمس روحها الأصيلة.

القدس في العصور القديمة:

سُكنت القدس في العصر الكنعاني باسم "أور سالم" أي "مدينة السلام"، ويعتقد أن الكنعانيين هم من أسسوا بنيتها الحضارية الأولى، ثم تعاقب عليها المصريون واليبوسيون الذين أعادوا بناءها وجعلوها مركزاً دينياً وثقافياً هاماً.

القدس في العهد الإسلامي:

دخلت القدس عصرًا جديدًا مع الفتح الإسلامي عام 637م على يد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بعد اتفاق سلمي مع بطريركها صفرونيوس، فيما عُرف بـ "العهدة العمرية"، التي ضمنت حماية المسيحيين وكنائسهم، ورسّخت مبادئ التعايش الديني. وشهدت المدينة في العهود الأموية والعباسية والفاطمية نهضة عمرانية ودينية، تجلت في بناء المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وتوسيع الأحياء، وإقامة المدارس والزوايا الدينية.

القدس في العهدين الصليبي والأيوبي:

تعرضت القدس للغزو الصليبي عام 1099م، حيث ارتكبت مجازر بحق السكان المسلمين واليهود، وتم تحويل المسجد الأقصى إلى كنيسة. إلا أن القائد صلاح الدين

الأيوبي استعاد المدينة عام 1187م بعد معركة حطين، وأعاد إعمار مقدساتها الإسلامية وأصدر عفواً عاماً عن المسيحيين، في مشهد أعاد روح التسامح للمدينة.

القدس في العهد العثماني:

استمر العهد العثماني لأكثر من أربعة قرون (1517-1917م)، وتميز بالاستقرار النسبي، والنهوض بالمرافق العامة، وإعادة ترميم القباب والمساجد والكنائس، وشهدت القدس توافد الحجاج من مختلف أنحاء العالم، لتصبح مركزاً دينياً وإدارياً هاماً.

القدس تحت الانتداب البريطاني:

مع بدء الانتداب البريطاني (1917-1948م)، بدأت ملامح التغيير تظهر، إذ ساهمت السلطات في تسهيل الهجرة اليهودية، وتجاهلت الحقوق الوطنية للفلسطينيين، ما مهد لاحقاً لنكبة عام 1948 واحتلال الجزء الغربي من المدينة، قبل استكمال الاحتلال عام 1967.

الهوية المتجذرة رغم الاحتلال:

رغم الاحتلال الإسرائيلي ومحاولاته المستمرة لتغيير طابع المدينة التاريخي والديني، بقيت القدس رمزاً للهوية الفلسطينية وعنواناً للنضال، ومركزاً دينياً عالمياً للمسلمين والمسيحيين، محافظاً على طابعه العربي وجاذبيته للوعي الوطني.

الفصل الثاني

سياسات الاحتلال في القدس

منذ احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ خطة ممنهجة تهدف إلى تهويد المدينة، وتغيير طابعها الديموغرافي والثقافي والديني، عبر سلسلة من السياسات التي تستهدف الإنسان والمكان، وتُفرغ المدينة من طابعها العربي، لفرض رواية تاريخية مزيفة وتكريس "القدس الموحدة" عاصمة لدولة الاحتلال.

تهويد المدينة: الأهداف والاستراتيجيات

- تسعى سياسة التهويد إلى تحويل القدس من مدينة فلسطينية عربية ذات طابع إسلامي ومسيحي، إلى مدينة يهودية خالصة، وذلك من خلال:
- فرض السيادة الكاملة على المسجد الأقصى ومنع الأوقاف الإسلامية من ترميمه بحرية.
 - السيطرة على التعليم والمناهج، واستبدال الرواية الفلسطينية بالرواية الصهيونية.
 - إعادة تشكيل النسيج السكاني عبر الاستيطان وهدم البيوت الفلسطينية.

مصادرة الأراضي والعقارات:

استولت سلطات الاحتلال منذ عام 1967 على أكثر من 35٪ من أراضي القدس الشرقية، وصنّفتها "أراضي دولة"، ومنعت الفلسطينيين من البناء فيها. كما استُخدمت قوانين عنصرية مثل "قانون أملاك الغائبين" لمصادرة عقارات عائلات فلسطينية مقدسية.

الاستيطان والتهجير القسري:

أقامت إسرائيل أكثر من 15 مستوطنة في القدس الشرقية، أبرزها "بسغات زئيف" و"هار حوما"، لفصل الأحياء العربية وتطويق البلدة القديمة. كما تُمارس سياسات طرد السكان الأصليين من خلال:

- سحب الهويات المقدسية.
- هدم البيوت بحجة عدم الترخيص.
- فرض الضرائب الباهظة والغرامات.

قوانين الاحتلال وأثرها:

أصدرت إسرائيل قوانين مثل "قانون القومية" و "قانون التنظيم والبناء"، وجعلت البلديات وسلطة الآثار أدوات لتهويد المدينة، بينما تمنح الجمعيات الاستيطانية صلاحيات شراء العقارات بطرق مشبوهة في قلب الأحياء الإسلامية والمسيحية.

الفصل الثالث

المخاطر التي تهدد الأماكن الإسلامية والمسيحية في القدس

تشكل الأماكن الدينية في القدس، سواء الإسلامية أو المسيحية، جوهر الهوية الحضارية والثقافية للمدينة. إلا أنها أصبحت اليوم عرضة لتهديدات ممنهجة تهدف إلى طمس معالمها وقطع الصلة بينها وبين أصحابها الشرعيين من الفلسطينيين.

الانتهاكات بحق المسجد الأقصى:

المسجد الأقصى المبارك، أحد أبرز الرموز الإسلامية، يتعرض لاقتحامات يومية من قبل جماعات استيطانية تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، بهدف تقسيمه زمنيًا ومكانيًا، تمهيدًا لإقامة "الهيكل المزعوم". كما تمنع سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف الإسلامية من إجراء الترميم الكامل، وتنفذ حفريات تهدد أساساته.

الخطر على كنيسة القيامة والمقدسات المسيحية:

تتعرض الكنائس لمضايقات وتهديدات تهدف إلى إفراغ القدس من حضورها المسيحي، من خلال فرض ضرائب باهظة على ممتلكات الكنائس، وبيع أملاكها لجمعيات استيطانية مشبوهة، بما يخالف الاتفاقيات الدولية.

الحفريات والأنفاق تحت البلدة القديمة:

تنفذ سلطات الاحتلال أنفاقًا واسعة تحت المسجد الأقصى وحي سلوان وباب المغاربة، بادعاء البحث عن آثار "الهيكل"، ما يسبب تصدعات للمنازل ويهدد المعالم الإسلامية والمسيحية.

التشويه البصري والرمزي للمكان:

تشمل سياسات التهويد إزالة الأسماء العربية واستبدالها بعبرية، وتغيير الواجهات المعمارية، وإغلاق المحلات التاريخية، بهدف طمس الطابع العربي والروحي للمدينة.

الفصل الرابع

دور المجتمع الفلسطيني والشباب في مقاومة التهويد

رغم قسوة سياسات الاحتلال، لم يقف المجتمع الفلسطيني مكتوف الأيدي، بل أبدع أشكالاً متجددة من المقاومة المدنية والثقافية للحفاظ على هوية المدينة.

الرباط في المسجد الأقصى:

يشكل الرباط وسيلة للدفاع الشعبي، حيث يتناوب المقدسيون على البقاء فيه لمنع اقتحامات المستوطنين. وقد أظهرت النساء المقدسيات دوراً بارزاً في هذه المقاومة من خلال ظاهرة "المرباطات".

مقاومة الهدم والتشريد:

يواجه المقدسيون خطر هدم المنازل، إلا أنهم يعيدون البناء أو يقيمون في ظروف صعبة، كما تظهر حملات "أنقذوا حيّ الشيخ جراح" و"أنقذوا سلوان" التلاحم المجتمعي في مواجهة التطهير العرقي.

دور الشباب في الإعلام الرقمي:

برز الشباب الفلسطيني في نقل الحقيقة للعالم، من خلال التوثيق بالفيديو والصور، وإطلاق حملات إلكترونية مثل: أنقذوا - القدس، وتصحيح الرواية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي.

المبادرات الثقافية والتعليمية:

تواصل مؤسسات القدس الأهلية إقامة معارض ومهرجانات مثل "مهرجان القدس للتراث"، لتعزيز ارتباط الجيل الجديد بترائه ومواجهة التشويه.

الفصل الخامس

التوصيات والحلول المقترحة لحماية هوية القدس

تعزيز الدعم العربي والإسلامي:

تفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدينية الكبرى للضغط على الاحتلال وفضح سياساته.

توثيق التراث وإنتاج رواية فلسطينية موثقة:

دعم المشاريع البحثية لتوثيق المعالم الإسلامية والمسيحية، وإطلاق منصات رقمية ومتاحف افتراضية تعرض الرواية الحقيقية للمدينة.

تطوير المناهج التعليمية الفلسطينية:

تعزيز التركيز على القدس في المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين على أساليب تعليمية تفاعلية تعزز الانتماء والوعي الوطني.

دعم المقدسين قانونيًا ومعنويًا:

تمويل مراكز قانونية لمساندة السكان في مواجهة الإخلاء والمصادرة، وتشجيع الحملات التضامنية الدولية لتغطية الانتهاكات.

إشراك الشباب في النضال الثقافي والإعلامي:

توفير برامج تدريب إعلامي، وتشجيع الفن الفلسطيني للتعبير عن القدس عبر الأفلام، المسرحيات، والجداريات.

الفصل السادس

سياسات المصادرة وأثرها على الواقع الجغرافي والديموغرافي في القدس

منذ احتلال القدس عام 1967، تبنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسات ممنهجة لفرض السيطرة على المدينة، وتغيير تركيبها السكانية وهويتها الجغرافية، من خلال مصادرة الأراضي والعقارات، وإقامة مشاريع استيطانية كثيفة في قلب الأحياء الفلسطينية.

آليات المصادرة القانونية:

تعتمد إسرائيل على قوانين مثل "قانون أملاك الغائبين"، الذي يتيح مصادرة ممتلكات الفلسطينيين الذين غادروا البلاد لفترات معينة، و"قانون تنظيم البناء"، الذي يستخدم ذريعة لهدم البيوت الفلسطينية بحجة عدم الترخيص، مع استحالة حصول الفلسطينيين على تراخيص بناء.

تأثير المصادرة على النسيج السكاني:

أدت هذه السياسات إلى تقليص المساحة المخصصة للفلسطينيين، وجعلهم يعيشون في أحياء مكتظة ومهمشة، بينما تُخصّص الأراضي الواسعة للمستوطنات اليهودية. كما تهدف المصادرات إلى خلق أغلبية يهودية، ودفع الفلسطينيين للهجرة القسرية بسبب الضغوط الاقتصادية والمعيشية.

التفتيت الاجتماعي والجغرافي:

حوصرت الأحياء الفلسطينية بالجدران والمستوطنات، وفرضت قيود على الحركة، مثل الجدار الفاصل، الذي عزل جزءاً كبيراً من السكان عن المدينة ومقدساتهم، ما أعاق التواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الأحياء.

كل هذه الإجراءات تهدف إلى إعادة رسم حدود المدينة وهوية سكانها بما يتماشى مع المشروع الاستيطاني، وتشكل تهديدًا مباشرًا للوجود الفلسطيني في القدس، وتمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

الفصل السابع

تهويد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية

يشكّل تهويد الأماكن المقدسة في القدس أحد أخطر مظاهر الاعتداء على هوية المدينة الدينية والثقافية، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى طمس المعالم الإسلامية والمسيحية واستبدالها برموز يهودية لتدعيم روايتها التاريخية الزائفة.

المسجد الأقصى المبارك:

- يتعرض المسجد الأقصى إلى حملة ممنهجة من الانتهاكات، تشمل:
- الاقتحامات اليومية من المستوطنين تحت حماية الاحتلال.
 - منع الترميم أو التأهيل داخل المسجد ومرافقه.
 - حفريات تهدد الأساسات بهدف اكتشاف ما يُزعم أنها آثار "الهيكل".
 - فرض تقسيم زماني ومكاني للمسجد كما حدث سابقاً في الحرم الإبراهيمي.

كنيسة القيامة والمواقع المسيحية:

- تتعرض المواقع المسيحية للتهويد من خلال:
- فرض ضرائب باهظة على الكنائس والأديرة، مخالفة للاتفاقيات الدولية.
 - تهديد أملاك الكنيسة من خلال عقود بيع مشبوهة إلى جمعيات استيطانية.

التغيير الرمزي والمعماري:

يشمل التهويد تغيير أسماء الشوارع، استبدال الأسماء العربية بعبرية، ونشر رموز دينية يهودية في الفضاء العام، بهدف تزوير الرواية التاريخية للمدينة.

الفصل الثامن

المقاومة الثقافية والدينية في مواجهة تغيير الهوية

في ظل السياسات العدوانية، ظهرت مقاومة ثقافية ودينية متعددة الأشكال للحفاظ على هوية القدس. وتعد هذه المقاومة أداة صمود رئيسية، خصوصاً في ظل غياب حماية دولية فعالة.

الحفاظ على الهوية الثقافية:

رغم محاولات الاحتلال طمس الثقافة الفلسطينية، يواصل المقدسيون حماية تراثهم من خلال:

- تنظيم الفعاليات الثقافية في مراكز مجتمعية مثل "بيت الشرق" و"مركز ييوس الثقافي".
- الحفاظ على اللغة العربية في اللافتات والشوارع والمناسبات العامة.
- إبراز الموروث الشعبي الفلسطيني من خلال الأزياء والموسيقى والمهرجانات.
- إقامة معارض وفنون توثق الانتهاكات وتعبر عن الهوية الفلسطينية.

الرباط في المسجد الأقصى:

يمثل الرباط صورة المقاومة الدينية، حيث يحرص المقدسيون والفلسطينيون من الضفة على التواجد المستمر لمنع تقسيم المسجد، مع دور بارز للنساء المقدسيات في ظاهرة "المرابطات".

حماية الأملاك والوقف:

تدافع العائلات المقدسية والهيئات الوقفية عن العقارات والأراضي المهددة بالمصادرة أو البيع القسري، من خلال رفع قضايا قانونية تحدّ من السيطرة الاحتلالية.

التعليم المقدسي:

يعتبر التعليم أداة مقاومة، حيث ترفض المدارس الفلسطينية التابعة للأوقاف المنهاج الإسرائيلي، وتتمسك بتدريس المنهاج الفلسطيني رغم التهديدات بقطع التمويل وسحب التراخيص.

الفصل التاسع

دور الشباب والجامعات في حماية التراث المقدسي

برز الشباب الفلسطيني، وخصوصًا طلبة الجامعات، كعنصر فاعل في الدفاع عن التراث الثقافي والديني للقدس، من خلال العمل الميداني، النشاط الأكاديمي، والإعلام الرقمي.

المبادرات الشبابية والاجتماعية:

أطلق الشباب حملات توثيق الانتهاكات، وتنظيم جولات تثقيفية داخل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، ومبادرات ترميم المنازل والأوقاف المهددة بالمصادرة.

الدور الأكاديمي للجامعات:

تلعب الجامعات دورًا محوريًا عبر:

- إعداد بحوث علمية حول القدس.
- عقد مؤتمرات طلابية لمناقشة مقاومة التهويد الثقافي والديني.
- تشجيع العمل التطوعي ضمن فرق قانونية وثقافية لمتابعة قضايا الهدم والمصادرة.

الإعلام الرقمي وصناعة الوعي:

استفاد الشباب من الإعلام الرقمي لنقل الحقيقة، من خلال الفيديوها، البودكاست، وحملات إلكترونية مثل: انقذوا - الشيخ جراح، ونشر الوثائق والصور التاريخية لتصحيح الرواية.

التحديات والفرص:

يواجه الشباب قيودًا أمنية واقتصادية، ومحاولات لتجريم نشاطاتهم، لكن وعيهم المتزايد ودعم بعض الجامعات والمؤسسات الثقافية يمكنهم من بناء جيل قادر على حماية الهوية الفلسطينية.

الخاتمة:

القدس ليست مجرد مدينة دينية وتراثية، بل رمز للهوية الفلسطينية، وعنوان للصراع بين مشروع احتلالي يسعى للإحلال، وشعب متجذر في أرضه. إن تهديد المقدسات والمعالم والوجود الفلسطيني يتطلب من الباحثين والمجتمع الدولي والطلبة الفلسطينيين العمل على:

- كشف الانتهاكات وفضح سياسات الاحتلال.
- الدفاع عن الرواية الفلسطينية الصحيحة.
- تعزيز صمود السكان والمجتمع المقدسي.

فلتظل القدس عربية، إسلامية ومسيحية الهوية، صامدة في وجه كل محاولات الطمس والمحو.

المراجع والمصادر:

- 1- مركز معلومات وادي حلوة - سلوان
الموقع الإلكتروني: www.silwanic.net
(يوثق يومياً الاعتداءات على الأقصى والمقدسيين، والهدم والاعتقالات وسياسات التهويد)
- 2- مؤسسة القدس الدولية
الموقع الإلكتروني: www.alquds-online.org
(تقارير متخصصة عن مشاريع التهويد، والأنفاق، وتغيير الطابع الديموغرافي)
- 3- مجلس الكنائس العالمي - بيانات وموثيق
الموقع الإلكتروني: www.oikoumene.org
(يوثق انتهاكات الاحتلال بحق المقدسات المسيحية وخاصة كنيسة القيامة)

4- منظمة اليونسكو – ملفات القدس

الموقع الإلكتروني: <https://whc.unesco.org/en/list/148>

(تقارير دولية توثق المخاطر على التراث الثقافي والديني في القدس القديمة)

5- مركز الدراسات الإستراتيجية الفلسطينية (مسارات)

الموقع الإلكتروني: www.masarat.ps

(أبحاث عن الهوية، والديموغرافيا، وخطط الاحتلال)

6- هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية

الموقع الإلكتروني: www.arij.org

(خرائط ومعلومات جغرافية دقيقة عن المصادرات والتوسع الاستيطاني)

7- مؤسسة الحق – Al-Haq

الموقع الإلكتروني: www.alhaq.org

(توثيق قانوني للانتهاكات بحق السكان والأماكن المقدسة)

القدس: صراع المكان والهوية في ظل الاحتلال

إيلين علي إبراهيم الرجوب

المقدمة:

تُعدّ مدينة القدس من أقدم وأقدس مدن العالم، وتحمل طابعاً روحياً وثقافياً فريداً لا نظير له، إذ تتلاقى فيها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. وعلى امتداد قرون طويلة، شكّلت القدس مركزاً محورياً للهوية الدينية والثقافية للشعوب التي سكنتها، ومسرحاً للتفاعل الحضاري والإنساني. غير أنّ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة منذ عام 1967 أطلق سياسات ممنهجة استهدفت مصادرة الأراضي والعقارات، وتغيير المعالم الثقافية والدينية، في محاولة لفرض هوية قسرية تتناقض مع الإرث التاريخي والروحي الأصيل للمدينة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأخطار المترتبة على مصادرة الأماكن التراثية والدينية في القدس، وتحليل سياسات التهويد وتغيير الهوية الثقافية والدينية للمدينة، مع تسليط الضوء على نماذج حيّة من واقع القدس المعاصر. كما يسعى إلى إبراز ردود الفعل المحلية والدولية تجاه هذه السياسات، وتقديم مقترحات وتوصيات عملية تسهم في حماية هوية القدس والحفاظ على طابعها التاريخي والديني.

يعتمد البحث منهجاً تحليلياً توثيقياً، من خلال الاستناد إلى مصادر أكاديمية، ووثائق رسمية، وتقارير صادرة عن منظمات دولية، بما يضمن الشمولية والموضوعية في تناول القضية ومعالجتها.

الإطار النظري:

أولاً: المصادرة

تُعرّف المصادرة بأنها الاستيلاء القسري على الملكيات الخاصة أو العامة دون تعويض عادل أو سند قانوني، وتُعدّ أداة تستخدمها سلطات الاحتلال للسيطرة على الأراضي والعقارات، لا سيما في المناطق ذات الحساسية السياسية والدينية. وفي السياق الفلسطيني، تمثل المصادرة إحدى أبرز الوسائل لتغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس، وفرض وقائع جديدة تخدم أهداف السيطرة والتهويد.

ثانياً: تغيير الهوية الثقافية والدينية

يقصد بتغيير الهوية الثقافية والدينية محاولات طمس أو تهميش العناصر التي تعكس ثقافة ودين جماعة معينة، واستبدالها بعناصر جديدة تخدم مصالح الجهة المهيمنة. ويشمل ذلك التلاعب بالمقدسات والمعالم التاريخية، وتغيير أسماء الشوارع والأحياء، ومنع الممارسات الدينية والثقافية الأصيلة، بما يؤدي إلى محو معالم الوجود التاريخي الحقيقي.

ثالثاً: التراث الديني والثقافي

التراث هو حصيلة ما ورثته الأجيال من قيم ومعتقدات ومبانٍ ومعالم وفنون، ويُشكّل عنصراً أساسياً في بناء الهوية الجماعية. أما التراث الديني فيرتبط بالمقدسات والأماكن ذات البعد الروحي، ويُعدّ الحفاظ عليه واجباً أخلاقياً وإنسانياً، لما يحمله من قيمة حضارية وإنسانية عالمية مشتركة.

أهمية القدس في الأديان السماوية:

تتمتع مدينة القدس بمكانة استثنائية في الوعي الديني والروحي لأتباع الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. وقد شكّلت عبر التاريخ نقطة التقاء ديني وثقافي، الأمر الذي جعلها محوراً دائماً للصراع، وهدفاً لمحاولات الهيمنة وطمس الهوية.

أولاً: القدس في الإسلام

تحتل القدس مكانة مركزية في العقيدة الإسلامية، فهي أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد ﷺ في حادثة الإسراء والمعراج. وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء: 1). ويمثّل المسجد الأقصى قلب هذه القداسة، إذ ظلّ عبر العصور مقصدًا للمصلّين، ومركزًا للعلم والعلماء، ورمزًا راسخًا للهوية الإسلامية لمدينة القدس.

ثانيًا: القدس في المسيحية

تُعدّ مدينة القدس أقدس المدن في العقيدة المسيحية، إذ شهدت أبرز المحطات المفصلية في حياة السيد المسيح عليه السلام، مثل العشاء الأخير، والصلب، والقيامة بحسب المعتقد المسيحي. وتحتضن المدينة كنيسة القيامة، التي تُعدّ من أقدس المواقع الدينية لدى المسيحيين في العالم، حيث يؤمنون بأنها تضم القبر الذي دُفن فيه المسيح ثم قام منه.

ولا تقتصر رمزية القدس في المسيحية على بعدها الجغرافي، بل تتجاوز ذلك إلى مكانتها الروحية العميقة، إذ تمثل مركزًا للعبادة والحج منذ القرون الأولى للمسيحية، وتحظى بمكانة خاصة في وجدان المسيحيين في فلسطين والعالم أجمع.

ثالثًا: القدس في اليهودية

ينظر اليهود إلى القدس باعتبارها مدينة مقدسة، ويرون فيها مركزًا للعبادة منذ عصور قديمة. ويعتقدون أن الهيكلين الأول والثاني أُقيما في الموقع الذي يُعرف اليوم بجبل الهيكل، وهو ما يُسمّى إسلاميًا بالحرم القدسي الشريف. غير أنّ هذه الادعاءات تبقى محلّ خلاف تاريخي وأثري واسع، وتفتقر إلى أدلة حاسمة، كما تُستغل سياسيًا في العصر الحديث لتبرير اقتحامات المسجد الأقصى ومحاولات تهويده.

ومن المهم التأكيد على أن الإقرار بالمكانة الدينية للقدس في العقيدة اليهودية لا يعني بأي حال من الأحوال شرعنة سياسات الاحتلال، بل يستدعي فهم الخلفيات الدينية التي يتم توظيفها سياسياً لتبرير الانتهاكات الممنهجة بحق المعالم الإسلامية والمسيحية، وبما يتعارض مع القانون الدولي وحقوق الشعوب.

السياسات الإسرائيلية في القدس:

منذ احتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس عام 1967، انتهجت السلطات الإسرائيلية سياسات ممنهجة تهدف إلى تهويد المدينة وطمس معالمها الإسلامية والمسيحية، في إطار سعيها لفرض ما يُسمّى بـ«القدس الموحدة» عاصمة أبدية لدولة الاحتلال، في مخالفة صريحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ويمكن تصنيف هذه السياسات ضمن عدة محاور رئيسة، أبرزها ما يأتي:

أولاً: قوانين المصادرة والاستيطان

تعتمد إسرائيل على مجموعة من القوانين ذات الطابع العنصري لتوفير غطاء قانوني لعمليات مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية في القدس، ومن أبرزها: قانون أملاك الغائبين (1950): يُستخدم لمصادرة عقارات الفلسطينيين المهجرين، حتى في الحالات التي يكون فيها أصحاب العقارات مقيمين في القدس أو في الضفة الغربية. قانون التنظيم والبناء: يُوظف لتقييد البناء الفلسطيني ورفض منح تراخيص البناء، ما يؤدي إلى هدم المنازل بحجة البناء غير المرخص.

وقد أسفرت هذه القوانين عن فقدان آلاف الفلسطينيين لمنازلهم وأراضيهم، في حين تُخصّص الأراضي المصادرة لإقامة مستوطنات يهودية، مثل «رامات شلومو» و«بسغات زئيف»، في إطار تغيير ممنهج للتركيبة السكانية للمدينة.

ثانيًا: تهويد المدينة القديمة

- تُعدّ المدينة القديمة القلب التاريخي والديني لمدينة القدس، وتعرض لاستهداف مباشر من قبل سلطات الاحتلال عبر جملة من الإجراءات، من أبرزها:
- السيطرة على العقارات المحيطة بالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة.
 - إقامة مشاريع تهويدية، مثل مشروع «مدينة داوود» في حي سلوان، و«الحديقة التوراتية».
 - تغيير أسماء الشوارع والساحات والأحياء إلى تسميات عبرية ذات دلالات توراتية، في محاولة لفرض رواية تاريخية بديلة.

ثالثًا: هدم الأحياء والمباني التراثية

تستخدم سلطات الاحتلال ذريعة «البناء غير المرخص» لهدم منازل الفلسطينيين، لا سيما في أحياء سلوان، والشيخ جراح، والعيسوية. وغالبًا ما يتم تجاهل القيمة التاريخية والمعمارية لهذه المباني، رغم أن عددًا كبيرًا منها يعود إلى العهدين العثماني والمملوكي، وهو ما يشكل اعتداءً مباشرًا على الذاكرة العمرانية والتاريخية لمدينة القدس.

رابعًا: التضييق على السكان الفلسطينيين

تسعى إسرائيل إلى تقليص الوجود الفلسطيني في القدس من خلال اتباع سياسات تضييقية متعددة، من بينها:

- سحب الهويات المقدسية.
 - فرض ضرائب باهظة تُثقل كاهل السكان.
 - التضييق على قطاعي التعليم والصحة.
 - عزل القدس عن محيطها الفلسطيني عبر جدار الفصل العنصري.
- وتُسهم هذه السياسات مجتمعة في خلق واقع قسري يهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة، ضمن استراتيجية طويلة الأمد لتغيير طابعها السكاني والهوي.

خامسًا: اقتحامات المسجد الأقصى والتدخل في إدارة الأوقاف

تقوم جماعات يهودية متطرفة، بدعم مباشر من الشرطة الإسرائيلية، باقتحامات شبه يومية للمسجد الأقصى المبارك، في محاولة واضحة لفرض واقع جديد يقوم على التقسيم الزماني والمكاني، على غرار ما جرى في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل. وتُعدّ هذه الاقتحامات خرقًا فاضحًا للوضع التاريخي والقانوني القائم (Status Quo) للمسجد الأقصى.

وفي السياق ذاته، تسعى سلطات الاحتلال إلى تقليص صلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للمملكة الأردنية الهاشمية، من خلال التضييق على موظفيها وحراسها، وفرض إجراءات أمنية تُفرض دور الأوقاف من مضمونه الإداري والديني، في محاولة لإحكام السيطرة الكاملة على إدارة المسجد الأقصى ومحيطه.

أمثلة على المصادرة وتغيير الهوية:

في إطار ترسيخ سياسات التهويد، تستهدف سلطات الاحتلال الإسرائيلي أحياءً ومواقع دينية وتاريخية في القدس الشرقية، مستخدمة أدوات قانونية وأمنية وإدارية تهدف إلى تفرغ المدينة من سكانها الأصليين، وفرض طابع ديموغرافي وثقافي جديد يتعارض مع تاريخ المدينة وهويتها العربية الفلسطينية. وفيما يلي أبرز النماذج الواقعية لهذه السياسات:

1. حي الشيخ جراح

يُعدّ حي الشيخ جراح من أبرز رموز الصراع على الهوية والوجود الفلسطيني في القدس. ويقطنه عدد من العائلات الفلسطينية التي لجأت إليه بعد نكبة عام 1948، بموجب اتفاقيات رسمية، إلا أن هذه العائلات تواجه محاولات متكررة من قبل جمعيات استيطانية لطردها من منازلها، استنادًا إلى ادعاءات ملكية تعود لما قبل عام 1948، في تجاهل تام لحقوق الفلسطينيين المهجّرين.

وقد شهد الحي في السنوات الأخيرة تصعيدًا خطيرًا تمثل في:

- تزايد أوامر الإخلاء القسري بحق العائلات الفلسطينية.
- تحوّل الحي إلى بؤرة مواجهات شعبية حظيت بتضامن محلي ودولي واسع.
- توثيق القضية أمام المحاكم الإسرائيلية والدولية، مما كشف بوضوح ازدواجية المعايير القانونية المطبقة في القدس.

2. حي سلوان

يقع حي سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك مباشرة، ويُعدّ من أقدم الأحياء المقدسية وأكثرها استهدافاً. وتنفّذ فيه سلطات الاحتلال مشاريع تهويدية واسعة تحت مسميات مثل «حديقة داوود الوطنية» و«الحديقة التوراتية»، في إطار محاولة لفرض رواية تاريخية بديلة.

وتشمل الانتهاكات في الحي:

- الحفر أسفل منازل السكان بحجة التنقيب الأثري، مما أدى إلى تصدعات وانهارات خطيرة.
- إنشاء بؤر استيطانية في قلب الحي، وسط رفض شعبي وإدانة دولية.
- تهديد أكثر من مئة منزل بالهدم بذريعة عدم الترخيص، رغم الاستحالة العملية للحصول على تصاريح بناء.

3. المسجد الأقصى المبارك

يواجه المسجد الأقصى أخطر مراحل الاستهداف الممنهج منذ احتلال القدس، حيث تتكشف الإجراءات الرامية إلى تغيير طابعه الديني والتاريخي، ومن أبرزها:

- اقتحامات يومية من قبل المستوطنين تحت حماية القوات الإسرائيلية.
- محاولات فرض تقسيم زمني، ثم مكاني، داخل المسجد.
- إقامة طقوس دينية يهودية في باحات الأقصى في انتهاك صارخ لقدسيتها الإسلامية.

- التضييق على حراس الأوقاف والمصلين، وفرض قيود مشددة على دخول المسلمين، خاصة في أيام الجمعة والمناسبات الدينية.

4. كنيسة القيامة

- على الرغم من كون كنيسة القيامة رمزاً عالمياً للمسيحية، إلا أنها لم تسلم من سياسات التضييق والتهويد، إذ تواجه:
- تهديدات بفرض ضرائب باهظة من قبل بلدية الاحتلال، في مخالفة صريحة للأعراف والاتفاقيات التاريخية التي تقضي بإعفاء الكنائس.
- محاولات مصادرة أراضٍ وأوقاف تابعة للكنيسة، أو الاستيلاء عليها عبر صفقات مشبوهة مع شركات استيطانية.
- مضايقات متكررة للحجاج المسيحيين، خاصة خلال الأعياد، وفرض قيود على أعدادهم أحياناً.

5. باب العامود وساحة البلدة القديمة

- يُعدّ باب العامود أحد أبرز المداخل التاريخية للقدس القديمة، وقد تحوّل في السنوات الأخيرة إلى ساحة قمع ممنهج، حيث تقوم سلطات الاحتلال بـ:
- إقامة مراكز شرطة دائمة ونشر كاميرات مراقبة في محيطه.
- قمع أي تجمع أو فعالية فلسطينية، وفرض قيود صارمة على الحركة.
- استخدام المكان كمنصة لفرض «السيادة الإسرائيلية» الرمزية على المدينة، في محاولة لطمس طابعه العربي الفلسطيني.

الآثار المترتبة على تغيير الهوية الثقافية والدينية في القدس:

إن السياسات الاحتلالية الهادفة إلى تغيير هوية القدس لا تقتصر على الجوانب العمرانية أو الإدارية فحسب، بل تترك آثاراً عميقة وشاملة على المستويات الثقافية، والدينية، والنفسية، والاجتماعية، كما يلي:

أولاً: الآثار الثقافية

طمس الرواية التاريخية الأصلية:

يُسهم تغيير أسماء الأحياء والشوارع، وتزوير معالم المدينة التاريخية، في خلق سردية بديلة تتجاهل الجذور العربية والإسلامية والمسيحية، مما يؤدي إلى تشويه الذاكرة الجمعية للمجتمع المقدسي.

إضعاف الموروث الثقافي:

التضييق على المؤسسات الثقافية، مثل المراكز التراثية والمتاحف الفلسطينية، يحرم السكان من أدوات التعبير عن هويتهم الثقافية، ويقلل فرص نقل التراث للأجيال القادمة. إقصاء اللغة العربية:

استبدال اللافتات والأسماء باللغة العبرية يُعدّ أحد أشكال الإقصاء الثقافي واللغوي، ويهدف إلى فرض هيمنة ثقافية أحادية على المدينة.

ثانياً: الآثار الدينية

تقييد حرية العبادة:

إغلاق الطرق، وفرض تصاريح دخول، واقتحام دور العبادة يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحرية العبادة، ويخلق شعوراً عاماً بالتمييز والفهر الديني. تدنيس المقدسات:

الانتهاكات اليومية للمسجد الأقصى، وفرض الضرائب على الكنائس، تُضعف قداسة هذه الأماكن، وتفقد طابعها الروحي والأمني.

إفراغ المدينة من سكانها الأصليين:

تهدف هذه السياسات إلى فقدان المدينة لطابعها الديني المتنوع، وتحويلها إلى مركز أحادي الهوية، مما يهدد التنوع الديني والثقافي في القدس.

ثالثاً: الآثار النفسية والاجتماعية

الإحساس بالظلم والتهميش:

يشعر المقدسيون بأنهم مستهدفون في وجودهم وهويتهم، مما يولد شعوراً دائماً بعدم الأمان والتهديد.

القلق والإحباط والصدمة النفسية:

يتعرض الأطفال على وجه الخصوص لصدمات متكررة نتيجة الاقتحامات الليلية، واعتقالات الأقارب، وهدم المنازل.

تفكك النسيج الاجتماعي:

بسبب سياسات سحب الهويات، يُفصل أفراد العائلات عن بعضهم، وتُمنع الزيارات بين سكان القدس والضفة الغربية، ما يضعف الروابط الأسرية والمجتمعية.

رابعاً: فقدان الانتماء المكاني والتاريخي

عندما يُجبر الإنسان على مغادرة منزله أو يُمنع من الوصول إلى مقدساته، يفقد الرابط الأساسي مع هويته الجغرافية والتاريخية، وتصبح ذاكرته الجمعية عرضة للتآكل، ما يهدد استمرار الهوية الفلسطينية الأصيلة في المدينة.

المواقف الدولية وجهود الحفاظ على هوية القدس

أولاً: مواقف المجتمع الدولي من سياسات المصادرة والتهويد

على الرغم من وضوح الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وتعارضها مع القوانين والمواثيق الدولية، تتراوح المواقف الدولية غالباً بين التنديد اللفظي وعدم الفعل، وبين دعم غير مباشر من بعض القوى الكبرى. ويمكن تصنيف المواقف كما يلي:

1. قرارات الأمم المتحدة

القرار 242 (1967): دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.

القرار 478 (1980): رفض إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، وطالب الدول بسحب سفاراتها من المدينة.

القرار 2334 (2016): اعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وطالب بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس.

2. منظمة اليونسكو

قرار 2016: نفى أي علاقة لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، وأكد أن هذه المعالم إسلامية خالصة.

إدراج القدس القديمة وأسوارها: على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر. تجدر الإشارة إلى أن هذه القرارات واجهت هجوماً إسرائيلياً واسعاً، ما دفع إسرائيل إلى الانسحاب من اليونسكو عام 2019.

3. مواقف الدول الكبرى

الولايات المتحدة: أظهرت دعماً واضحاً لإسرائيل، خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2018، ما شكّل اعترافاً فعلياً بالسيادة الإسرائيلية على المدينة.

الاتحاد الأوروبي: رغم مواقفه الراضية للاستيطان، إلا أن خطواته العملية في مواجهة التهويد محدودة، وتقتصر غالباً على الدعم الإنساني والبيانات الدبلوماسية. الدول العربية والإسلامية: تختلف مواقفها من حيث القوة والفاعلية؛ بعض الدول تتبنى مواقف صارمة في المحافل الدولية، بينما تكتفي أخرى بالإدانات الإعلامية دون خطوات عملية.

4. مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وثقت منظمات مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" مئات الانتهاكات المتعلقة بالمقدسات، وهدم البيوت، وسحب الهويات، ووصفت إسرائيل بأنها تمارس نظام "الفصل العنصري" (Apartheid) ضد الفلسطينيين.

ثانياً: جهود الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية في القدس

1. جهود أهل القدس

المقاومة الشعبية: تنظيم مظاهرات واعتصامات للحفاظ على الطابع الفلسطيني للأحياء المقدسية، مثل الشيخ جراح وسلوان. الحفاظ على التراث: أعمال الترميم والصيانة للمساجد والكنائس والمنازل التاريخية. التعليم: التركيز على التعليم الفلسطيني المحلي الذي يحافظ على معرفة الطلاب بتاريخ المدينة وثقافتها، رغم محاولات الاحتلال فرض مناهجه.

2. دور الأوقاف الإسلامية والمسيحية

الإدارة والإشراف: تواصل الأوقاف الإسلامية إدارة المسجد الأقصى وصيانته والحفاظ على خصوصيته.

المؤسسات المسيحية: تحمي الكنائس التاريخية مثل كنيسة القيامة، وتضغط على المجتمع الدولي لمنع التهويد

3. الدعم الدولي والمنظمات الحقوقية

المنظمات الدولية: مثل اليونسكو، تقدم دعمًا لحماية التراث الثقافي والفني، وتوثق الانتهاكات الإسرائيلية.

الدول العربية والإسلامية: تقدم دعمًا سياسيًا، اقتصاديًا، وإعلاميًا، وتشمل مشاريع ترميم وصيانة للتراث.

المجتمع المدني الفلسطيني: يساهم في الأنشطة الثقافية والتوعوية، مثل المعارض والندوات والدورات التعليمية.

4. الضغط على المستوى الدولي

الضغط السياسي: تتعاون الحكومات العربية والفلسطينية مع الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية لممارسة ضغط على إسرائيل.

التعاون مع المنظمات الحقوقية: توثيق الانتهاكات وفضحها عالميًا، بهدف زيادة الضغط على إسرائيل للامتثال للقوانين والقرارات الدولية.

ثالثًا: التوصيات للحفاظ على الهوية الثقافية والدينية في القدس

على المستوى الفلسطيني والمحلي:

1- تعزيز الوحدة الفلسطينية: دعم التنسيق بين الفصائل والهيئات المدنية والدينية للحفاظ على الهوية الفلسطينية.

2- تطوير التعليم الفلسطيني: إنشاء مدارس وجامعات تركز على التاريخ والتراث الفلسطيني لمواجهة محاولات الاحتلال التغييرية.

3- تعزيز المقاومة الشعبية السلمية: تنظيم مظاهرات وفعاليات ثقافية وحملات إعلامية لتعزيز الوعي بمخاطر التهويد.

4- توسيع نطاق التوعية المجتمعية: عقد ورش عمل ومحاضرات تثقيفية لتعريف الأجيال الجديدة بأهمية القدس.

على المستوى العربي والإسلامي:

- 1- الضغط الدبلوماسي: تعزيز المواقف في الأمم المتحدة واليونسكو للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.
- 2- تعزيز الدعم المالي والتراثي: دعم المشاريع التراثية والثقافية، مثل ترميم المواقع التاريخية.
- 3- إعادة تنشيط الدور الإعلامي: حملات إعلامية عالمية لفضح محاولات التهويد، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية.

على المستوى الدولي:

- 1- تطبيق قرارات الأمم المتحدة: الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارات الخاصة بالقدس ووقف الأنشطة الاستيطانية.
- 2- فرض عقوبات على السياسات الإسرائيلية: استخدام العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية للردع عن التهويد والاستيطان.
- 3- توسيع دور المنظمات الدولية في حماية المقدسات: تمكين اليونسكو والمنظمات الحقوقية من مراقبة الانتهاكات وتقديم الدعم للترميم.
- 4- زيادة الدعم للحقوق الفلسطينية في القدس: تعزيز توثيق الانتهاكات والتقارير الدولية لضمان ضغوط أقوى على إسرائيل.

خاتمة:

القدس هي رمز للسلام والتنوع الديني والثقافي، وجزء لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية. إن صمود أهلها في وجه التحديات المستمرة يمثل شهادة حية على العزيمة والإصرار. الحفاظ على هوية القدس الثقافية والدينية ليس مجرد واجب فلسطيني، بل مسؤولية مشتركة لكل أحرار العالم، لضمان أن تظل القدس مركزاً للإيمان والأمل، وأرضاً لا تُمحى من الذاكرة الجماعية للإنسانية.

القدس بين النكبة والتهويد: مصادرة الأرض واستهداف الهوية

أحمد قضماني

جامعة القدس كلية بارد

مقدمة:

يعود خطر مصادرة وتغيير هوية الأراضي الفلسطينية إلى النكبة عام 1948، حيث قامت العصابات الصهيونية في ذلك الوقت بقتل وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وذلك بهدف مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وتغيير هوية المناطق الفلسطينية. وقد بدأ ذلك في المناطق التي نصّ عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181، والذي تمّ بموجبه تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. ولم تكن سياسة المصادرة وتغيير الهوية قد وصلت إلى القدس بشكل واضح ورسمي حتى وقوع النكسة عام 1967، حين قام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وبهذا بدأت مصادرة الأراضي والأماكن التراثية والإسلامية والمسيحية، وتغيير هويتها الثقافية والدينية في القدس بشكل كامل وتدرجي، وبطرق متعددة ومختلفة، حتى يومنا هذا.

الفصل الأول

أهمية البحث:

يشكّل هذا البحث أهمية كبيرة في تاريخنا المعاصر، إذ يعرض قيمة مدينة القدس وأماكنها التاريخية والدينية والأثرية، وضرورة حمايتها بأي شكلٍ من الأشكال، ولا سيما قصصها التاريخية وما جرى فيها وما تسبّب في إقامة معالمها التاريخية وتسميتها. ولهذا فإن هذا البحث يُعدّ مهمّاً لأنه يعرض الحقيقة، ويردّ على ما يزعمه الاحتلال الإسرائيلي من قصصٍ وهمية لا تمتّ بأي صلةٍ إلى الواقع. ومن وجهة نظري، أرى أن كتابة هذا البحث ليست أمراً رمزياً أو مهماً فحسب، بل هي واجب وطني يعرض حقيقة القدس وقيمة المدينة، وضرورة الحفاظ عليها وعلى أماكنها الدينية والأثرية بكل الطرق من التدنيس والمصادرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إثبات الحقيقة للعالم المعاصر، والتذكير بالقصص الحقيقية للأماكن الأثرية والدينية في القدس، كما يهدف إلى توعية الجيل الحالي والقادم بخطط الاحتلال في مصادرة الأماكن الأثرية وتغيير هويتها، وصولاً إلى تزيف تاريخ القدس ونشر رواياته وتعليمها للأجيال القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا البحث أيضاً إلى إثبات وجود من يردّ على القصص الخرافية التي يسردها الاحتلال عن الأماكن التاريخية للمدينة، وأنه مهما حاول التزييف في التاريخ، فسيتلقّى الردّ المناسب على مزاعمه وتدليسه.

منهجية البحث:

سوف يتّبع هذا البحث منهجية البحث النوعي، وفي ذلك استكشاف وفهم التجارب والمعاني والآراء من وجهة نظر القارئ. وسوف يعتمد على جمع بيانات وصفية، مثل

مقتطفات الإعلام والملاحظات وتحليل النصوص، كما سيهتم هذا البحث النوعي باستخدام المصادر الموثوقة لإيصال الحقيقة، والابتعاد عن التضليل الإعلامي والكتابي.

إشكاليات البحث:

الاحتلال:

وفقاً للمادة (42) من اتفاقية لاهاي: "تُعتبر الأراضي محتلة عندما توضع فعلياً تحت سلطة الجيش المعادي". (اتفاقية لاهاي، 1907، المادة 42).

الاستيطان:

"الاستيطان هو عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءاً منها". (الجزيرة نت، 2015).

سياسة التهويد:

يشير مصطلح "التهويد" إلى مجموع الإجراءات والسياسات التي يتبعها الاحتلال الصهيوني وجماعات «المعبد» الصهيونية تجاه مدينة القدس بشكل عام، لتغيير الطابع الديني والحضاري والسكاني الإسلامي والعربي للمدينة، وفي القلب منها المسجد الأقصى، حتى يتمكن من تحويل هوية المدينة إلى مدينة يهودية بالكامل". (أبو شمالة، 2021).

مصادرة الأراضي وتغيير الهوية:

تقف إشكالية البحث عند سياسة مصادرة الأراضي وتغيير الهوية، وهي سياسة يتبعها نظام الاحتلال أو الاستعمار في البلاد المحتلة. ومن الأمثلة على ذلك مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث كانت بدايات المصادرة في فرنسا عام 1837، وتمثلت في أراضي الفلاحين والحدائق وغيرها، ثم بدأت المصادرة في العاصمة الجزائر، وسيطرت السلطات الاستعمارية على الأراضي والأماكن الخاصة للأشخاص الذين فروا من الاحتلال، وهم حوالي 15 ألف نسمة. وكانت ذريعة إدارة الاحتلال في ذلك الوقت أنها اعتبرت تلك الممتلكات شاغرة (رغادنة وزين، 2023، ص 27).

ويستغل الاحتلال عادةً ذريعة "الممتلكات الشاغرة" عند مصادرة الأراضي أو الممتلكات، كما قال إسرائيل زانجويل عن أرض فلسطين إنها "وطن بلا شعب" (الصراف، 2023). وهي عبارة تستفز صاحب الأرض، وتخطبه وكأنه ليس إنساناً مثل المحتل أو المستوطن. وتُعدّ هذه سياسة ممنهجة من الاحتلال تهدف إلى الوصول إلى الأراضي والأماكن التاريخية والدينية، مؤكدين عدم وجود من يملكها أو يهتم بها، وهي سياسة خبيثة ورديفة جداً.

ويسلّط هذا البحث الضوء على مدينة القدس، وما فيها من أماكن أثرية، وكيف سعى الاحتلال سابقاً، ويسعى حتى الآن بشتى الطرق، إلى مصادرة أماكنها الأثرية وتغيير هويتها الدينية والثقافية، لأسباب عديدة سيتم طرحها في هذا البحث. كما سيتم ذكر أهم الأماكن الأثرية والدينية التي يسعى الاحتلال إلى تغيير هويتها، ومنها ما قام بالفعل بتغيير هويتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاطلاع على أسماء بعض الأماكن الأثرية والدينية وكيف قام الاحتلال بتغيير أسمائها، ودراسة شرعية هذه الأماكن وكيف قام الاحتلال بمصادرتها والاستيطان فيها، متلاعباً بالقانون وملكية هذه المواقع.

ولهذا، فإنني أزعّم بأن مصادرة الأماكن التاريخية والأثرية والدينية وتغيير هويتها أمرٌ خطير، ينطوي على تزيف للحقائق ونشر قصص مضللة عن معالمها التاريخية والأحداث التي شهدتها في الماضي، ولا سيما ما يتعلق بملكية مدينة القدس ومستقبلها. وكل ذلك وصولاً إلى السؤال الأساسي للبحث:

إلى أيّ مدى تلعب سياسة مصادرة الأماكن الدينية والتاريخية والأثرية وتغيير هويتها التراثية والإسلامية والمسيحية دوراً محورياً خطيراً في تبديل وتزيف الحقائق التاريخية عن مدينة القدس؟

الفصل الثاني

القدس وملكية أماكنها الأثرية والتاريخية والدينية

بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن

القدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين المحتلة، وهي المدينة التاريخية التي شهدت أحداثاً تاريخية لا يمكن نسيانها في تاريخ العالم، أبرزها أنها كانت مسرى رسولنا محمد ﷺ، وتحديداً إلى المسجد الأقصى. وقد كان لذلك الحدث أثرٌ بالغ في تأكيد أهمية القدس كمكان ديني، سواء للمسلمين أو للمسيحيين، حيث توجد كذلك كنيسة القيامة بوصفها مكاناً دينياً ومقدساً لجميع المسيحيين. ولا تقتصر المقدسات الفلسطينية على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة فحسب، بل هناك العديد من الأماكن الدينية والأثرية، مثل: البلدة القديمة، وحائط البراق، وباب العامود، وغيرها الكثير من المواقع الأثرية التي يسعى الاحتلال إلى تهويدها.

تسمية القدس:

حاول الاحتلال الإسرائيلي منذ البداية تهويد القدس من خلال اسمها، حيث كتبت منال زيدان في مقالها: أورشليم (القدس) اسم عربي كنعاني، عكس ما تدّعي إسرائيل أنه اسم عبري. وأكملت قائلة:

"فصلٌ قديم بثوبٍ جديد على مقاس السياسة الإسرائيلية، بتغيير الأسماء العربية وتزويرها واستبدالها بأسماء المدن والقرى والشوارع العربية، لطمس الهوية العربية في فلسطين جغرافياً وديمغرافياً، بهدف فرض واقعٍ مُسلَّم به في مسعى إسرائيل لإثبات الهوية اليهودية التاريخية وحققها في فلسطين التاريخية عبر التزوير والتهويد، وصولاً إلى الإقرار بيهودية الدولة..." (زيدان، 2017).

وتُعدّ هذه محاولة متواضعة من الاحتلال لاكتساب اسم القدس لصالحه، علمًا بأن القدس سُمّيت قبل احتلالهم لفلسطين أصلًا، وهو اسم عربي، يدّعون من خلاله أنه اسم يهودي وليس عربيًا. ومن الأمثلة على ذلك جريدة القدس القديمة التي صدرت عام 1908 على يد جورجي حنايا، أي قبل ما يسمونه دولة إسرائيل بأربعين سنة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

بداية الاستيطان وانتهاك إسرائيل للقوانين والقرارات الدولية:

في عام 1967، بدأ الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على القدس والاستيطان فيها، بما في ذلك القدس الشرقية التي كانت تحت الوصاية الهاشمية، حيث كان الاحتلال يفرض سيطرته عليها تدريجيًا ويحكمها من دون أي غطاء قانوني. وقد صدرت لاحقًا قرارات عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، منها: 242، و252، و267، و446، و2334، وجميعها دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. كما دعت وزارة الخارجية الأردنية إلى ضرورة الامتثال التام لقرارات الأمم المتحدة، وأكدت أن القدس الشرقية أرض محتلة، وأن السيادة فيها للفلسطينيين، والوصاية على مقدساتها الإسلامية والمسيحية هاشمية (وزارة الخارجية الأردنية).

ومن خلال قرارات مجلس الأمن الدولي وما ورد في تصريحات وزارة الخارجية الأردنية، نستنتج أن إسرائيل سيطرت وصادرت أراضي وأماكن تاريخية ودينية وأثرية فلسطينية من دون أي حق قانوني يقرّ لها بذلك. ومع ذلك، لم يُحاسب الاحتلال أو يُعاقب على مصادرة أراضي تعود ملكيتها للشعب الفلسطيني وتقع تحت الوصاية الهاشمية، مما يؤكد عدم احترام الاحتلال الإسرائيلي للقوانين الدولية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. ويبيّن ذلك أن سياسة التهويد وخطط الاحتلال الاستيطانية تأتي فوق القانون الدولي، وهو ما نشهده بوضوح منذ النكبة وحتى يومنا هذا.

أوسلو وتداعياتها:

في عام 1993، وُقِّعت اتفاقية أوسلو للسلام بين فلسطين وإسرائيل، وكان أبرز ما ورد فيها بخصوص القدس ما يلي:

"أنشئت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها فور توقيع الاتفاقية، لكن القدس هُمِّشت وأُجِلت ضمن ما أُطلق عليه آنذاك "قضايا الحل النهائي"، وهو ما أفسح المجال أمام إسرائيل لتهويد كافة القطاعات في العاصمة المحتلة، ووَأد حل الدولتين الذي يعتبر الشرط الشرقي من المدينة عاصمة لدولة فلسطين". (الجزيرة نت، 2024).

لم تُركِّز الاتفاقية على مدينة القدس بشكلٍ كافٍ على الإطلاق، بل ساهمت في تسريع عملية تهويدها، الأمر الذي أدى إلى مصادرة عددٍ غير قليل من أراضي القدس، إضافةً إلى تغيير هوية العديد من أماكنها الأثرية والدينية والتاريخية. وقد استغلت إسرائيل اتفاقية أوسلو لتكريس سيطرتها وتغيير هوية المقدسات في القدس، في مسعى لإثبات ما تدّعيه من أحقية في هذه الأرض.

ولم تقتصر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي على قرارات مجلس الأمن فحسب، بل شملت أيضًا خرق بنود اتفاقيات جنيف الأربع، ومنها المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على منع سلطة الاحتلال من تدمير أو مصادرة الممتلكات في المناطق المحتلة، إلا إذا كان هذا التدمير أو المصادرة ضروريًا بصورة حتمية للعمليات العسكرية (المادة 53، اتفاقية جنيف الرابعة، 1949).

وبالتأكيد، لم تكن هناك أي ضرورة عسكرية تبرر هذه المصادرات، بل هدفت إلى إحكام السيطرة على القدس. ومنذ عام 1967، مرورًا باتفاقية أوسلو، وحتى يومنا هذا، لم تقدّم إسرائيل أي مبرر قانوني واضح لاحتلالها واستيطانها ومصادرتها للأراضي الفلسطينية التاريخية. وسيناقش البحث في الفصل القادم استراتيجية المصادرة وتغيير الهوية، وسيكون أبرز مثال على ذلك حائط البراق.

الفصل الثالث

استراتيجية المصادرة وتغيير الهوية وأخطارها (حائط البراق)

يناقش هذا الفصل استراتيجية المصادرة وتغيير الهوية، وأخطار هذه الخطط الاستيطانية، كما يتناول حائط البراق بوصفه حالة دراسية في هذا الفصل، من حيث كيفية تهويله وتغيير هويته بشكل كامل.

استراتيجية المصادرة وتغيير الهوية:

يتبع الكيان الإسرائيلي سياسة المصادرة وتغيير الهوية سعياً إلى تزيف الحقائق والتلاعب بتاريخ القدس، ويعدّها سياسة فعّالة في سرد الروايات المضلّة للأجانب من السياح وغيرهم ممن لا يملكون معرفة كافية بتاريخ القدس والأحداث التي أسهمت في نشأة أماكنها الأثرية والدينية. وقد استخدم الاحتلال ومستوطنوه العديد من الطرق والخطط للمصادرة وتغيير الهوية، وعملوا على بناء قصص مزيفة ونشرها أمام السياح عن بعض الأراضي والأماكن التاريخية التي استوطنوا فيها في القدس وصادروها. كما استغلوا أسلوب إدخال العقارات، وقاموا بتهويد الأماكن التاريخية والتراثية والدينية من خلال تسميتها بأسماء يهودية مختلفة.

قلعة القدس وتهويلها:

من بين الروايات اليهودية المزيفة التي تُسرد أمام السياح قصة قلعة القدس ومسجد القلعة، الذي استولى عليه الاحتلال في ثمانينيات القرن الماضي وحوّله إلى متحف. وقيل ضمن سلسلة رواياتهم المزورة:

"إن الاحتلال يطلق زوراً على قلعة القدس مسمّى قلعة داود، كما أطلق اسم برج داود على برج فصايل المقام منذ زمن هيرودس، وعندما أثبتت الأبحاث الأثرية عدم وجود

علاقة للبرج بداود، نُقل اسم برج داود إلى المئذنة التي بناها السلطان الناصر محمد بن قلاوون". (المركز الفلسطيني الإعلامي، 2023).

وكما يُقال دائماً: حبل الكذب قصير، فمحاولات الاحتلال تغيير أحد معالم المدينة، وهي قلعة القدس ومسجدها، تكشفها الأبحاث وتُظهر زيف ادعاءاتهم. وبذلك نستنتج أنه مهما حاول الاحتلال تهويد هذا المكان، فإن اسمه سيبقى راسخاً في ذاكرة المسلمين وأصحاب الأرض.

العقارات والتلاعب بالقانون:

أقدم الاحتلال على إدخال العقارات عبر جمعية «إلعاد» الاستيطانية التي أنشئت عام 1986، واشتهرت بنشاطها في بلدة سلوان التي يُطلق عليها الحامية الجنوبية للمسجد الأقصى. وتمكنت الجمعية من دخول أول عقارين في حي وادي حلوة عام 1991، وأنشأت في الحي ذاته ما يُسمّى «مدينة داود» الاستيطانية، وباتت تسيطر اليوم على عشرات العقارات فيه، كما نجحت في زرع المستوطنين بين منازل المقدسيين في عدة أحياء (الجزيرة نت، 2024).

وتعدّ هذه الاستراتيجية فعّالة وخطيرة في آنٍ واحد، لما تحمله من مصادرة وتغيير لهوية الممتلكات المقدسية بطرقٍ رديئة وغير قانونية، تقوم على التلاعب بأصول الأرض وملكيّتها.

ولعلّ واحدة من أخطر القضايا المرتبطة بالعقارات والتلاعب بها ما حدث في حي الشيخ جراح، حيث يدّعي المسؤولون الإسرائيليون أن قضية الحي ليست سوى «نزاع عقاري»، وأن القانون في صف المستوطنين اليهود (آدامز، 2021). وهذا يؤكد عدم شرعية هذه العقارات، ويُظهر بوضوح أنها سُرقَت من الفلسطينيين أو تُبِتت ملكيتها عبر وثائق وعقود مزيفة.

وفي عام 2003، باعت جمعيتان حقوق ملكية المنطقة لمنظمة «نهلات شمعون»، وهي إحدى المنظمات اليهودية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، وتدعم جهود المستوطنين اليهود للاستيطان في المناطق الفلسطينية من القدس. ويكشف ذلك حجم التلاعب الواضح بالعقارات والممتلكات الفلسطينية، واستخدام القانون أداة لخدمة الاستيطان، بما يبيّن خطورة هذه السياسة التي تتيح للاحتلال جلب عقارات من دون علم أصحابها، وتسخير المنظومة القانونية لصالحه.

التهويد من خلال تغيير أسماء الأماكن:

ينتهج الاحتلال سياسة التهويد عبر تغيير أسماء الأماكن التاريخية والدينية من العربية إلى اليهودية، حيث قام بتغيير أسماء العديد من هذه المواقع، مثل: قلعة القدس التي أُشير إليها سابقًا وأصبحت تُسمّى «قلعة داود»، وحارة الشرف التي باتت تُعرف بـ«الحي اليهودي»، وجبل الزيتون الذي يسمونه حاليًا «هارهمشاحة»، ورأس العامود الذي أطلقوا عليه «معاليه هزيم»، وطريق المجاهدين الذي غُيّر اسمه إلى «شعار هاريوت»، وغيرها الكثير (الجزيرة، 2016). ووصل الأمر إلى حد إعادة تسمية المسجد الأقصى بما يُسمّى «جبل الهيكل» المزعوم، وهو ما سيتم تناوله لاحقًا في هذا البحث.

حائط البراق:

حائط البراق هو الحائط الذي يحدّ حرم القدس من الجهة الغربية، ويشكّل جزءًا من الحائط الغربي للحرم الشريف المحيط بالمسجد الأقصى. ولهذا الحائط مكانة دينية عظيمة لدى المسلمين، إذ يرتبط بمعجزة الإسراء والمعراج، ومن هنا جاءت تسميته «حائط البراق» نسبةً إلى الدابة التي ركبها الرسول محمد ﷺ في رحلة الإسراء، حيث ربط البراق في حلقة بهذا الحائط (عيسى، 2021).

بدأت خطة مصادرة الحائط عام 1988، حين أسس الاحتلال «صندوق تراث الحائط الغربي (البراق)» برعاية مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو صندوق مسؤول عن

المخططات المتعلقة بمحيط الحائط الغربي للمسجد الأقصى، بما في ذلك الأنفاق والحفريات (2024). وقد شكّل ذلك بداية واضحة لمخططات تهدف إلى تغيير معالم المكان، عبر الحفريات والأنفاق التي تسعى إلى طمس هويته الأصلية، رغم محاولات الاحتلال نفي هذه الأهداف. غير أن أصحاب الأرض الذين عاشوا في المكان لا يمكنهم نسيان تاريخه أو التخلي عن رواية ماضيه العريق.

أما التسمية اليهودية لحائط البراق، فهي «حائط المبكى» أو «الحائط الغربي»، حيث يتوجه اليهود إليه للبكاء حزناً على دمار الهيكل الثاني بحسب معتقدتهم. وفي عام 2021، دخل صالح الزغاري برفقة صديقه إلى منطقة حائط البراق، وهي من أكثر الأماكن خطورة على المسلمين نظراً لمنعهم من الدخول إليها، وذكر في مقطع مصوّر أن الاحتلال صادر الحائط والمنطقة المحيطة به، ورفع الأعلام الإسرائيلية فوق الأبنية المجاورة. ولاحقاً، جرى حذف المقطع من منصة يوتيوب، وتعرّض الزغاري لحملة إسرائيلية عبر الإعلام الرسمي بسبب ذلك المقطع، إلا أنه أصرّ على إعادة نشره لإثبات حقيقة هذا المكان التاريخي للمسلمين (الزغاري، 2021، 0:40-2:44).

ويؤكد ذلك كله أن التفريط بتاريخ هذا المكان العظيم أمرٌ مستحيل، لما له من مكانة دينية وتاريخية راسخة لدى المسلمين، في ظل ما يتعرض له من تدنيس وتضليل ونشر روايات كاذبة أمام السياح، إلى جانب الاستمرار في سياسة منع المسلمين من زيارته أو الدخول إليه.

الفصل الرابع

حرب غزة وما تلاها، والأخطار القادمة على أماكن القدس

يناقش هذا الفصل تصعيد خطط مصادرة الأماكن الدينية والتاريخية وتغيير هويتها، والأخطار القادمة التي تهدد أماكن القدس.

منذ الحرب الإسرائيلية على غزة في السابع من أكتوبر 2023، شهدت مدينة القدس وأماكنها التاريخية والأثرية والدينية تصعيداً غير مسبوق، وكان أبرز هذه الأماكن المسجد الأقصى المبارك، الذي شكّل شرارة أحداث السابع من أكتوبر، نتيجة ما كان يتعرض له من اقتحامات متكررة من قبل المستوطنين منذ زمنٍ طويل وحتى اليوم. كما يواصل الاحتلال سياسة تحديد أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بدخول المسجد الأقصى لأداء الصلاة، حتى بات هذا الخبر مألوفاً ومتكرراً، كما ورد:

"منعت الشرطة الإسرائيلية آلاف المصلين الفلسطينيين من الدخول إلى المسجد الأقصى بالقدس لأداء صلاة الجمعة...". (الجزيرة نت، 2025).

ويُعدّ ذلك شكلاً من أشكال إحكام السيطرة على المسجد الأقصى، ورفع وتيرة الاستيطان تمهيداً لخطط تهويده، وصولاً إلى ما يُسمّى بالهيكل المزعوم.

الهيكل المزعوم وزيادة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى:

"منذ أن احتلّ اليهود الشطر الشرقي من القدس عام 1967 وحتى اليوم، وهم يحاولون العثور على أي أثر يدلّ على بقايا الهيكل المزعوم، ويُثبت مكانه تحت الحرم القدسي الشريف، وقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإجراء حفريات وأنفاق تحت أسوار جبل بيت المقدس". غير أنّ من الجدير بالذكر أن المسجد الأقصى بُني قبل عهد سليمان

عليه السلام بزمٍ طويل، الأمر الذي يدحض ادعاء وجود هيكل سليمان المزعوم تحت المسجد الأقصى، كما يزعم الاحتلال (الصلاحي، 2023). وتُعدّ هذه إحدى الروايات الزائفة التي يروج لها الاحتلال في إطار تزييف التاريخ، ولا يمكن تصديقها، إذ لا وجود لما يُسمّى هيكل سليمان تحت المسجد الأقصى، وهي رواية يستخدمها الصهاينة لتبرير مخططاتهم الاستيطانية الهادفة إلى تهويد الأقصى.

وقد أكدت منظمة اليونسكو سابقاً إسلامية المسجد الأقصى بوصفه مكان عبادة خالصاً للمسلمين، وذلك عندما أعربت عن أسفها لما تقوم به قوات الاحتلال من انتهاكات داخل المسجد (اليونسكو، الجلسة رقم 40، 2016).

ومع ذلك، تستمر اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، بل وتشهد تصاعداً ملحوظاً. فقد صرّح الوفد المرافق للوزير إيتمار بن غفير عقب اقتحامهم المسجد الأقصى قبل فترة، متحدثين عن «التسهيلات التي أُتيحت للمستوطنين في الأقصى»، مشيرين إلى أن "هذا تغيير هائل لم يحدث منذ ألف عام... سياسة وزير الأمن القومي هي السماح بحرية العبادة لليهود في كل مكان، بما في ذلك جبل الهيكل، وسيواصل اليهود ذلك في المستقبل". (الجزيرة نت، 2025).

ويكشف هذا التصعيد بوضوح حجم المخططات الاستيطانية التهودية التي تستهدف المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لدى المسلمين، في ظل تهديدات غير مسبوقة، تُبرّر بادعاءات زائفة حول وجود الهيكل المزعوم، وهي ادعاءات لا أساس لها من الواقع.

ضغوطات على كنائس القدس:

لا تقتصر الانتهاكات والخطط التهودية على المساجد فحسب، بل تمتد لتشمل كنائس القدس أيضاً. فقد حذّرت اللجنة الرئاسية الفلسطينية العليا لمتابعة خطر التصعيد

الإسرائيلي ضد الوجود المسيحي في القدس من ممارسات الاحتلال، التي تشمل فرض الضرائب على الكنائس وممتلكاتها، والحجز الجائر على أملاك بطريركية الأرمن الأرثوذكس. ويُعدّ ذلك انتهاكاً واضحاً وصريحاً للاتفاقيات التاريخية وللقانون الدولي، ويهدف إلى تقويض المؤسسات الدينية واستهدافها بشكلٍ ممنهج (الجزيرة، 2025).

ويُظهر ذلك الخطر المتزايد الذي يهدد الأماكن الدينية والتاريخية في القدس، حيث نشهد تصعيداً خطيراً في سياسات التهويد، وهذه المرة عبر فرض الضرائب على الكنائس، بما يؤكد أن الاستهداف لا يقتصر على المسلمين وحدهم، بل يشمل مختلف المكونات الدينية في المدينة، في سياق تصعيد أعقب أحداث السابع من أكتوبر، وما رافقها من شعور الاحتلال بتراجع هيئته وسيطرته.

خطط استيطانية جديدة عند باب السلسلة:

"أصدر وزير "القدس والتراث" في حكومة الاحتلال المستقيل، مئير بروش، قراراً بالاستيلاء على عقارات فلسطينية في حي باب السلسلة، أحد أبرز مداخل المسجد الأقصى المبارك..."، كما ذكر أن القرار يشمل منازل ومحال تجارية تقع على الطريق المؤدي مباشرة إلى المسجد الأقصى، من دون توضيح تفاصيل دقيقة حول عدد العقارات أو أصحابها. (وفا، 2025).

وفي هذا السياق، يتضح أن الاحتلال يسعى خلال هذه المرحلة إلى فرض سيطرة محكمة على القدس ومعالمتها كافة، وهو ما يبدو جلياً منذ السابع من أكتوبر، بما يؤكد أن الحرب على غزة دفعت الاحتلال إلى تصعيد سياسة مصادرة الأراضي والمعالم الدينية والتاريخية وتغيير هويتها، من دون أي غطاء قانوني، عبر استراتيجية جديدة تقوم على سرقة العقارات.

أسباب الاستيطان والمصادرة، والأخطار القادمة:

يُعدّ تقليل عدد السكان الفلسطينيين داخل مدينة القدس أحد أبرز الأسباب التي تقف وراء تصاعد الاستيطان ومصادرة الأراضي والأماكن الدينية والتاريخية، كما أشار إلى ذلك مايكل دمير، الذي ذكر أن «المرحلة الثالثة من الاستيطان في المدينة القديمة من القدس تؤذن بتحويل المدينة من مركز سياسي وثقافي عربي وإسلامي نابض بالحياة، إلى بلدة فلسطينية صغيرة داخل مدينة إسرائيلية، أشبه بموقع أثري يلفت أنظار السياح الغربيين» (دمير، 1991، ص 29).

وتُعدّ هذه الرؤية منطقية إلى حدّ كبير، إذ تخدم المصالح الإسرائيلية سياسياً واقتصادياً، ولا يزال الاحتلال يعمل على تنفيذها عبر سياسات هدم منازل المقدسيين، وعرقلة منح تصاريح البناء لهم داخل القدس. وهو ما يجعل سياسات التهويد والاستيطان والمصادرة خطراً وجودياً من منظور الفلسطيني، الذي يسعى إلى الحفاظ على حضوره وبصمته التاريخية في مدينة القدس.

الفصل الخامس

الخلاصة:

القدس أرض عربية فلسطينية تستقبل كافة الأديان، سواء الإسلام أو المسيحية أو اليهودية، غير أنّ احتلالها والاستيطان فيها، ومصادرة أراضيها وأماكنها التاريخية والدينية، وتغيير هويتها وتهويدها، يُعدّ أمرًا خطيرًا وغير مقبولٍ على الإطلاق. إذ يستخدم الاحتلال وسائل رديئة في مصادرة الأراضي والأماكن المقدسة، من خلال إدخال عقارات مزيفة أو مسروقة من المقدسين، ونشر القصص والروايات الزائفة عن هذه الأماكن وتاريخها، وتغيير تسمياتها الأصلية، في مسعى واضح لتهويد المدينة بالكامل.

ويُعدّ ذلك الخطر الأكبر، حيث يسعى الاحتلال إلى تغيير تاريخ القدس تغييرًا شاملاً، عبر تثبيت معلومات مزيفة وغير واقعية حول أماكنها التاريخية والدينية والتراثية. كما انتهك الاحتلال عددًا كبيرًا من قرارات مجلس الأمن والقوانين الدولية التي نصّت على عدم جواز مصادرة الأراضي الدينية والتراثية، وهو ما يؤكد عدم احترامه لأيّ من القرارات والقوانين الدولية المفروضة عليه. وقد قام بتغيير هوية العديد من الأماكن من خلال تغيير أسمائها، مثل: قلعة القدس التي أطلق عليها اسم «قلعة داود»، وحارة الشرف، وجبل الزيتون، ورأس العامود، وطريق المجاهدين، وغيرها الكثير.

ويواصل الاحتلال ومستوطنوه، منذ زمن وحتى اليوم، اقتحاماتهم الممنهجة للمسجد الأقصى، مدّعين وجود هيكل سليمان المزعوم أو ما يُسمّى «جبل الهيكل» أسفل الأقصى، ويؤدّون رقصات وطقوسًا دينية، بحسب زعمهم، في باحاته. وقد تصاعدت هذه الاقتحامات بشكلٍ لافت منذ الحرب على غزة عام 2023، في إطار محاولة فرض السيطرة بعد الفشل الأمني الذي وقع في السابع من أكتوبر. كما تمنع قوات الاحتلال المسلمين من

أداء الصلاة في المسجد الأقصى في كثيرٍ من الأحيان، ضمن سياسة استغزازية واستيطانية ممنهجة، رغم أن القانون الدولي يُقرّ بحق حرية العبادة، ويُجرّم منع السكان الواقعين تحت الاحتلال من ممارسة شعائرهم الدينية. ولم يقتصر هذا الاستهداف على المسلمين، بل طال المسيحيين أيضًا، إذ تتعرض كنائسهم لفرض ضرائب، وحجز جائر على ممتلكاتها، في انتهاكٍ جديد وصريح للأماكن الدينية.

ويسعى الاحتلال إلى استكمال مشاريعه الاستيطانية في الأماكن الدينية والتاريخية والأثرية، مثل باب السلسلة، من خلال محاولة الاستيلاء على عقارات الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم بأساليب رديئة، تُظهر مدى خطورة هذا الاحتلال ومخططاته الاستيطانية. ويُسهّم ذلك في تعزيز خطة تهويد القدس والاستيطان فيها بشكلٍ كامل، بما يتضمنه من تهويد جديد لأماكن عربية فلسطينية أصيلة.

إنّ السبب الرئيس وراء هذه السياسات يتمثل في محاولة الاحتلال إثبات وجودٍ تاريخي له في هذه الأرض قبل الفلسطينيين، وهو أمر لا يمكنه تحقيقه في ظل وجود شواهد تاريخية وأثرية تُثبت الوجود العربي الفلسطيني السابق. أمّا السبب المباشر لهذه الأفعال، فيكمن في توسيع الاستيطان وفرض مزيدٍ من السيطرة على الأراضي المقدسة. ويظهر ذلك جليًا في حائط البراق، الذي يُسمّيه الاحتلال «حائط المبكى» أو «الحائط الغربي»، رغم أنّ حائط البراق يُعدّ موقعًا إسلاميًا خالصًا، كما بيّن الدكتور حنا عيسى في دراساته، غير أنّ الصهاينة عمدوا إلى تهويده في محاولة لافتحال تاريخٍ لهم في هذه الأرض.

ويحذر هذا الخطر بالأماكن التاريخية والمقدسية منذ بداية الاحتلال عام 1948، ومهما اختلفت الذرائع، فإن الهدف النهائي للاحتلال يتمثل في فرض سيطرة محكمة على الأماكن الدينية والتاريخية في القدس، بل وفي مدن فلسطينية أخرى، كما يحدث حاليًا في المسجد الإبراهيمي في الخليل. ويؤكد ذلك وجود خطرٍ واضح وصريح يهدد جميع المقدسات الدينية، والأماكن التاريخية والتراثية، حيث لا تزال سياسات الاستيطان

والتهويد والمصادرة قائمة وفعّالة، بل ازدادت حدّتها منذ السابع من أكتوبر 2023، في إطار خطة استيطانية إسرائيلية تهدف إلى تقليص الوجود العربي الفلسطيني في القدس.

وفي ختام هذا البحث، تبرز ضرورة قيامنا، كفلسطينيين ومقدسّيين، بنشر الحقائق المتعلقة بمدينة القدس، والردّ الحتمي على الرواية الصهيونية المزيفة، التي تتجاهل الحقائق العلمية والتاريخية للمدينة وأماكنها الدينية والتاريخية. ويقع على عاتقنا واجب نشر الروايات الصحيحة عن مقدساتنا، وفي مقدمتها المسجد الأقصى الذي يدّعي الاحتلال أنه مقام فوق هيكل سليمان، وحائط البراق الذي يُعدّ رمزاً دينياً مهماً للمسلمين، غير أنّ اليهود حوّلوه إلى مكانٍ للطقوس والبكاء، وخصّصوه لليهود وحدهم. ومن هنا، فإن نشر الوعي حول هذه القضايا يُعدّ ضرورة ملحة، لما يحمله من تصحيحٍ للروايات الصهيونية المزيفة وغير الواقعية، وحمايةٍ للذاكرة التاريخية والهوية العربية الفلسطينية للقدس.

المصادر والمراجع:

- آدامز، ب. (2021). "حي الشيخ جراح: صراع شرس على الأرض" موقع BBC NEWS.

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57257892.amp>

- اتفاقية لاهاي، 1907، المادة 42.

- أبو شمالة، د. (2021) "تهويد الأقصى: المفهوم والسياسات" أقصى بيديا.

<https://www.aqsapedia.net/4275>

- دمير، م. (1991). "الاستيطان اليهودي في القدس القديمة" مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/الاستيطان_اليهودي_في_القدس_-مايكل_دمير.pdf)

[articles/الاستيطان_اليهودي_في_القدس_-مايكل_دمير.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/الاستيطان_اليهودي_في_القدس_-مايكل_دمير.pdf)

- الجزيرة. (٢٠٢٤). "مؤسسات إسرائيلية وظيفتها تهويد القدس والتهام أراضيها" الجزيرة نت.

- <https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/19/القدس-تهويد-استيطان-فلسطين-احتلال>

- الجزيرة. (٢٠٢٤). 31 "عاما على اتفاق أوسلو.. ماذا تغير في القدس؟" الجزيرة نت.

- <https://www.aljazeera.net/amp/politics/2024/9/13/القدس-أوسلو-استيطان-احتلال-إسرائيل>

- الجزيرة. (٢٠٢٥). "إسرائيل تعرقل صلاة الجمعة بالأقصى وتمنعها في المسجد الإبراهيمي" الجزيرة نت.

- <https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/6/20/إسرائيل-تعرقل-صلاة-الجمعة-بالأقصى>

- الجزيرة. (٢٠٢٥). "خراب الهيكل" .. انتهاكات غير مسبوقه وبن غفير يعلن "التمكين والسيادة" بالأقصى " الجزيرة-نت.
- <https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/8/3/> اقتحامات -الأقصى -الهيكل - القدس -فلسطين
- الجزيرة. (2025). "لجنة رئاسية فلسطينية: إسرائيل تصعد حربها ضد الكنائس في القدس." الجزيرة نت.
- <https://www.aljazeera.net/amp/news/2025/2/22/> القدس -مسيحي -أرمن - الاحتلال
- الجزيرة. (2016). تهويد الأسماء الجغرافية والمواقع الأثرية في مدينة القدس. الجزيرة نت.
- <https://www.aljazeera.net/amp/politics/2016/7/20/> تهويد -الأسماء -الجغرافية - والمواقع
- عيسى، د. (2021). "د. حنا عيسى يكتب - ما هو حائط البراق؟ مركز الناطور للدراسات والأبحاث.
- <https://natourcenters.com/> د-حنا-عيسى-يكتب-ما-هو-حائط-البراق-؟/
- رغادنة، ا، وزين، ن. (2023) "سياسة مصادرة الأراضي وأثرها على تفكيك بنية المجتمع الجزائري 1830-1914" جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
- <https://dspace.univ-eloued.dz/server/api/core/bitstreams/fcefff80-915e-4eaa-92a1-dc7e1d6636aa/content>
- زيدان، م. (2017). "أورشليم (القدس) اسم عربي كنعاني عكس ما تدعي إسرائيل أنه اسم عبري — بقلم: منال زيدان" موقع دنيا الوطن.
- <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/436236.html>

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (د-2)، 1947، حكومة فلسطين المستقبلية.
- قرارات مجلس الأمن الدولي: رقم 242، 1967، ورقم 252، 1968، ورقم 267، 1969، ورقم 446، 1979، ورقم 2334، 2016.
- الصراف، أ. (2023). "أرض بلا شعب.. لشعب بلا أرض" موقع العربية.
<https://www.alarabiya.net/amp/politics/2023/12/25/أرض-بلا-شعب-لشعب-بلا-أرض>
- الصلابي، م. (2023). "أسطورة هيكل سليمان عند اليهود.. هل تصمد أمام الحقائق التاريخية؟" الجزيرة نت.
<https://www.aljazeera.net/amp/blogs/2023/10/12/أسطورة-هيكل-سليمان-عند-اليهود-هل-تصمد>
- المركز الفلسطيني للإعلام . (2023). "قلعة القدس ومسجدها .. بناء عريق بهوية إسلامية يواجه التهويد"
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام. <https://palinfo.com/news/2023/06/04/838851> .
- موسوعة الجزيرة. (٢٠١٥). "الاستيطان". الجزيرة.
<https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2015/12/18/الاستيطان>
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. "جريدة القدس" موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/resources/Jaraed/al-quds>
- وزارة الخارجية الأردنية. "القدس والوصاية الهاشمية ورعاية المقدسات" المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.
<https://www.mfa.gov.jo/content/القدس-والوصاية-الهاشمية>

- وفا. (2025). "قرار إسرائيلي بالاستيلاء على عقارات في باب السلسلة بالقدس" وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا.

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/126036>

- اليونسكو. جلسة رقم 40، رقم القرار 40 2016 7A.13.COM.

<https://whc.unesco.org/en/decisions/6818/>

@salehzigari. (20 أبريل 2021). "من أسابيع بدأت حملة إسرائيلية..." انستغرام،

<https://www.instagram.com/p/CN5ZQaKLwy/?igsh=czl1dTgxNmNibGM2>.

Saleh Zighari. (2021). (دخلنا لأخطر مكان احتلوه اليهود حائط البراق) 0:40 - 2:44.

يوتيوب. <https://youtu.be/hSCQvDdde1Q?si=BaI9QwrNmAmWuBoZ>.

الفهرس

5	مقدمة
	الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في القدس خلال حكومة
7	الاحتلال الـ (السابعة والثلاثون)
7	مقدمة
7	أولاً: أهمية الدراسة
8	ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
8	ثالثاً: أهداف الدراسة
9	رابعاً: حدود الدراسة
9	خامساً: منهج الدراسة
9	سادساً: تقسيمات الدراسة
29	الخاتمة
30	أهم التوصيات
37	باب الخليل وتحولاته منذ العهد العثماني
37	المقدمة:
40	مركزات البحث: الإشكالية، الفرضيات، المنهجية، وسياق الدراسة
40	أولاً: إشكالية البحث
40	ثانياً: فرضيات البحث
41	ثالثاً: منهجية البحث
42	رابعاً: سياق الدراسة
42	خامساً: أسئلة البحث المحورية
43	القدس بين نيران الانتداب ومحو المعالم: الإطار النظري

43	لسياسات التهويد والاستعمار الرمزي
45	وعد بلفور وصك الانتداب: تأسيس القانوني والسياسي لمشروع التهويد
45	باب الخليل: مسرح التهويد الرمزي والعمراني
46	استراتيجيات التهويد: من محو الرموز إلى هندسة المدينة
48	الفصل الأول: الباب في العهد المملوكي والعثماني
48	الجزور المملوكية: باب مفتوح على الحياة والعبور
48	المشروع العثماني: إعادة إنتاج المعمار بوصفه خطاباً سلطوياً
49	من بوابة إلى عقدة حضرية:
49	المفارقة: من استقبال الزوار إلى مراقبتهم
51	الفصل الثاني: باب الخليل في ظل الانتداب البريطاني وما بعد 1948
51	إعادة تعريف المعمار والهوية: من "باب الخليل" إلى "Jaffa Gate"
52	الهدم والتعديل: إزالة الذاكرة المكانية
52	من حماية التنوع إلى هندسة التفرقة: السياسات البريطانية تجاه التراث والسكان
53	بعد 1948: الباب في قلب التمزق السياسي والجغرافي
53	خلاصة الفصل
54	الفصل الثالث: تهويد باب الخليل بعد 1967
54	سياسات الاستعمار المعماري الرمزي
54	المشاريع العمرانية والتفتيت الرمزي
55	مصادرة العقارات الدينية والتحكم بالملكية
55	الجمعيات الاستيطانية: نموذج "عطيرت كوهانيم"
56	إعادة تشكيل اللغة والرموز
57	الخلاصة
58	الفصل الرابع: آثار المصادرة والتهويد على الهوية الثقافية والدينية
58	بداية التهويد الرمزي: باب الخليل كنموذج
59	تأثير التهويد على المجتمع المحلي:

59	البيانات الديموغرافية وآثار المصادرة:
60	التهويد كعملية تفريغ للذاكرة:
61	الفصل الخامس: ردود الفعل والمقاومة
61	المقاومة الدينية والمؤسساتية
62	المواقف والتحركات الدولية
62	المقاومة المعرفية والتوثيقية
63	المقاومة الشعبية والقانونية
63	المقاومة المعرفية كأداة استراتيجية
64	الخاتمة

77	عمارة كنيسة القيامة وتاريخها عبر العصور
77	المقدمة
79	التسمية
79	الدراسات السابقة
84	التطور التاريخي للمبنى
88	الكنيسة في الفترة العباسية
89	الكنيسة تحت الحكم الفاطمي
89	الكنيسة تحت الحكم الصليبي
91	الكنيسة تحت الحكم المملوكي
92	الكنيسة تحت الحكم العثماني
93	الكنيسة في القرنين العشرين والواحد والعشرين
94	الوصف المعماري العام للكنيسة
104	المواد البنائية، والنقوش الكتابية
107	مقارنة تصميم الكنيسة مع تصاميم معمارية
109	إجراءات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه كنيسة القيامة

أولاً: القيود على الوصول والحركة	110
ثانياً: الضرائب على ممتلكات الكنيسة	110
ثالثاً: الاعتداءات على رجال الدين والمقدسات	111
رابعاً: تهويد المدينة وتقويض الوجود المسيحي	111
الخاتمة	114

تأثير التوجيهات الإسرائيلية في المناهج الدراسية على الهوية الوطنية لطلبة المدارس العربية بمحافظة القدس

المقدمة	121
الفصل الأول: مفاهيم أساسية وإطار نظري	123
الفصل الثاني: التعليم في القدس تحت الاحتلال	127
أولاً: واقع التعليم في مدينة القدس خلال الحقب التاريخية	127
ثانياً: أنظمة التعليم في مدينة القدس	128
ثالثاً: سياسة التعليم الإسرائيلية في القدس	128
رابعاً: محاولات فرض المناهج الإسرائيلية على مدارس القدس	129
خامساً: موقف المجتمع المحلي والمؤسسات الفلسطينية	130
الفصل الثالث: أسئلة التعليم والمناهج الفلسطينية	131
1. مفهوم أسئلة التعليم	131
2. المناهج الفلسطينية الأصلية	131
3. المناهج الفلسطينية المحرّفة	131
4. أهداف الاحتلال من توجيه المناهج	132
5. التوجيهات الإسرائيلية في المناهج الدراسية	132
الفصل الرابع: طمس الهوية الفلسطينية وبناء "الهيكَل"	133
الأبعاد الرمزية لمشروع "الهيكَل"	133
أشكال محاولات الطمس	133

133	 الآثار النفسية والاجتماعية على الطلبة
133	 الآثار الاجتماعية
134	 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
134	 1. النتائج
134	 2. التوصيات
134	 3. مقترحات لدراسات مستقبلية
135	 الخاتمة
139	 سياسات مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس
139	 مقدمة
140	 الفصل الأول: سياسة المصادرة وأدوات الاحتلال في مدينة القدس
140	 أولاً: خلفية تاريخية عن سياسة مصادرة الأراضي في القدس
141	 ثانياً: هدم المنازل والتهجير القسري
141	 ثالثاً: الاستيطان والتهويد الديمغرافي
142	 رابعاً: السيطرة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية
143	 الفصل الثاني: تهويد الأماكن الدينية وتغيير الهوية الثقافية في القدس
143	 أولاً: المخطط العام لتهويد المدينة المقدسة
143	 ثانياً: المسجد الأقصى المبارك
144	 ثالثاً: كنيسة القيامة والوجود المسيحي في القدس
144	 رابعاً: استهداف الحي الأرمني – 2024 و 2025
144	 خامساً: تغيير أسماء الشوارع والمناطق:
145	 الفصل الثالث: الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية
145	 لسياسة المصادرة والتهويد على المقدسين
145	 أولاً: الأثر الاجتماعي والنفسي
146	 ثانياً: الأثر الاقتصادي

146	ثالثاً: الأثر على الهوية الثقافية والدينية
147	الفصل الرابع: دور الإعلام والجهات الحقوقية
147	في مواجهة سياسة المصادرة والتهويد
147	أولاً: دور الإعلام الفلسطيني والعربي
148	ثانياً: دور الإعلام الإسرائيلي والدولي
148	ثالثاً: دور المنظمات الحقوقية
149	رابعاً: على المستوى الشعبي والمجتمعي
150	الفصل الخامس: مقترحات للحفاظ على هوية القدس
150	أولاً: على المستوى السياسي والقانوني
150	ثانياً: على المستوى الإعلامي والثقافي
152	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
152	أولاً: النتائج
153	ثانياً: التوصيات
154	الخاتمة

الحماية القانونية للهوية الثقافية والدينية في القدس بين سياسات المصادرة

157	وخرق قواعد القانون الدولي
157	المقدمة
157	أهمية البحث
157	أولاً: الأهمية النظرية
158	ثانياً: الأهمية العملية
158	إشكالية البحث
159	أهداف البحث
159	منهجية البحث
159	تقسيم البحث

الموقف الدولي من المصادرة والاستيطان	168
الخاتمة	182
القدس في مواجهة الطمس: المصادرة، الهوية، وصراع الروايات.....	201
مقدمة	201
الفصل الأول: لمحة تاريخية عن هوية القدس	202
القدس في العصور القديمة	202
القدس في العهد الإسلامي:	202
القدس في العهدين الصليبي والأيوبي	202
القدس في العهد العثماني:	203
القدس تحت الانتداب البريطاني:	203
الهوية المتجذرة رغم الاحتلال:	203
الفصل الثاني: سياسات الاحتلال في القدس	204
تهويد المدينة: الأهداف والاستراتيجيات	204
مصادرة الأراضي والعقارات	204
الاستيطان والتهجير القسري	204
قوانين الاحتلال وأثرها	205
الفصل الثالث: المخاطر التي تهدد الأماكن الإسلامية والمسيحية في القدس	206
الانتهاكات بحق المسجد الأقصى	206
الخطر على كنيسة القيامة والمقدسات المسيحية	206
الحفريات والأنفاق تحت البلدة القديمة	206
التشويه البصري والرمزي للمكان	206
الفصل الرابع: دور المجتمع الفلسطيني والشباب في مقاومة التهويد	207
الرباط في المسجد الأقصى	207
مقاومة الهدم والتشريد	207
	259

207	دور الشباب في الإعلام الرقمي
207	المبادرات الثقافية والتعليمية
208	الفصل الخامس: التوصيات والحلول المقترحة لحماية هوية القدس
208	تعزيز الدعم العربي والإسلامي
208	توثيق التراث وإنتاج رواية فلسطينية موثقة
208	تطوير المناهج التعليمية الفلسطينية
208	دعم المقدسين قانونيًا ومعنويًا
208	إشراك الشباب في النضال الثقافي والإعلامي
	الفصل السادس: سياسات المصادرة وأثرها على الواقع الجغرافي
209	والديموغرافي في القدس
209	آليات المصادرة القانونية
209	تأثير المصادرة على النسيج السكاني
209	التفتت الاجتماعي والجغرافي
211	الفصل السابع: تهويد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية
211	المسجد الأقصى المبارك
211	كنيسة القيامة والمواقع المسيحية
211	التغيير الرمزي والمعماري
212	الفصل الثامن: المقاومة الثقافية والدينية في مواجهة تغيير الهوية
212	الحفاظ على الهوية الثقافية
212	الرباط في المسجد الأقصى
212	حماية الأملاك والوقف
212	التعليم المقدسي
213	الفصل التاسع: دور الشباب والجامعات في حماية التراث المقدسي
213	المبادرات الشبابية والمجتمعية
213	الدور الأكاديمي للجامعات

213	الإعلام الرقمي وصناعة الوعي
213	التحديات والفرص
214	الخاتمة
217	القدس: صراع المكان والهوية في ظل الاحتلال
217	المقدمة
218	الإطار النظري
218	أولاً: المصادرة
218	ثانياً: تغيير الهوية الثقافية والدينية
218	ثالثاً: التراث الديني والثقافي
218	أهمية القدس في الأديان السماوية:
219	أولاً: القدس في الإسلام
219	ثانياً: القدس في المسيحية
219	ثالثاً: القدس في اليهودية
220	السياسات الإسرائيلية في القدس:
220	أولاً: قوانين المصادرة والاستيطان
221	ثانياً: تهويد المدينة القديمة
221	ثالثاً: هدم الأحياء والمباني التراثية
221	رابعاً: التضييق على السكان الفلسطينيين
222	خامساً: اقتحامات المسجد الأقصى والتدخل في إدارة الأوقاف
225	الآثار المترتبة على تغيير الهوية الثقافية والدينية في القدس:
225	أولاً: الآثار الثقافية
225	ثانياً: الآثار الدينية
226	ثالثاً: الآثار النفسية والاجتماعية
226	رابعاً: فقدان الانتماء المكاني والتاريخي
261	

227	المواقف الدولية وجهود الحفاظ على هوية القدس
227	أولاً: مواقف المجتمع الدولي من سياسات المصادرة والتهويد
228	ثانياً: جهود الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية في القدس
229	ثالثاً: التوصيات للحفاظ على الهوية الثقافية والدينية في القدس
230	خاتمة
231	القدس بين النكبة والتهويد: مصادرة الأرض واستهداف الهوية
231	مقدمة
232	الفصل الأول
	الفصل الثاني: القدس وملكيتها أماكنها الأثرية والتاريخية والدينية
235	بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن
238	الفصل الثالث: استراتيجية المصادرة وتغيير الهوية وأخطارها (حائط البراق)
242	الفصل الرابع: حرب غزة وما تلاها، والأخطار القادمة على أماكن القدس
246	الفصل الخامس
246	الخلاصة

هذا الكتاب

القدس المدينة التي لا تشبه أي مدينة، والموئل الذي يشهد على عبقرية التاريخ وعمق الروحانية، والمسرى الذي يختزل في صمت أزقته وأحجارها آلاف السنين من الصمود والاعتقاد والإبداع البشري. هي ليست مجرد مكان على الخارطة، بل هي قلب الأمة النابض، وذاكرة الشعب الفلسطينية، ومرآة الحضارات التي تعاقبت على هذه الأرض المباركة. في كل زاوية من زواياها، وفي كل مئذنة وكنيسة، تنبض الروح التاريخية، وتُروى قصص الأنبياء والقديسين، وتحتضن حكايات الأجيال المتعاقبة التي صانت القدس رغم الحصار والغزاة ومحاولات الطمس المستمرة.

غير أن هذه المدينة المقدسة تواجه اليوم أخطارًا جمة، تهدد صميم هويتها الثقافية والدينية والحضارية. فمحاولات المصادرة المستمرة للأماكن التراثية الإسلامية والمسيحية، ومحاولات تغيير معالمها التاريخية، ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية، ليست مجرد اعتداء على الحجر والمكان، بل هي استهداف للذاكرة الجماعية، وتهديد للوعي بالقضية الفلسطينية، ومحاولة لتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين. إن القدس اليوم تواجه معركة وجودية، معركة بين الذاكرة والطمس، بين الحق والادعاء، بين التراث والاحتلال.

